# برنامج مصر

# لإعادة بناء الوطن

إعداد

دكتور علي السلمي

2025

## 1. مقدمة

تمكن المصريون من إسقاط الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في الحادي عشر من فبراير 2011 ، ولكنهم لم يتمكنوا من إسقاط نظامه، فقد اعتقدوا أن هدف ثورتهم قد تحقق بتنحي مبارك، ولكنهم لم يتبينوا حقيقة من تربصوا بالثورة وركبوا موجتها وانحرفوا بها عن الطريق إلى دولة مدنية ديموقراطية يسودها العدل وتحكمها الدستور والقانون ويشيع التوازن بين سلطاتها كما تمناها المصريون.

وترتب على سرقة الثورة من أصحابها الحقيقيين أن مرت مصر بسنوات عصيبة عانى فيها الشعب من الانفلات الأمني والقتل والتدمير والإرهاب، وتوقفت مسيرة الاقتصاد والتنمية والتحول الديموقراطي، وتعطل مشروع إعادة بناء الوطن.

واستمرت معاناة المصريين على مدى المرحلة الانتقالية التي تولى خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة "إدارة شئون البلاد"، ثم أثناء السنة التي تولى فيها محمد مرسي رئاسة الجمهورية في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة، ثم كانت ثورة 30 يونيو 2013 التي ظن المصريون أنها تجب أن تكون تصحيحاً لمسار ثورة 25 يناير 2011.

وبدأت مرحلة انتقالية تولى فيها رئيس المحكمة الدستورية العليا منصب رئيس الجمهورية المؤقت وتم تشكيل حكومة جديدة ولجنة سميت "لجنة الخمسين" لإعداد دستور جديد بدلاً من دستور 2012 الذي تم تعطيله بموجب خارطة المستقبل التي أعلنها الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة يوم الثالث من يوليو 2013، ثم جرت انتخابات رئاسية في 2014 انُتخب فيها المشير عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية.

وطوال الفترة من 3 يوليو 2013 يوم عزل محمد مرسي وحتى الآن ، يتعرض الوطن لمشكلات وتحديات تهدد أمن المواطنين واستقرار الوطن ، من حرب إرهابية بشعة شنتها جماعة الإخوان الإرهابية

وحلفائها من جماعات التكفير والمزودين بأموال وأسلحة وتقنيات للتدمير وإحداث الخراب في سيناء ومحافظات مصر كلها، معاناة الوطن من أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وانتظرت مصر، وما تزال، تحقيق أملها في بناء دولة ديمقراطية تسودها العدالة والقانون وقيم المواطنة تحمي حقوق المواطنين في الحياة الآمنة والتمتع بعوائد التنمية الوطنية الشاملة.

وما تزال مصر تواجه اختباراً مصيرياً وهو التعامل مع متغيرات وقوى خارجية تحاول فرض إرادتها لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقتنا وما عُرف أخيراً بـ"صفقة القرن". وبدت تحالفات وتوافقات بين دول وتنظيمات تابعة لأصحاب "صفقة القرن" أهمها إسرائيل وتركيا وقطر وجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي يحتم على مصر بذل كل الجهد لحماية أمنها القومي والمحافظة على ترابها الوطني ومقومات حضارتها.

في نفس الوقت تعثرت جهود تحقيق التنمية الوطنية وعلاج المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والثقافية المتراكمة منذ سنوات ما قبل الخامس والعشرين من يناير 2011.

إن المصريين يجددون ثقتهم في ثورتيهم، 25 يناير و 30 يونيو، ويدركون عمق وخطورة المشكلات التي يعيشها الوطن ويكابدون آثارها ويتحملون أعباءها، فهم يتطلعون إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، ويتطلعون إلى نجاح الدولة في القضاء على العنف ومصادر الخطر الداخلية والخارجية، ويأملون في تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي والنهوض الاقتصادي والعلمي، فضلاً عن تأكيد الدولة المدنية والتحول الديموقراطي وتدعيم قيم المواطنة.

## كتابي عن "ثورة 25 يناير 2011"

مصر وثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي

## كتابي عن "مصر . . . والثورتين"

علي السلمي – مصر والثورتين . . قراءة ثانية للأحداث والنتائج – موقع الدكتور علي السلمي

## 2. الحلم المصري

إلى الشعب المصري العظيم ذو التاريخ المجيد

وصانع المستقبل بإذن الله

دعونا نشترك في تحقيق الحلم المصـري

أحلم كما تحلم كل المصريين بصورة مختلفة تماماً لمصر الجديدة "المحروسة فعلاً" تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشأتها ورعتها أنظمة الحكم غير الديمقراطي، الذي استمر حتى يوم عزل مرسي، حتى صارت ألغاماً وقنابل تهدد بالانفجار في أي لحظة لتذهب بالأخضر واليابس.

يتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي. فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار "ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه. ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطوير الاقتصادي والسياسي والتقني تجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة، هي والصين، ليكونا أهم اقتصادات العالم في 2020.

ونحن في مصر المحروسة نحتاجة ماسة إلى أن يكون لنا مشروعاً وطنياً شاملاً تجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجاً للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروسة والارتفاع بمستوى الحياة فيها على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافؤ الفرص للجميع.

إن العمل من أجل "صنع المستقبل" يجب أن يكون مشروعاً وطنياً يتبناه المصريون باعتباره هدفاً جامعاً يلخص الصورة المستقبلية لمصر التي يجب أن نعمل جميعاً مواطنون وحكومة من أجل تحقيقها، يعكس الحلم المصري الذي يقوم على تفاعل أربعة منظومات حاكمة للتطور والتقدم في أي مجتمع إنساني:

1. منظومة التحول الديمقراطي والتطوير السياسي
2. منظومة التنمية المستدامة الشاملة والعادلة
3. منظومة القيم والمبادئ الحاكمة لحركة المجتمع
4. منظومة محددات السلوك الفردي والجمعي

وتتبلور ملامح صورة المحروسة الجديدة "مصر المستقبل" التي نحلم بها ونريدها ونجب أن نعمل من أجل تحقيقها على النحو التالي:

1. دولة مدنية تلتزم بالدستور والقانون وتخضع فيها جميع المواطنين لحكمهما على السواء من دون تمييز، وتختفي فيها كل مظاهر وتأثيرات الدولة الدينية أو العسكرية، ويشغل المدنيون المؤهلون جميع الوظائف والمناصب في أجهزة الدولة غير العسكرية.
2. دستور حديث متكامل يتفق مع معطيات النظام الديمقراطي، ويؤكد ديمقراطية اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين متعددين في انتخابات حرة وشفافة لا تقيدها أي قيود تنحاز لمرشح دون غيره.
3. تداول للسلطة على أسس ديمقراطية وفي جميع المواقع من خلال الالتزام بتحديد مدة شغل رئيس الجمهورية لمنصبه وقصرها على فترة محددة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وكذلك تحديد مدة شغل جميع المناصب التنفيذية في الدولة بمدد محددة.
4. نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني / رئاسي يقوم على توازن السلطات ويرتكز على دور محوري للسلطة التنفيذية [الحكومة] التي تأتي بناء على انتخابات ديمقراطية حرة، ويرتكز فيه دور رئيس الجمهورية ليكون حكماً بين السلطات.
5. إلغاء التمييز بين المواطنين لأي سبب وبذلك يكون المصريون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات.

6. نظام ديمقراطي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة تتكون من شخصيات قضائية وقانونية محايدة وغير قابلين للعزل ولا تخضعون لسيطرة أو تأثير السلطة التنفيذية.
7. تعددية حزبية تنشأ فيها الأحزاب، بدون مرجعيات دينية أو طائفية أو عرقية، من دون تدخلات ومعوقات من جانب السلطة التنفيذية، ويتاح فيها للأحزاب على اختلاف مرجعياتها العمل والدعوة إلى أفكارها وبرامجها من دون قيود سوى الالتزام بالقيم المجتمعية والأهداف الوطنية الكبرى، وإتاحة كامل الحرية للمواطنين في الاختيار والمفاضلة بين تلك الأحزاب وبرامجها وأفكارها .
8. هيكل حديث ومتوازن من التشريعات تحمي المواطن من تعسف السلطة التنفيذية وتغوّل الفساد والمفسدين، وتؤكد ضمانات التقاضي وحرية المواطن وحقه في أن تحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتخلو من القوانين المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية وفي مقدمتها قانون الطوارئ وما قد تحل محله من قوانين بتغيير اسمها .
9. اختفاء الاحتقان الديني والمشكلات المتكررة بين عناصر من المسلمين والمسيحيين، وإعمال مبدأ المواطنة وأن المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات وكلهم أمام القانون سواء من دون نظر إلى معتقداتهم الدينية.
10. احترام حقوق الإنسان المصري وتوفير ضمانات دستورية وتشريعية لحمايته من تغوّل سلطات الأمن والاعتقال وسلب الحرية وتقييد حقوقه في العمل والتعبير والانتقال والسفر والاستثمار والتملك وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية.
11. الإفراج عمن قد يكون من سجناء الرأي وإطلاق حرية التعبير وفق مبادئ الدستور، ونقل تبعية السجون من وزارة الداخلية إلى هيئة وطنية مستقلة يشرف عليها قضاة.

12. معايير وقواعد وآليات واضحة لمحاسبة ومساءلة الحكومة وممثليها ووحداتها المختلفة عن أوجه التقصير والفشل في تحقيق أهداف التنمية ورعاية شئون الوطن والمواطنين، وصلاحيات كاملة لمجلس النواب في الرقابة على الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها .
13. تفعيل الدستور فيما ينص عليه من وجود قانون لمحاكمة قيادات السلطة التنفيذية يضعهم أمام مسئولياتهم، فضلاً عن نظام فعال لمتابعة تطور الذمة المالية لهؤلاء جميعاً وكل من يشغل وظيفة عامة أو تحصل على عضوية مجلس منتخب.
14. حكومة تحمي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية التي تجب أن تحتفظ بها الدولة لحماية مصالح المواطنين، وتطرح أفكار الخصخصة للاستفتاء العام وتنفذ ما يرضى به المصريون أصحاب تلك الثروة المطروحة للبيع، وتتقيد بالشفافية وضوابط ومعايير واضحة في إجراءات الطرح والبيع وإدارة المؤسسات والشركات العامة في جميع مجالاتها، وتحاسب المسئولين أياً كانت مواقعهم حال الانحراف عنها .
15. المحافظة على أموال التأمينات الاجتماعية وإدارتها من خلال مؤسسة وطنية مستقلة للتأمينات الاجتماعية تقوم على استثمار فوائضها في مجالات ذات عوائد مضمونة حماية لأموال المؤمنين.
16. نظام اقتصادي تحترم الملكية الخاصة ويتيح الفرص كاملة لمبادرات القطاع الخاص في تحمل مسئوليات التنمية في كافة المجالات، وتحتفظ بدور مناسب للقطاع العام في المجالات الاستراتيجية التي ينبغي أن تكون محلاً لتسيق الدولة ولكن يتم إدارته وتشغيله وفق قواعد وآليات الإدارة المتطورة ومعايير السوق والكفاءة الاقتصادية، متساوياً تماماً مع القطاع الخاص في الحقوق والواجبات.
17. تأكيد الحق في العمل لجميع المواطنين الراغبين والقادرين على العمل، ومواجهة قضية البطالة وتأثيراتها السالبة على حركة التنمية والسلام الاجتماعي.

18. إعلام مرئي ومسموع ومقروء يتمتع بالحرية والانطلاق بعيداً عن سيطرة الدولة، ولا تخضع إلا للمعايير المهنية الصادقة والقيم الأخلاقية وحكم القانون الذي يطلق حرية إصدار الصحف والمطبوعات وإنشاء القنوات الإذاعية والتليفزيونية وفق ضوابط ترعى المصلحة العامة والقيم المجتمعية ولا تنحاز فقط إلى ما يؤكد سيطرة الدولة على وسائل التعبير، وإلغاء ملكية الدولة للصحف مع ما يتبع تلك المقاصد من تعديلات تشريعية.
19. منظومة تعليمية عصرية وبرامج ومناهج تعليم متطورة ونظم للتقويم وتطوير التعليم وتحسين أداء مؤسساته تصدر عن هيئة وطنية مستقلة لتخطيط وتقويم التعليم تختار أعضاؤها من بين الخبراء المتمرسين في قضايا التربية والتعليم على مختلف مستوياته ويشارك فيها ممثلون لأصحاب المصلحة من المواطنين أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وأعضاء الإدارة التعليمية.
20. نهضة علمية وتقنية تقودها جامعات ومراكز بحثية عصرية تكافئ مثيلاتها في العالم المتقدم وتلتزم بمعايير الجودة والاعتماد المتعارف عليها دولياً.
21. نهضة رياضية ترعاها الدولة تقوم على أسس من العلم والتنظيم يمارس شباب المحروسة فيها كل ألوان الرياضة ويتسابقون للتنافس على المستوى الإقليمي والعالمي.
22. نهضة ثقافية ترعاها الدولة وتنفتح من خلالها مجالات الإبداع الفكري في جميع المجالات، وتتاح فيها للمصريين فرص الحصول على منتجات الفكر المصري والعربي والعالمي بأقل تكلفة، وتنتشر منافذ ووسائل الإبداع الفني والفكري من مكتبات ومسارح ودور للعرض الفني في جميع مناطق المحروسة ولا تقتصر فقط على الحضر والمدن الكبرى.
23. مدن وقرى تخلو من العشوائية ومظاهر الانفلات والخروج على النظم والقوانين، وشوارع نظيفة ومنضبطة و تقيد بقواعد القانون والنظام العام في كافة أشكال السلوك الاجتماعي للجميع.

هذه مصر المحروسة التي نريدها ونحلم بها

وإنا إن شاء الله لقادرين على تحقيق الحلم حتى نستحق احترام العالم كما كنا

دكتور علي السلمي

خارطة الطريق نحو المستقبل

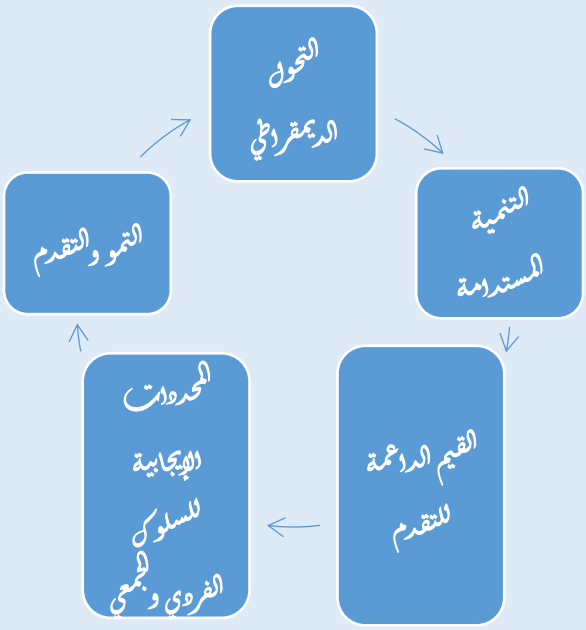


الشعوب الناهضة تصنع المستحيل . . . ومصر شعبها شعب ناهض

PDF

fdp.الحلم

## 3. عناصر "برنامج لمصر"

1. العمل المستمر لتأسيس الدولة المدنية
2. التعامل الجاد مع التحديات التي تهدد الوطن والمواطنين
3. التعامل الجاد مع التحديات ومعوقات العمل الوطني بعد 30 يونيو
4. التعامل الجاد لعلاج قضايا مهمة في تأسيس الوطن الذي نريـــــده

- ضرورة تفعيل الدستور فيما نص عليه من صلاحيات محددة لرئيس الجمهورية، كما نص على دور واضح للحكومة بما تجعلها شريك في مسئوليات الحكم مع رئيس الجمهورية بحيث يكون نظام الحكم وسطاً بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني.
- الالتزام بما نص عليه الدستور فيما يتعلق بمجلس النواب الذي حدد له الدستور في مادته رقم 101 مهام رئيسة هي: سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.
- حتمية وضوح رؤية شاملة لمسيرة الوطن وأساليب العمل الوطني في كل المجالات.
- ضرورة إصدار قانون العدالة الانتقالية لتطبيق مواده بكل الحسم في شأن المتورطين في جرائم ضد الوطن والمواطنين، وتعويض المتضررين من تلك الجرائم.
- أهمية حسم قضية الإصلاح المؤسسي وتطهير الجهاز الإداري للدولة والمحليات من جميع مصادر الفساد، و الالتفاف الكافي لمناقشة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، والمصارحة التامة في قضايا الفساد المالي والإداري التي قد يتورط فيها بعض المسؤلين.
- تسريع حركة الحكومة في اتخاذ قرارات لتنفيذ برامج أساسية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية.

- التعامل الإيجابي والحاسم لمعالجة وطأة الأوضاع الاقتصادية المتراجعة، والتي أدت إلى تباطئ تدفق الاستثمارات الأجنبية والوطنية ، وانخفاض فرص العمل، وزيادة معدلات البطالة، مع ارتفاع معدلات التضخم وعدم الرقابة على الأسواق بالشكل المطلوب.
- مراجعة ما يسمى "المشروعات القومية" مع العناية بدراسة جدواها الاقتصادية وتناسبها مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للشعب ! !

كتابي عن "مصر ... ومشروعاتها العملاقة"

مصر ومشروعاتها العملاقة – علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

- الالتفات الجاد لمشروعات انتاج الطاقة الشمسية حيث أن مصر من أكثر الدول الواعدة في ذلك المجال.
- معالجة قضية زيادة الديون الخارجية إلى ما يقرب من 155 مليار دولار[1] واستمرار الحكومة في سياسة الاقتراض متجاهلة ما قضى به الدستور في المادة 127 على أنه "لا يجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج في الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة، إلا بعد موافقة مجلس النواب".
- التخلص من نظرية " المؤامرة" في الخطاب الرسمي وعدم التوسع في مفهوم "أهل الشر" الذي يضم كل المخالفين والمعارضين من مصريين وغيرهم في الداخل والخارج.

https://youtu.be/R6Y8UVGxEHc?si=dx6vHbFu2Kc3DtAs

- التعامل الموضوعي مع الانتقادات الدولية و المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية لحالة حقوق الإنسان في مصر، وتكرار صدور تقارير بعضها من المفوضية العامة لحقوق الإنسان هيئة الأمم المتحدة تبرز انتشار التعذيب في السجون وأقسام الشرطة المصرية[2].

Human-Rights-Situation-in-Egypt-AR.pdf

[1] ديون مصر الخارجية الإجمالية | 1997–2024 معطيات | 2025–2027 التوقعات

[2] Microsoft Word - Human Rights Situation in Egypt AR.docx

- تحرير الإعلام المصري من الصحف والفضائيات التابعة للدولة والخاصة والمستقلة، ووالحد من استحواذ كيانات تابعة لمؤسسات سيادية على كل الفضائيات الخاصة تقريباً وتسييرها بما يتوافق مع التوجهات الرسمية.
- مراجعة مسألة إغلاق المواقع الإخبارية المصرية والأجنبية على شبكة الإنترنت والتي تعارض توجهات الدولة، وخاصة الكثير من المواقع التي تديرها منظمات حقوقية مصرية ودولية.
- حسم تفعيل الانتخابات المحلية والتي تم حلها في 2011 بناء على حكم القضاء الإداري، وإجراء الانتخابات التي وعدت بها الحكومة منذ سنوات ولم تفي بالوعد ! [3]"

في جلسة المحليات والمجالس الشعبية المحلية–الهيئة العامة للإستعلامات قال "عمرو هاشم ربيع، عضو مجلس أمناء الحوار الوطنى، إنه من خلال الحوار الوطنى لا بد أن نكون أمام توصية مهمة بسرعة إصدار قانون الإدارة المحلية، مضيفاً أن عدم وجود مجالس محلية فى مصر أمر معيب، فى ضوء التزام الدستور بذلك، كما أنه يمثل أزمة كبيرة ومشكلة لا بد من العمل على حلها فى أقرب وقت . وأكد المستشار محمود فوزى، رئيس الأمانة الفنية للحوار الوطنى، أنه لا توجد أى خشية من إجراء الانتخابات المحلية فى مصر خلال الفترة الأخيرة، ولكن الحرص القائم متعلق بإصدار قانون يتماشى مع نصوص الدستور ."

- التعامل الجاد مع مشكلة العجز المائي وفشل الدولة في إدارة المفاوضات مع أثيوبيا في موضوع "سد النهضة" واعتراف وزير الري المنشور في صحيفة الأهرام يوم الاثنين 27 نوفمبر 2017 بأن إثيوبيا أعلنت إعلان إثيوبيا بشكل منفرد عام 2011 بناء سد النهضة بعيدا عن التوافق وبشكل منفرد ودون أي

[3] جلسة المحليات والمجالس الشعبية المحلية–الهيئة العامة للإستعلامات

إخطار مسبق، مع عدم وضوح أي نتائج إيجابية لزيارة رئيس وزراء إثيوبيا إلى القاهرة يوم 17 يناير 2018 تؤكد حقوق مصر في مياه النيل. ! [4]

"سد النهضة" . . . كواليس المفاوضات تكشف أسباب النعش، تعريف "الجفاف" والمشروعات الشموية أبرز نقاط الخلاف!

أظهرت كواليس مفاوضات "سد النهضة" الأخيرة وجود خلافات جوهرية جديدة بين المفاوضين المصريين ونظرائهم الإثيوبيين، مع حديث الجانب الإثيوبي عن مشروعات تنموية تنفذها مصر على نهر النيل من «دون تشاور» مع دول الحوض، بالإضافة إلى خلافات أخرى منها ما يتعلق بتعريف " فترات الجفاف".

ومنذ أغسطس (آب) الماضي، خاضت مصر وإثيوبيا والسودان مسار مفاوضات عبر 4 جولات استجابة لاتفاق جرى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد في يوليو (تموز) الماضي، لكن المسار أعلن عن "فشله مؤخراً، في بيان رسمي لوزارة الري المصرية، أكد احتفاظ مصر بحقها في " الدفاع عن أمنها المائي والقومي في حال تعرضه للخطر" .

وعلى العكس غالبية جولات التفاوض السابقة، التي استمرت على مدار أكثر من 12 عاماً، بصورة متقطعة، ظهر عدد من أعضاء وفد التفاوض المصري إعلامياً في لقاءات تلفزيونية للحديث عن نقاط الخلاف مع الجانب الإثيوبي.

وقال الدكتور علاء الظواهري، عضو وفد التفاوض المصري، إن إثيوبيا ردت على التحفظات المصرية بشأن السد وإجراءات الملء الأحادي، بـ" قائمة من التصرفات الأحادية المصرية تتضمن تحفظها على المشروعات الزراعية، وبناء العاصمة الإدارية الجديدة، ونفق الشهيد أحمد حمدي، وتجديد القناطر، دون العودة إليها" وفق تصريحات تلفزيونية.

[4] "سد النهضة" . . . كواليس المفاوضات تكشف أسباب النعش

وتنفذ مشروعات تطوير في عدة قطاعات من بينها تأهيل ترع بأطوال أكثر من 11 ألف كيلومتر، بالإضافة إلى إنشاء 1470 منشأ للحماية من أخطار السيول، وإنشاء قناطر جديدة على نهر النيل وفرعية، مع صيانة وتدعيم المنشآت المائية الكبرى بعدد 81 قنطرة، وفق بيان سابق لوزارة الري المصرية.

" ليس لإثيوبيا الحق في الاعتراض على المشاريع التي تنفذها مصر على نهر النيل"، بحسب تصريح الدكتور عباس شراقي أستاذ الجيولوجيا والموارد المائية بجامعة القاهرة لـ" الشرق الأوسط" الذي يؤكد اختلاف الموقف باعتبار أن "مصر آخر دول النهر، وبالتالي لن يتضرر أحد من أي مشروعات تقيمها على نهر النيل، بل تقوم باستغلال كميات المياه التي تصلها بما تخدم التنمية".

وأضاف: " جميع المشروعات المصرية التي جرى تطويرها أو إيصال مياه النيل إليها على غرار العاصمة الإدارية الجديدة والاستفادة من مشروع توشكي، أمور لن تسبب الضرر لإثيوبيا بأي حال من الأحوال، على عكس (سد النهضة) الذي يهدد حصة المياه الخاصة بمصر والسودان" .

ويعتبر الدكتور رمضان قرني، خبير الشؤون الأفريقية، في حديث لـ"الشرق الأوسط"، حديث الجانب الإثيوبي عن مشروعات التنمية في مصر باعتبارها محاولة لـ"شيطنة" الموقف المصري، وإظهار القاهرة باعتبارها ترفض تحقيق التنمية للدول الأفريقية، في الوقت الذي تباشر فيه مصر بناء نهضة تنموية، وهو أمر مقصود به التأثير في مواقف الدول الأفريقية من سد النهضة.

وأضاف: "مصر تعمل على استغلال مواردها من مياه نهر النيل في تحقيق التنمية، وهو حق لها وفق القانون الدولي"، مؤكداً أن " المفاوض الإثيوبي في كل جولة للتفاوض يسعى لإشغال المفاوض المصري بقضايا فرعية ليس لها علاقة بالقضية الأساسية جوهر التفاوض، وهي بناء السد وآلية عمله" .

ومن النقاط التي شهدت خلافات جوهرية، بحسب الدكتور عارف غريب، عضو الوفد المصري للتفاوض، ما يتعلق بتعريف فترات الجفاف التي شهدها نهر النيل بالفعل في ثمانينات القرن الماضي، حيث ترى مصر أن

"هناك احتمالات لتكرار هذه الفترات وينبغي أن يكون هناك استعداد لها". وحذر عارف، في تصريحات تلفزيونية، من أن "حدوث فترات جفاف خلال ملء السد سيؤدي إلى مشاكل كثيرة"، مؤكداً أن الدراسات التي أجريت أكدت وجود "مشاكل كثيرة ستحدث" إذ صادفت فترات الملء فترة "جفاف" بوقت لم يتم فيه التوافق على تعريف "الجفاف". ويؤكد شراقي أن المطلب المصري بتعريف الجفاف استند إلى دراسات علمية وفق مؤشرات إيراد نهر النيل خلال الـ100 عام الماضية، التي بلغت في المتوسط 50 مليار متر مكعب من المياه، وهو ما جعل مصر تطالب بأن يكون الجفاف عند حاجز إيراد الـ40 مليار متر مكعب، أي ما يعادل نحو 20 في المائة من متوسط الإيراد بوقت طلبت فيه إثيوبيا أن يكون الرقم 30 مليار متر مكعب، وهو أمر من الصعب قبوله؛ لأن انخفاض إيراد النيل بمقدار مليار متر مكعب واحد لمصر يشكل مشكلة كبيرة. هذا الرأي يؤيده الدكتور رمضان قرني، الذي يؤكد أن "عملية الملء الأحادي التي اتبعتها إثيوبيا في السنوات الماضية صادفت فترات وفرة في إيراد النيل، لكن حدوث فترات جفاف سيكون أمراً له عواقب كبيرة تحاول مصر تجنبها، بالسعي للاتفاق على تعريفات محددة لضمان حصتها في مياه النيل، وبما لا يسبب ضرراً للدول الأخرى، وهو التوجه الذي لا تدعمه إثيوبيا".

https://youtu.be/gv6bjb2RmOM?si=2_-f2Yrt6fPgsDhS

## كتابي عن "سد النهضة"

مصر وسد النهضة – قضية حياة أو موت – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

- حتمية القضاء على الفساد المالي والإداري في الجهاز الإداري للدولة، وضرورة تطوير النظم الإدارية والمالية بذلك الجهاز، والعمل على تنمية قدرات القيادات الإدارية الفاعلة وتحميلها بواجبات محددة للتطوير والتحديث والارتفاع بقدرات وإنتاجية أجهزة الدولة.
- ضرورة الاستفادة بالتقنيات المتجددة والمتاحة لكثير من أجهزة الدولة ومنع تقادمها دون أن تحقق المستهدف منها في تطوير وتسريع وضبط الأداء في مؤسسات الدولة وتحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة.
- التوقف عن التعلل الرسمي بمشكلة الزيادة السكانية واعتبارها السبب الرئيس في انهيار عوائد التنمية، على حين أن المشكلة ليست في الزيادة العددية للسكان، بل هي في تدهور خصائصهم التعليمية والصحية والفكرية والثقافية، وقصور أنشطة تدريب وتطوير الطاقات البشرية، والفشل في إحداث

التنمية الشاملة والمستدامة، كل ذلك فضلًا عن الفشل الرسمي في خلق الوظائف وتطوير نظم وآليات التوظيف.

- ويزيد من خطورة مظاهر "المشكلة السكانية" توزيع السكان غير المناسب مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فترى السكان مزدحمين في مناطق فقيرة في الموارد وغير متواجدين في مناطق التنمية الغنية بالموارد.
- ضرورة العمل الجاد والفوري لعلاج القصور والتخلف في أنظمة التعليم والصحة، مع أهمية التعامل الفوري والدائم مع المشكلات البيئية، والتوقف عن تطبيق الحلول التقليدية للتخلص من القمامة وتطوير العشوائيات،
- كما يجب الاهتمام بعلاج مشكلات المرور والمباني المخالفة لشروط البناء، ومنع الاعتداء على الأراضي الزراعية، والعدوان على النيل وتلوثه بالقاذورات ومخلفات المصانع وغيرها حيث أن تلك الممارسات السلبية تضيف إلى مشكلات انخفاض كفاءة العنصر البشري ويفاقم من مشكلات الفقر والجهل والمرض بين المصريين.

https://youtu.be/DKT2BAQuOiA?si=9U-yH4NSDyzGf6o3

https://youtu.be/d2nrP2Nf9kY?si=YtSemJ6-4AlodLxb

https://youtu.be/mTq82JgQfMI?si=0fRaNkyu5QcjajI6

https://youtu.be/6g8m99iAJ9U?si=XZB0xQWKhrejz6gJ

## 4. مقومات إعادة بناء الوطن . . .

1. تكوين صورة واضحة ورؤية متكاملة للوطن كما يتمناها المصريون. صورة تعرض الواقع بكل مشكلاته وتحدياته، ورؤية نافذة لتغيير الواقع الأليم المحبط وعرض إطار موضوعي قابل للتحقيق لصورة مصر كما تجب. ويمكن. أن تكون عمرانياً واقتصادياً وسياسياً ومجتمعياً وعلمياً وتقنياً .
2. تشكيل فريق استراتيجي يتبع مباشرة لرئيس الجمهورية يتميز بالكفاءة والقدرة التخصصية والتوافق الإيجابي مع المبادئ الرئيسة والتوجهات الاستراتيجية لإعادة بناء الوطن.

## كتابي عن "مصر . . و إعادة بناء الوطن"

مصر وإعادة بناء الوطن – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

3. تشكيل حكومة قادرة على مواجهة التحديات واتخاذ القرارات يرأسها رئيس للوزراء يتم اختياره بقرار من رئيس الجمهورية وفق ما نص عليه الدستور وبعد استطلاع آراء الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني بشأن المرشحين الأكفاء لتولي منصب رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

## أزمة التشكيل الوزاري

يمثل موضوع تشكيل الهيكل الوزاري عنصراً رئيساً في تكوين الأسباب والعوامل التي تسمح للفساد الإداري والمالي بالاستمرار والتوسع في جهاز الدولة الإداري. وتتكرر تلك المشكلة مع كل مرة يكلف فيها رئيس مجلس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة أو تنشأ حاجة لإجراء تعديل وزاري. والسبب في ذلك هو غياب الأسس والمعايير التي يتم في إطارها تحديد الوزارات وتعيين اختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض. ففي أحيان يتم إنشاء وزارات لم تكن موجودة، وفي أحيان أخرى تلغى وزارات قائمة، كما يتكرر ضم وزارات لبعضها أو فصل وزارات كانت منضمة في وزارة واحدة. وقد يتم تجزئة الوزارة الواحدة لتخليق أكثر من وزارة.

والملاحظ أن جميع قرارات تشكيل الوزارات وتعديلها تتم في فترة زمنية وجيزة هي الأيام القليلة التي تتاح لمن تم تكليفه بتشكيل الوزارة، ويكون عادة مضطراً إلى إنجاز التشكيلة الوزارية بأسرع وقت، ومن ثم لا تتاح له الفرصة الكافية لإجراء الدراسات وتقييم البدائل والاستقرار على التشكيل الوزاري الأفضل. وفي جميع الأحيان يتم تبرير تلك التشكيلات الوزارية وتعديلاتها ويدافع أصحابها عنها سواء كانت متجهة إلى زيادة أعداد الوزارات أو تخفيضها أو ضم بعضها أو فصلها، بأنه ذلك يجري بغرض إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتحسين مستويات الأداء العام في الحكومة ورفع معدلات التنمية ومعالجة مشكلات تردي الخدمات وغيرها من الأوجاع الوطنية المستمرة والمتراكمة.

إن نظرة سريعة على تطور التشكيلات الوزارية في السنوات الماضية وحتى الآن تدلنا على حجم التعديلات التي جرت وتم العدول عنها أكثر من مرة، وعلى سبيل المثال كان هيكل الوزارة في نظام مبارك يضم وزارة "الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية" حلت محل وزارة "الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى" والتي كانت قد فصلت في عهد سابق إلى وزارتين تختص كل منهما بأحد المجلسين ثم ضمنا في وزارة واحدة حتى تم إلغائها، وكانت وزارة الثقافة في فترة سابقة مندمجة مع وزارة الإعلام ثم انفصلنا. كما تنقلت وزارة التعاون الدولي عدة مرات بين وزارة الاقتصاد. أيام كانت هناك وزارة مستقلة بهذا الاسم. ووزارة التخطيط ثم انفكت لتصبح وزارة مستقلة. وكانت وزارة الدولة للشئون الاقتصادية في الأصل باسم وزارة التخطيط ثم ألغيت وزارة التخطيط لتأتي تلك الوزارة لتمارس ذات الاختصاصات تقريباً تحت الاسم الجديد. وكانت وزارة الدولة لشئون البيئة في الأساس هي جهاز شئون البيئة ثم أنشأت الوزارة مع استمرار الجهاز في نفس الوقت. أما وزارة الاستثمار فقد كانت تحمل اسم وزارة الدولة لشئون القطاع العام ومن قبل كانت شئون الاستثمار تحت ولاية وزارة الاقتصاد. أما وزارة التجارة والصناعة فكانت في الأساس ثلاث وزارات هي الصناعة والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية، ثم أدمجت الوزارات الثلاث في واحدة بعد سلسلة من التنقلات حين ضمت التجارة الخارجية إلى الاقتصاد والتجارة الداخلية إلى التموين مثلاً. وقصة فك وضم وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم قصة شهيرة ومتكررة، وتبعها تنقل وزارة البحث العلمي لتكون جزءاً من وزارة التعليم العالي ثم تفصل في مراحل أخرى لتصبح وزارة دولة مستقلة وتعود بعدها لتضم في وزارة التعليم العالي! وبالمثل هناك قصة وزارة السكان وانفصالها عن وزارة الصحة ثم إعادة دمجها فيها ثم فصل شئون الأسرة والسكان في وزارة دولة مستقلة ثم عودتها إلى وزارة الصحة. ولم تسلم باقي الوزارات من مثل تلك التغييرات بالدمج والفصل والاستحداث والإلغاء من دون مبررات موضوعية ولا تقييم لنتائج تلك التغييرات وما قد

تكون حقيقته من نتائج لتحسين أداء جهاز الدولة أو ما سببته من تعقيدات وارتباك في أداء الحكومة، وما يترتب عليها من نفقات باهظة تتصل بإنشاء الوظائف وإعادة تسكين الوزارات في مبان تتطلب تجهيزات ونفقات، وتعديلات في المطبوعات وعشرات التفاصيل المكلفة من دون عائد.

وعن التشكيلات الوزارية منذ ثورتي **25** يناير و**30** يونيو فلم تختلف الأمر واستمرت أعمال الفك والضم والاستحداث والإلغاء في الوزارات مستمرة، فعلى سبيل المثال ضمت وزارة التنمية الإدارية إلى وزارة التنمية المحلية ثم سلخت منها وألحقت بوزارة التخطيط والرقابة والإصلاح الإداري، وفصلت وزارة التعاون الدولي عن وزارة التخطيط لتصبح وزارة مستقلة، واستحدثت وزارة " التطوير الحضاري" للتعامل مع مشكلة العشوائيات!!!

لقراءة المقال الكامل اضغط علامة PDF

أزمة-التشكيل-الوزاري (1).fdp

4. تفعيل الدستور وتحويل مواده إلى تشريعات واجبة النفيذ والتي حددت التزامات الدولة والحقوق التي تضمنها والقضايا التي تجب على الدولة السعي إلى تفعيلها.

5. تصميم وتنفيذ خطة عمل عاجلة [سنة] تركز على الأولويات الملحة دون النزول على فرص الحل العلمي للمشكلات الأكثر تأثيراً؛ وتأتي في المقدمة معالجة مشكلات الفقر، البطالة، المرض، العشوائيات في كل صورها ومظاهرها، والانفلات السلوكي والمجتمعي في كل صوره وأبعاده، وتردي مستويات التعليم والصحة والخدمات العامة، وضرورة النهوض اقتصاديا واجتماعيا بالمناطق المهمشة والمحرومة من الخدمات والأنشطة الاقتصادية في الصعيد والمناطق النائية والقرى والشرائح المجتمعية الأكثر فقرا.

6. تنفيذ إجراءات عاجلة وثورية لإعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة.

## كتاباتي عن إصلاح الجهاز الإداري للدولة

دكتور علي السلمي – مصر وتحديات الإصلاح الإداري – موقع الدكتور علي السلمي

مصـــــر وتحديات إدارة الشمية

7. تنفيذ خطة شاملة للقضاء على الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة وما يترتب عليه من صور متعددة للفساد الاقتصادي والمجتمعي.
8. حصر جميع المراكز البحثية سواء ضمن الجهاز الإداري للدولة أو بالجامعات والهيئات والمؤسسات العامة أو التابعة لمنظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص، ورصد كافة ما تم انتاجه من بحوث ودراسات تتعلق بالتنمية الشاملة وحل المشكلات الوطنية في جميع المجالات لمراجعتها وتقرير إمكانية الاستفادة منها . وفي هذا المجال تجب الاهتمام بما يلي:

- حصر بحوث ودراسات العلماء والباحثين الفائزين بجوائز الدولة في العلوم والآداب.
- مراجعة وتحديث كل الدراسات والبرامج والخطط التي سبق تصميمها ولم يتم تنفيذها ، أو تعثر التنفيذ.
- مراجعة جميع الدراسات والاتفاقات التي تمت بالتعاون مع جهات أجنبية ضمن مشروعات المعونة الفنية الأجنبية أو العربية، ومدي تنفيذ نتائجها .
- مراجعة جميع دراسات وتقارير المجالس القومية المتخصصة السابقة وما أنتجته وزارة التخطيط والهيئة العامة للتخطيط العمراني من استراتيجيات. كل ذلك بغرض البناء علي الصالح والمقبول من كافة تلك الجهود والاستفادة من نتاج العقول والاستثمار في الوقت والمال والبناء عليها في إطار الاستراتيجية المتكاملة لإعادة بناء الوطن.
- تصميم استراتيجية إعادة بناء الوطن بالمشاركة بين الحكومة والبرلمان ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات، وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على

اختلافها، والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية، والأسر والتجمعات العائلية والمواطنين جميعاً.

9. اعتماد الشفافية الكاملة والمصارحة التامة مع المواطنين أصحاب الوطن في كل ما يتعلق بأموره والتحديات التي تواجه مسيرته، وتنظيم حوارات مجتمعية جادة في كل ما يهم الوطن من خطط وبرامج للتنمية وتشريعات مقترحة وسياسات تزمع الدولة تطبيقها، واحترام وتفعيل مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية وعدم مفاجأة الشعب بقرارات فوقية تمس حياتهم ودخولهم سلبا.

مصر والاستراتيجيات الوطنية – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

## 5. أسس إعادة بناء الوطن

تحقق عملية إعادة بناء الوطن أهدافها بالعمل على المحاور التالية:

- ✓ إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، وتحترم قيم الحرية والمساواة والمواطنة والعدالة الاجتماعية والتعددية السياسية وسيادة القانون وإعلاء سلطة القضاء واستقلال الجامعات ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين الشرفاء، الذين تحافظون على ثوابت الوطن ومقدساته وتحترمون دستوره وقوانين.
- ✓ إطلاق مشروع مصري للتنمية الوطنية الشاملة وتحقيق انطلاقة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، يتحقق من خلاله للمصريين ما هم جديرون به من مستوى كريم للحياة.
- ✓ إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعهم.
- ✓ تفعيل الدستور فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في اتخاذ قرارات تمس الجماهير المصرية وتؤثر على مسيرة الوطن ومستقبله رغماً عن إرادة المصريين أصحاب الشأن.
- ✓ تغيير الهياكل والنظم والآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعات المنظمة لكل مجالات الحياة.
- ✓ إعادة هيكلة مؤسسات الإدارة العامة وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتحديث الهياكل والمؤسسات والنظم والتقنيات في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الزراعة، الصناعة،

السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول، وغيرها من أنشطة الإنتاج السلعي والخدمات، وتحديث نظم وعلاقات العمل، وتأكيد الحقوق المتوازنة لأصحاب العمل والعاملين والمجتمع بأسره.

- ✓ تحديد معايير وأساليب اختيار القادة والمسئولين على كافة المستويات، كذلك يتم اتباع التقنيات الإدارية الصحيحة في تقييم الأداء والحكم على الكفاءة في جميع مواقع العمل بالدولة وعلى جميع المستويات بلا مجاملة، وإتاحة نتائج التقييم للمواطنين كافة.
- ✓ تحقيق العدالة في توزيع الدخل وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً .
- ✓ تجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر.
- ✓ تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
- ✓ تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

https://youtu.be/7032viRCZXA?si=P4SvmosAF83ZTneZ

## 6. برنامج التحول الديمقراطي

إن التحول الديمقراطي هو التزام وطني، وضرورة بقاء، وحتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب، وتحد حضاري يجب قبوله لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية القائمة على العقيدة الإسلامية والتراث الحضاري لمصر لشعبها من مسلمين ومسيحيين.

### أهداف التحول الديموقراطي

1. تأكيد الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها،
2. التنفيذ الصارم لمبادئ حقوق الإنسان التي جاءتها الدستور الجديد وضرورة تفعيل المبادئ الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وضرورة مراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من جميع التشريعات المقيدة للحريات والمعاكسة لروح الديمقراطية وحقوق الإنسان.
3. تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل حرية تشكيل الأحزاب السياسية.
4. إعلاء شأن الوطن والمواطن وحماية الكرامة الوطنية وكفالة الحقوق وتأكيد حكم القانون ودولة المؤسسات.
5. بناء مجتمع يقوم على الديمقراطية ومقوماتها الأساسية من الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وتأمين حياته وأمواله.
6. إطلاق الحرية السياسية الفكرية والثقافية والمادية للشعب المصري، وتأكيد حرية المصريين في التعبير والاعتقاد والعمل والتنقل.

7. تأكيد الهوية المصرية وإطلاق طاقات الإنسان المصري لتحقيق نهضة الثقافة والفكر والفن وتوفير الحرية الكاملة لكافة المبدعين حتى يواصلوا توهجهم وإبداعهم، وفتح النوافذ للاطلاع على جميع الثقافات والخبرات الإنسانية في العالم.
8. استعادة القيم الأصيلة للمجتمع المصري وإحياء خصائصه وتأكيد وحدته وقيمه الروحية السمحة التي أثراها وعبر عنها في تناوله الرحب لمختلف الأديان وتقبله للآخر مهما اختلفت الأفكار والمشارب.
9. تأكيد مبدأ المواطنة، فكل المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، وأن الأقلية العددية لا تجب أن يتبعها أي تفرقه وتجنب كل أشكال التحديد الفئوي للمواطنين.
10. تقديم نموذج متكامل للتطبيق الديمقراطي في العمل كأساس لإقامة مجتمع الديمقراطية في مص.
11. إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة.
12. تيسير التصويت في كافة العمليات الانتخابية للمصريين المقيمين أو المتواجدين خارج البلاد عن طريق سفارات مص وقنصلياتها ومفوضياتها في مختلف بلاد العالم، أو باستخدام تقنيات الاتصالات الحديثة في التصويت الإلكتروني.
13. تحديد معايير وأساليب اختيار القادة والمسئولين على كافة المستويات بدءاً من رئيس الجمهورية وتحديد مسئولياتهم وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات، ولفترات محددة لا تقبل التمديد، سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التغيير الديمقراطي الشامل.

14. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
15. تمكين العمال والفلاحين وحل مشكلاتهم وإشراكهم في تقرير السياسات واتخاذ القرارات المؤثرة على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ومختلف قضايا الوطن.
16. تفعيل قوى الطلائع والشباب وتمكينهم من ممارسة دور فعال في مناقشة قضايا المجتمع وبناء نهضته.
17. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
18. تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ "الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.

## عناصر برنامج التحول الديمقراطي

1. إسناد مسئولية إدارة برنامج التحول الدمقراطي إلى جهاز تابع لرئيس الجمهورية تختص بشؤن التنمية المعرفية والتمكين السياسي ويضم خبراء في عمليات التحول الديمقراطي والتجارب الدولية المعتبرة في هذا المجال .
2. تنظيم حملة توعية وتثقيف مجتمعي حول ضرورة وأهمية التحول الديمقراطي باعتباره سمة أساسية للمجتمع الجديد الذي تسعى مصر لبنائه.
3. تخطيط لقاءات واجتماعات جماهيرية مع كل طوائف الشعب وفي جميع المحافظات لشرح مضامين الديمقراطية ومزاياها واتفاقها مع قيم وأعراف الشعب المصري الوسطي، وشرح نماذج وأساليب

الحكام المعادين للديمقراطية وكيف ينجحون في تكبيل الناس بالقيود في سبيل الانفراد باتخاذ القرارات.

4. استثمار مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية في الوصول إلى الجماهير العريضة لإقناعها بمفاهيم ومزايا الديمقراطية وكسبها إلى جانب "التحول الديمقراطي".
5. تهيئة المناخ السياسي في مصر وفق ما قضى به الدستور؛ بما نص عليه من تفعيل المواد أرقام 73 و74، 75 و76 و77.
6. مراجعة قانون "تنظيم التظاهر رقم 107 لسنة 2013 المعدل في ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا القاضي بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة العاشرة من ذلك القانون التظاهر، وسقوط نص الفقرة الثانية من ذات المادة، مع إعادة طرحه للحوار المجتمعي.

علي السلمي يقترح خطة للتحول الديمقراطي وتحقيق أهداف ثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي

7. تعديل قانون الأحزاب بما يتفق ونصوص الدستور وإمهال الأحزاب القائمة فرصة محددة لتوفيق أوضاعها مع القانون المعدل وتشجيعها على ممارسة أنشطتها الحزبية والدعوة إلى برامجها في خدمة قضايا التحول الديمقراطي والتنمية الوطنية الشاملة.
8. رعاية أنشطة جادة تقوم بها منظمات المجتمع المدني والقوى والتيارات السياسية والمجتمعية والجامعات والمؤسسات الإعلامية لتنمية الشباب وشرائح المجتمع المختلفة سياسياً وحفزهم على المشاركة في العمليات الانتخابية والاستفتاءات والانتماء إلى الأحزاب الوطنية والتفاعل مع القضايا الوطنية من منظور وطني تحافظ على مصالح الوطن وينوافق مع أهداف التحول الديمقراطي.

## كتابي عن التحول الديموقراطي

دكتور علي السلمي – مصر والتحول الديمقراطي – موقع الدكتور علي السلمي

## 7. برنامج تفعيل الدستور

### مجالات تفعيل نصوص الدستور

تضمن الدستور حصراً بالمجالات التي تجب على الدولة. السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إلى جانب الرقابة على التشريعات التي تتولاها السلطة القضائية. أن تبادر بترجمة نصوص الدستور إلى تشريعات ونظم ولوائح في جميع المجالات، وفقاً لما حدده الدستور ذاته:

1. الحقوق والحريات العامة وعددها 47.
2. الالتزامات التي فرضها الدستور على الدولة وعددها 71 التزاماً.
3. الموضوعات التي تضمنها الدولة وهي:

- أموال التأمينات والمعاشات.
- سلامة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات وحيدتها ونزاهتها.
- تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الانفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث العلمي المقررة في هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به.
- تنفيذ الموضوعات التي تتكفل بها الدولة:
- تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.
- تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين والاشخاص ذوي الاعاقة تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدده القانون. على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل

العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلا مناسباً للمسيحيين وذوي الإعاقة.

- تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور.
- وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبا فى المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون.
- كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها.
- وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.
- كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا.
- تعمل الدولة علي تمثيل العمال والفلاحين تمثيلًا ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور.
- تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الانتاجية، وتكفل سبل التفاوض الجماعي، وتعمل على حماية العمال من مخاطر العمل وتوافر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية، وتحظر فصلهم تعسفيا .
- تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة.

- يكفل النظام الضريبي تشجيع الانشطة الاقتصادية كثيفة العمالة. يكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام بنسبة خمسين فى المائة من عدد الأعضـــــاء المنتخبين.
- يكون تمثيل العمال فى مجالس إدارات شركات قطاع الاعمال العام وفقا للقانون.
- ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعـــــد.
- تعمل الدولة علي تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور.
- وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة.
- تلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية.
- تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين.
- ينظم القانون تمثيل صغار الفلاحين، وصغار الحرفيين، بنسبة لا تقل عن ثمانين فى المائة فى مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والحرفية.
- على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلا مناسباً للمسيحيين وذوي الاعاقة.
- تعمل الدولة علي تمثيل تعمل الدولة علي تمثيل الشباب والمسيحيين والاشخاص ذوي الاعاقة تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدده القانون. على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على

ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلا مناسباً للمسيحيين وذوي الاعاقة.

- كل من يقبض عليه، أو تحبس، أو تقيد حريته تجب معاملته بما تحفظ عليه كرامته، ولا تجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه، أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحياً، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقا للقانون.
- تحظر التعدي على حرمه أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات.
- تحظر التعدي على نهار مصر وشواطئها وخيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية. أو تلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها .
- تحظر إهداء أو مبادلة الآثار.
- تحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرض صحته في السجون وأماكن الاحتجاز.
- تحظر الإتجار بأعضاء الإنسان.
- تحظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم.
- تحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها .
- تحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سرياً أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري.
- تحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي.

- تحظر تشغيل الطفل فى الأعمال التى تعرضه للخطر.
- تحظر استخدام المال العام والمصالح الحكومية والمرافق العامة ودور العبادة ومؤسسات قطاع الأعمال والجمعيات والمؤسسات الأهلية فى الأغراض السياسية أو الدعاية الانتخابية.
- تحظر المحاكم الاستثنائية.
- تحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية.
- تحظر على رؤساء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية والأجهزة ما يُحظر على الوزراء.
- تحظر فصل العمال تعسفياً.
- تحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا تحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، والمحاكم الاستثنائية محظورة.
- تحظر في غير حالات التلبس القبض علي المحامي أو احتجازه اثناء مباشرته حق الدفاع.

ويكون واجباً على الحكومة التي عهد إليها الدستور بواجب تنفيذ مواده عن طريق:

1. إعداد مشروعات قوانين تتقدم بها إلى مجلس النواب حين تشكيله لمناقشتها وحين إقرارها ترفع إلى رئيس الجمهورية لإصدارها .
2. إعداد نظم وإجراءات تنفيذية للأمور التي حدد الدستور أنها تقع في نطاق السلطة التنفيذية وقد تصدر بموجب قرارات يصدها رئيس الوزراء أو قد تطلب إستصدار قرارات من رئيس الجمهورية.
3. تطوير وتعديل اللوائح والإجراءات الإدارية المعمول بها في أجهزة الدولة التنفيذية بما يتوافق مع نصوص الدستور.

إن الدستور الذي وافق عليه المصريون وأصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور في 18 يناير 2014 يتطلب التفعيل الكامل حتى يؤتي ثماره التي كافح المصريون طويلاً من أجلها .

يتطلب تفعيل الدستور:

1. إعداد التشريعات الجديدة التي نص عليها الدستور نصاً صريحاً في جميع أبوابه الحقوق والحريات العامة وعددها 47 .
2. الالتزامات التي فرضها الدستور على الدولة وعددها 71 التزاماً .
3. الموضوعات التي تضمنها الدولة وهي: أموال التأمينات والمعاشات، سلامة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات وحيدتها ونزاهتها، تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الانفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث العلمي المقررة في هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به.
4. تنفيذ الموضوعات التي تتكفل بها الدولة وعددها واحد وأربعين موضوعاً .
5. تنفيذ ما جاء في المادة 235 بأن " يصدر مجلس النواب في أول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانوناً لتنظيم بناء وترميم الكنائس، بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائرهم الدينية"، وما جاء بالمادة 241 التي أوجبت على أول مجلس للنواب يتم انتخابه بعد العمل به أن يصدر في أول دور انعقاد له قانون للعدالة الانتقالية وقوانين أخرى نصت عليها مواد الأحكام الانتقالية ! ! !
6. تعديل التشريعات القائمة بما تجعلها متوافقة مع نصوص الدستور كما جاء في المادة 242 التي نصت على أن " يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة 180 من هذا الدستور" والتي نصت على نظام انتخاب المجالس المحلية،

7. إلغاء قوانين بسبب عدم دستوريتها ومن ذلك احتمال إلغاء قانون تنظيم التظاهر رقم 107 لسنة 2013 والذي قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة العاشرة منه، الأمر يلزم معه استبدال بها قوانين جديدة أو معدلة تتوافق مع النصوص الدستورية الجديدة .

## دستور مصر 2014 (المعدل 2019)

### بسم الله الرحمن الرحيم

هذا دستورنا

مصر هبة النيل للمصريين، وهبة المصريين للإنسانية.

مصر العربية بعبقرية موقعها وتاريخها قلب العالم كله، فهي ملتقى حضاراته وثقافاته، ومفترق طرق مواصلاته البحرية واتصالاته، وهي رأس أفريقيا المطل على المتوسط، ومصب أعظم أنهارها: النيل.

هذه مصر، وطن خالد للمصريين، ورسالة سلام ومحبة لكل الشعوب.

في مطلع التاريخ، لاح فجر الضمير الإنساني وتجلى في قلوب أجدادنا العظام فاتحدت إرادتهم الخيرة، وأسسوا أول دولة مركزية، ضبطت ونظمت حياة المصريين على ضفاف النيل، وأبدعوا أروع آيات الحضارة، وتطلعت قلوبهم إلى السماء قبل أن تعرف الأرض الأديان السماوية الثلاثة.

مصر مهد الدين، وراية مجد الأديان السماوية. في أرضها شب كليم الله، وتجلى له النور الإلهي، وتنزلت عليه الرسالة في طور سنين. وعلى أرضها احتضن المصريون السيدة العذراء ووليدها، ثم قدموا آلاف الشهداء دفاعا عن كنيسة السيد المسيح.

وحين بعث خاتم المرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، للناس كافة، ليتمم مكارم الأخلاق، انفتحت قلوبنا وعقولنا لنور الإسلام، فكنا خير أجناد الأرض جهادا في سبيل الله، ونشرنا رسالة الحق وعلوم الدين في العالمين.

هذه مصر وطن نعيش فيه ويعيش فينا.

وفى العصر الحديث، استنارت العقول، وبلغت الإنسانية رشدها، وتقدمت أمم وشعوب على طريق العلم، رافعة رايات الحرية والمساواة، وأسس محمد على الدولة المصرية الحديثة، وعمادها جيش وطنى، ودعا ابن الأزهر رفاعة أن يكون الوطن "محلا للسعادة المشتركة بين بنيه"، وجاهدنا نحن المصريين للحاق بركب التقدم، وقدمنا الشهداء والتضحيات، فى العديد من الهبات والانتفاضات والثورات، حتى انتصر جيشنا الوطنى للإرادة الشعبية الجارفة فى ثورة " 25 يناير – 30 يونيو" التى دعت إلى العيش بحرية وكرامة إنسانية تحت ظلال العدالة الاجتماعية، واستعادت للوطن إرادته المستقلة.

هذه الثورة امتداد لمسيرة نضال وطنى كان من أبرز رموزه أحمد عرابى، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وتتويج لثورتين عظيمتين فى تاريخنا الحديث:

ثورة 1919 التى أزاحت الحماية البريطانية عن كاهل مصر والمصريين، وأرست مبدأ المواطنة والمساواة بين أبناء الجماعة الوطنية، وسعى زعيمها سعد زغلول وخليفته مصطفى النحاس على طريق الديمقراطية، مؤكدين أن "الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة"، ووضع طلعت حرب خلالها حجر الأساس للاقتصاد الوطنى.

وثورة " 23 يوليو 1952 " التى قادها الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، واحتضنتها الإرادة الشعبية، فتحقق حلم الأجيال فى الجلاء والاستقلال، وأكدت مصر انتماءها العربي وانفتحت على قارتها الأفريقية، والعالم الإسلامى، وساندت حركات التحرير عبر القارات، وسارت بخطى ثابتة على طريق التنمية والعدالة الاجتماعية. هذه الثورة امتداد للمسيرة الثورية للوطنية المصرية، وتوكيد للعروة الوثقى بين الشعب المصرى وجيشه الوطنى، الذى حمل أمانة ومسئولية حماية الوطن، والتى حققنا بفضلها الانتصار فى

معاركنا الكبرى، من دحر العدوان الثلاثى عام 1956 ، إلى هزيمة الهزيمة بنصر أكتوبر الذي منح للرئيس أنور السادات مكانة خاصة فى تاريخنا القريب.

وثورة 25 يناير – 30 يونيو، فريدة بين الثورات الكبرى فى تاريخ الإنسانية، بكثافة المشاركة الشعبية التى قدرت بعشرات الملايين، وبدور بارز لشباب متطلع لمستقبل مشرق، وبتجاوز الجماهير للطبقات والإيديولوجيات نحو أفاق وطنية وإنسانية أكثر رحابة، وبحماية جيش الشعب للإرادة الشعبية وبمباركة الأزهر الشريف والكنيسة الوطنية لها ، وهى أيضاً فريدة بسلميتها وبطموحها أن تحقق الحرية والعدالة الاجتماعية معاً. هذه الثورة إشارة وبشارة، إشارة إلى ماض مازال حاضراً، وبشارة بمستقبل تتطلع إليه الإنسانية كلها.

فالعالم الآن يوشك أن يطوى الصفحات الأخيرة من العصر الذى مزقته صراعات المصالح بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، واشتعلت فيه النزاعات والحروب، بين الطبقات والشعوب، وزادت المخاطر التي تهدد الوجود الإنساني، وتهدد الحياة على الأرض التى استخلفنا الله عليها ، وتأمل الإنسانية أن تنتقل من عصر الرشد إلى عصر الحكمة، لنبني عالماً إنسانياً جديداً تسوده الحقيقة والعدل، وتصان فيه الحريات وحقوق الإنسان، ونحن المصريين نرى فى ثورتنا عودة لإسهامنا فى كتابة تاريخ جديد للإنسانية.

نحن نؤمن أننا قادرون أن نستلهم الماضي وأن ننهض الحاضر، وأن نشق الطريق إلى المستقبل.

قادرون أن ننهض بالوطن وينهض بنا.

نحن نؤمن بأن لكل مواطن الحق بالعيش على أرض هذا الوطن فى أمن وأمان، وأن لكل مواطن حقاً فى يومه وفى غده.

نحن نؤمن بالديمقراطية طريقاً ومستقبلاً وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمى للسلطة، ونؤكد على حق الشعب فى صنع مستقبله، هو وحده مصدر السلطات، الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، ولنا ولأجيالنا القادمة السيادة فى وطن سيد.

نحن الآن نكتب دستوراً تجسد حلم الأجيال بمجتمع مزدهر متلاحم، ودولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد والمجتمع.

نحن الآن نكتب دستوراً يستكمل بناء دولة ديمقراطية حديثة، حكومتها مدنية.

نكتب دستوراً نغلق به الباب أمام أى فساد وأى استبداد، ونعالج فيه جراح الماضى من زمن الفلاح الفصيح القديم، وحتى ضحايا الإهمال وشهداء الثورة فى زماننا، ونرفع الظلم عن شعبنا الذى عانى طويلاً

نكتب دستوراً يؤكد أن مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وأن المرجع في تفسيرها هو ما تضمنه مجموع احكام المحكمة الدستورية العليا في ذلك الشأن.

نكتب دستوراً يفتح أمامنا طريق المستقبل، ويتسق مع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان التى شاركنا فى صياغته ووافقنا عليه.

نكتب دستوراً يصون حرياتنا، ويحمى الوطن من كل ما يهدده أو يهدد وحدتنا الوطنية.

نكتب دستوراً تحقق المساواة بيننا فى الحقوق والواجبات دون أى تمييز.

نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصري، السيد فى الوطن السيد، هذه إرادتنا، وهذا دستور ثورتنا.

لقراءة الدستور كاملا اضغط علامة PDF

fdp.4102 مصر

## 8. تفعيل دولة المؤسسات الديمقراطية

تأكيد الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها . وبهذا نؤكد على أن تنتقل السلطة نظاماً لكي تكون بيد ممثلي الشعب ، المنتخبين انتخاباً حراً في انتخابات نزيهة وشفافة ، ومستندة إلى قاعدة قانونية تحدد سندها وإطارها .

### برنامج حماية حقوق الإنسان والتنفيذ الصارم لمبادئ ومواثيق حقوق الإنسان

تفعيل المبادئ الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948 والاتفاقيات الدولية السبعة الرئيسية لحقوق الإنسان:

1. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادرة في 1965
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 1966
3. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في 1966
4. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة في 1979
5. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة والصادرة في 1984
6. اتفاقية حقوق الطفل الصادرة في 1989
7. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الصادرة في 1990
8. تفعيل كافة الآليات العامة لحقوق الإنسان وأهمها حق تقرير المصير، منع التمييز، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق كبار السن، حقوق الأشخاص المعوقون، حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل: حماية الأشخاص المعرضين للاحتجاز أو السجن، الحق في الصحة، الحق في العمل وفي شروط استخدام

منصفة، حرية الاشتراك في نقابات، جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك الإبادة الجماعية.

9. مراجعة كل التقارير بشأن حالة حقوق الإنسان في مصر والصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والهيئات القائمة على ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والمؤلفة من خبراء مستقلين مكلفين برصد مدى امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها التعاهدية.
10. كذلك يتم مراجعة كافة التقارير عن حالة حقوق الإنسان والتعذيب المنهج في مصر والتي أصدرتها منظمات حقوقية دولية.
11. مراجعة قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر وآليات عمله، وكل التقارير الصادرة عن المجلس والتي تم رفعها إلى رئيس الجمهورية وآخرها تقريره عن قضايا الإرهاب والحبس الاحتياطي والتعذيب في الفترة من (أبريل 2016 . يونيو 2017) إن الشرطة تحتجز عشرات المشتبه بتورطهم في عمليات إرهابية دون الإفصاح عن مكانهم خوفا من مهاجمة المسلحين لأماكن الاحتجاز.
12. إعادة هيكلة المجلس القومي لحقوق الإنسان والنظر في تعديل وضعه واعتباره ضمن الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية التي نصت عليها المادة 215 من الدستور.
13. مراجعة كافة الملاحظات التي قدمت بشأن ملف مصر بالمراجعة الدولية لحقوق الإنسان والتعرف على الموقف الحالي بشأن المراجعة القادمة والإعداد الجيد لاجتيازها .
14. تنفيذ جميع التوصيات الهادفة إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في مصر وإنهاء كل الممارسات السلبية والانتهاكات لحقوق الإنسان المصري والتي كانت مثاراً لانتقادات دولية وأممية.

15. مراجعة أوضاع جمعيات ومراكز حقوق الإنسان في مصر وتقييم مدى دستورية وقانونية القانون المنظم لها والإجراءات التي تفرض عليها، ومدى تدخل السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية في شئونها، وتصويب كل ما يعوق أداءها لمهماتها.

## إجراءات عاجلة لحماية حقوق الإنسان المصري

1. الإفراج الفوري عن كل المعتقلين دون صدور قرارات من النيابة العامة أو دون صدور أحكام قضائية ضدهم، أو ممن استوفوا مدة الحبس الاحتياطي دون إحالتهم إلى القضاء.
2. إصدار عفو رئاسي عن كل المسجونين في قضايا مخالفة قانون تنظيم الحق في التظاهر رقم 107 لسنة 2015 ما لم يكونوا متهمين بأعمال عنف أو إرهاب.
3. إصدار عفو رئاسي عن كل المسجونين في قضايا الرأي والنشر التي تحرم الدستور إصدار أحكام سالبة للحرية ضدهم، ما لم يكونوا متهمين بأعمال عنف أو إرهاب.
4. إعادة هيكلة وزارة الداخلية. وهو من مطالب ثورة 25 يناير 2011.
5. نقل تبعية السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العـــــــــدل.
6. تكليف النيابة العامة بالتفتيش على كل السجون وأقسام الشرطة ومراكز احتجاز المواطنين للكشف عن حالات التعذيب والإخفاء القسري واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتسببين في تلك الجرائم.
7. تجريم إقامة أماكن احتجاز في مواقع هيئة الرقابة الإدارية أو أي من الأجهزة الأمنية، ونقل من يكون محتجزا فيها إلى النيابة العامة للتصرف حسب ما يقضي به القانون.
8. إتاحة الفرص لزيارة السجون وأقسام الشرطة ومراكزها لممثلي المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية.

## الإصلاح التشريعي وتأكيد الشفافية وتحرير منظمات وفاعليات المجتمع المدني

يتم البدء ببرنامج شامل لمراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من جميع التشريعات المقيدة للحريات والمعاكسة لروح الديمقراطية وحقوق الإنسان. كذلك العمل من أجل ترجمة مبادئ ونصوص الدستور إلى تشريعات متوافقة مع روح الدستور وتستلهم غاياته الأساسية من حيث تأكيد الديمقراطية وسيادة القانون وضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان.

### تأكيد الشفافية

- ممارسة أقصى درجات الشفافية والإفصاح في كل ممارسات السلطات والمؤسسات العامة وإعلان الأسس والمبادئ والاتفاقيات والقرارات والتصرفات ذات التأثير على الصالح العام، وإتاحة الفرص الكاملة للمواطنين لمناقشتها وإبداء الرأي بشأنها، والمطالبة بتغييرها أو نقضها في حالة تضاربها مع المصلحة العامة والقيم والأعراف المجتمعية المرعية.

### تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني

- رفع يد السلطة التنفيذية تماماً عن النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، وكفالة حرياتها في التأسيس والممارسة من دون عوائق وبمجرد الإخطار، واحترام ما يقضي به الدستور في هذا الخصوص وتعديل القوانين المنظمة لمؤسسات المجتمع المدني لإلغاء كافة القيود المفروضة فيها وتأكيد حقوقها في الممارسة الديمقراطية.

### تفعيل حرية تشكيل الأحزاب السياسية

- تعديل قانون الأحزاب السياسية لتأكيد ما نص عليه الدستور في شأن حرية تأسيس الأحزاب وفق الشروط التي حددها وأهمها " عدم جواز القيام بأي نشاط سياسي أو تأسيس أحزاب سياسية على

أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سري، أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري.

- ومطالبة جميع الأحزاب القائمة بتوفيق أوضاعها وفق القانون الجديد.

## كتبي في موضوعات الدستور

إشكاليات الدستور والبرلمان – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

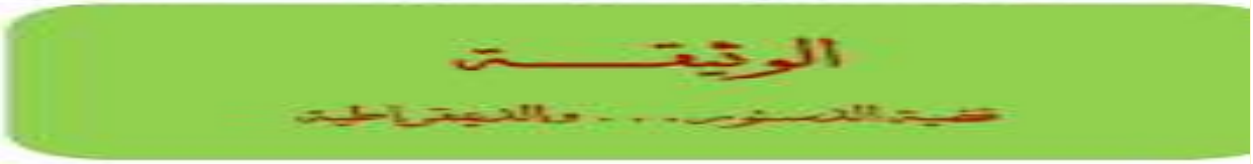

الوثيقة . . . قضية الدستور والديمقراطية 2012 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

مصر والديمقراطية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

## 10. برنامج إعادة صياغة دور الدولة

إن الدولة ممثلة في سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية مسئولة عن القيام بوظائف استراتيجية رئيسة لا يجوز لها أن تتنازل عنها تحت أي دعاوى للتطوير، وإن الأخذ باقتصاديات السوق لا يمنع من وجود دولة قوية فاعلة لها من الصلاحيات ما يتيح لها القدرة على تحديد التوجهات الاستراتيجية للمجتمع وتوجيه مسارات التنمية الوطنية الشاملة الأفضل لتحقيق مصالح المجتمع وحماية موارده وتنميتها، وتأمين مستقبل الأجيال القادمة.

إن مسئوليات الدولة في العصر الديمقراطي تتمثل بالدرجة الأولى في إعداد وتهيئة البنية الأساسية لإدارة المجتمع وفق قواعد الحوكمة وتصبح مسئولية الدولة هي توفير السياسات والمعايير والمبادرات المؤدية إلى الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي السريع، والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي الإقليمي بما تحقق أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والحرية والعدالة للمواطنين.

وبذلك تتبلور مسئوليات الدولة في وضع الاستراتيجيات والنظم والآليات المحققة للتطوير والنمو في مختلف مجالات العمل الوطني، ومراقبة تنفيذها وضبط العلاقات بين طوائف المجتمع المختلفة المشاركة في العمل الوطني على كافة الأصعدة.

### الدور الرئيس للدولة بعد الثورتين

**أولاً: إدارة شئون الوطن الاستراتيجية متمثلة فيما يلي:**

- ✓ تحديد الأهداف والغايات الاستراتيجية المحققة لتطلعات وآمال المواطنين والمتوافقة مع القيم والأسس الحضارية للمجتمع المصري.
- ✓ وضع السياسات العامة الحاكمة لتصرفات الدولة والمجتمع بأفراده وشرائحه المختلفة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية وغيرها.

- ✓ بناء الاستراتيجيات الكبرى للتنمية الوطنية الشاملة وترجمتها إلى برامج وخطط توضح معايير تخصيص الموارد الوطنية وتحدد أسس توزيع مسئولية تنفيذها بين كلا من أجهزة الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي وأفراد المجتمع.
- ✓ استصدار التشريعات وتصميم النظم والآليات اللازمة لضبط وتنسيق حركة المجتمع ومؤسساته في ممارسة كافة الأنشطة الحياتية وفق التوجهات الديمقراطية ومن دون الإخلال بقواعد المنافسة والحريات العامة المصانة بالدستور.
- ✓ متابعة الأداء الوطني العام وتقييم الإنجازات وتطوير البرامج والخطط والسعي لتنمية الموارد الوطنية لتحقيق مستويات الإنجاز الوطني المأمولة.
- ✓ إدارة الأموال العامة بتحصيل الضرائب ومختلف أنواع الإيرادات العائدة إلى الحكومة، وتنسيق الإنفاق العام بما تحقق أهداف التنمية الوطنية الشاملة.
- ✓ دعم ومساندة مؤسسات وأفراد المجتمع في القيام بأدوارهم في عمليات التنمية الوطنية الشاملة، وتوفير الخدمات والموارد التي يصعب عليهم اقتنائها أو لا يوجد مبرر اقتصادي لتكرارها في مؤسسات مجتمعية متعددة.
- ✓ إدارة العلاقات الخارجية مع مختلف دول العالم.
- ✓ الدفاع عن أمن الوطن والمواطنين وحماية التراب الوطني ضد أي مصادر للعدوان المباشر أو غير المباشر.

ثانياً: تنمية وضبط توجهات الاقتصاد الوطني

- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرقابة على النشاط الاقتصـــادي باعتبار الدولة مسئولة عن سلامة أداء الاقتصاد الوطني ونتائجه.

- ✓ وضع الإطار المؤسسي اللازم لكفاءة عمل نظام السوق.
- ✓ منع الاحتكار ووضع الضمانات لحمـــــــاية المستهلك.
- ✓ وضع الشروط والمواصفات لجودة الإنتاج وسلامته.
- ✓ تقديم الحوافز لتشجيع الاستثمار ومنع الانحرافات.
- ✓ توفير السلع والخدمات العامة وتحديد الكيانات المسئولة عن التعامل مع المواطنين والرقابة على كفاءة وجودة ما يُقدم للمواطنين.

ثالثاً: تحقيق العدالة في توزيع الثروات والدخول

- ✓ الدولة مسئولة عن تحقيق العدل والإنصاف بين المواطنين.
- ✓ معالجة التفاوت الكبير في توزيع الدخول والثروات من خلال نظم عادلة للأجور والضرائب تحقق العدالة في توزيع منافع وأعباء التنمية.

رابعا: تأكيد وحماية سيادة القانون

- ✓ تنظيم المشاركة المجتمعية الجادة في صياغة القوانين.
- ✓ تصميم وتفعيل نظم وأساليب الرقابة الشعبية على تطبيق القانون.
- ✓ تيسير إجراءات الإبلاغ عن المخالفات التي تُرتكب ضد المواطنين بالمخالفة للدستور والقانون، وتيسير إجراءات التقاضي في هذا الشأن.

خامساً: تنمية وتأمين المشاركة الديمقراطية

- ✓ تفعيل دور المجتمع المدني في الممارسة الديمقراطية بإتاحة الفرص المتعادلة لكافة طوائفه وفعالياته للمشاركة في مناقشة قضاياه واختيار مسارات التنمية والتطوير، وتحمل مسئوليات التنفيذ والحصول على أنصبة متكافئة من عوائد التنمية ومنجزات العمل الوطني على كافة الأصعدة.

- ✓ إزاحة كافة المعوقات التي تعترض سبيل الراغبين من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة بالعمل السياسي، والنشاط الاقتصادي، والعمل التقابي وي وغيرها من الفعاليات التي تسهم في دفع مسيرة الوطن.

سادساً: التوفيق بين متطلبات التنمية واعتبارات الأمن

- ✓ وضع قواعد ضبط النشاط الاقتصادي وتحديد الحقوق والواجبات لمختلف الأطراف المشاركة في جهود ومشروعات التنمية سواء من المواطنين أو غيرهم من المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الأممية وممثلي المنظمات الدولية ذات العلاقة.
- ✓ تصحيح المنظومات التشريعية التي تنظم وتضبط الأنشطة الاقتصادية وسد الثغرات التي قد يتسلل منها الفساد والمفسدون لتشويه نتائج التنمية وإفراغ منجزاتها من مضامينها وحرمان الجماهير من الحصول على أنصبتها العادلة من تلك المنجزات.

سابعاً: حماية الخصوصية الثقافية للمجتمع

- ✓ المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع المصري.
- ✓ إدارة التحول إلى مجتمع المعلومات والعمل على سد الفجوة الرقمية التي تفصلنا عن العالم المتقدم.
- ✓ توفير البنية التحتية ووضع الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لبناء مجتمع المعلومات والثورة المعرفية.
- ✓ تأمين حرية انسياب المعلومات باعتبارها أساس قوة الدفع والخلق والابتكار التي تتميز بها المجتمعات المعاصرة.

ثامناً: إدارة العلاقات الدولية في عالم متغير

- ✓ إعادة بناء هيكل العلاقات المصرية مع دول العالم المختلفة وفق رؤية تعتمد الفكر الوطني وتوجهات الاستراتيجية الوطنية والمصالح والأهداف الوطنية أساساً في تشكيل علاقات مصر مع دول الجوار ومختلف دول العالم في الدوائر الإقليمية والدولية المختلفة.
- ✓ عدم انفراد السلطة التنفيذية ولا التشريعية ولا الأجهزة السيادية بإدارة علاقات مصر الدولية باعتبارها شأناً وطنياً يهم كل القوى السياسية والمجتمعية.
- ✓ تأكيد فرص مشاركة القوى السياسية الوطنية والقوى المجتمعية في تدارس مشكلات وتطورات علاقات مصر الدولية وتصميم نظم وآليات المشاركة في تدارسها وتقييم واتخاذ القرارات بشأنها،
- ✓ إعطاء دور مركزي لممثلي الشعب في مجلس النواب لتدارس ما تقترحه السلطة التنفيذية ومراقبة نتائجها.
- ✓ المراجعة الجادة والشفافة علاقات مصر مع تلك الدول المناهضة لآمال وأهدافها التنموية والمجتمعية وأهمها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وتبين المواقف الحقيقية لدول متهمة بالعداء لمصر وهي قطر وتركيا وإعادة صياغة السياسة الخارجية لمصر في ضوء المراجعة والتقويم.
- ✓ تطوير وتنمية العلاقات المصرية على جميع الأصعدة مع الدول العربية الداعمة لمصر على أسس الندية وتوافق المصالح الوطنية.

## 11. برنامج التطوير الاقتصادي الشامل

يهدف برنامج التطوير الاقتصادي الشامل إلى:

1. تطوير النظام الاقتصادي في مصر ليواكب نظام الحكم الديمقراطي.
2. حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة.
3. مكافئة أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة والأعباء الاقتصادية.
4. معالجة الآثار السلبية التي خلفها برنامج الخصخصة.
5. معالجة مشكلات انتشار حالات الاحتكار الضار والمخاطر التي تهدد حرية المنافسة وتغول قلة من رجال الأعمال تحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية وعدم قدرة أجهزة الحكومة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها .
6. ضبط قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني بمراعاة الأبعاد الاجتماعية ومسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي، الأمر الذي يفرض ضرورة اعتماد قواعد ومعايير لضبط الأسواق.
7. تفادي أخطاء الإدارة الحكومية للاقتصاد الوطني التي تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية وتعطل تدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
5. التأكيد على القضاء على الفقر وانقاذ ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

## محاور البرنامج الاقتصادي

يتبنى برنامجنا المنهجية التي جاءت في مشروع "الإطار الاستراتيجي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2022" الذي صدر عن وزارة التخطيط عام 2011 ولم يتحقق تنفيذه.

ومن الأهمية بمكان ضرورة تحديث بيانات وتوجهات ذلك الإطار لتعكس المشهد المصري في 2025 والتوقعات التالية.

Strategic Framework for Economic and Social Development Plan.pdf

ويقوم هذا الإطار الاستراتيجي على اعتبارات ثلاث:

أولاً:

مفهوم "ثلاثية" الشمية، الممثلة في :

1. النمو الاقتصادي المرتفع.
2. التشغيل الكامل والكفء واللائق.
3. العدالة الاجتماعية في توزيع وإعادة توزيع الثروات والدخول.

ثانياً:

1. الاهتمام بالأبعاد المكانية والزمنية في إعداد الخطط التنموية ليؤكد أهمية انتشار الشمية مكانياً لتغطي كافة المناطق والأقاليم، والشمية المستدامة بالحفاظ على الموارد وصونها وحمايتها من الهدر لصالح الأجيال القادمة.
2. الاعتراف بركائز الاقتصاد المعرفي التي تساهم في اكتساب المعارف والعلوم والقدرة على الابتكار والتطوير ومن ثم الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي.
3. تنمية الموارد البشريـــــــــــــــة.
4. تطوير نظم الاتصالات وتقنية المعلومات.
5. توفير الإطار المؤسسي والتنظيمي المحفز لقطاع الأعمال، وما يتطلبه ذلك من مراجعة التشريعات القائمة وتبسيط لإجراءات الاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني علي مزيد من المشاركة الفاعلة في خطط الشمية.

نحو حياة أفضل في مصر من خلال :

1. التحرك السريع والمدروس

نحو تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

**2. إعداد خطة عشرية للتنمية**

تستهدف تحفيز طاقة النمو المحتملة للوصول إلى مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، وزيادة التشغيل الذي يوفر عدداً كافياً من فرص العمل ذات الأجور اللائقة لقوة العمل المتسارعة في النمو، مع الانتقال من اقتصاد يعتمد على الموارد إلي اقتصاد يعتمد علي التقنيات المتطورة والمعرفة، وتحافظ على البيئة.

**3. العمل على تعظيم السمات المستهدفة في بناء مصر الجديدة وأهمها:**

- التجديد والابتكار.
- مجتمع صحي وآمن يسوده العدل والمساواة والسلام والرفاهية لجميع فئات المجتمع.
- فرصة عمل لكل الجادين الراغبين في العمل.
- المنافسة وتكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع وتضافر الجهود.

**4. استثمار الفرص المتاحة لمصر:**

- ✓ مصادر الطاقة الطبيعية المستدامة.
- ✓ الطاقات البشرية العلمية والتقنية عالية الكفاءة.
- ✓ إمكانية التحالف التقني مع كبري الشركات في العالم.
- ✓ شركات قطاع الأعمال العام والأصول المملوكة للدولة.
- ✓ القدرات الاستثمارية والتسويقية والتمويلية والإدارية للقطاعين الخاص والأهلي.

**5. مواجهة التحديات الأساسية التي تهدد مسيرة التنمية:**

- × تصاعد الدين الإجمالي المحلي والخارجي.
- × البطالة الظاهرة والمستـــــــــــترة.

- ✗ تباطؤ التنمية بقطاعات الإنتاج والخدمات وتقادم التقنيات المستخدمة، ارتفاع تكلفة دعم وتحديث البنية التحتية للخدمات الإنتاجية والاجتماعية.
- ✗ تراجع مصر في كافة المؤشرات الدولية في جميع المجالات.

6. مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ويقوم هذا الهدف على أساس:

- ✓ استقرار مستوي الأسعار .
- ✓ التنمية الصناعية والتوسع في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي، مثل الصناعات الغذائية.
- ✓ زيادة نصيب الصناعة التحويلية في هيكل الصناعة. لابد من السعي إلى إقامة صناعات جديدة ذات محتوي تكنولوجي ومعرفي أعلي.
- ✓ المحافظة على الصناعات التقليدية في مصر وعدم التخلي عنها، مثل صناعة الغزل والنسيج والجلود والصناعات الغذائية وغيرها .
- ✓ التنمية الزراعية، وزيادة القيمة المضافة في السلع الزراعية التي يتم تصديرها .
- ✓ زيادة معدلات نمو قطاعات التشييد والبناء والخدمات وقطاعات النقل والاتصالات والمرافق العامة.
- ✓ زيادة يبلغ معدل الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي وأن تتجاوز الاستثمارات العامة المجالات التقليدية من مرافق عامة وبنية تحتية، وتتطرق أيضاً إلى مجالات إنتاجية، وذلك بالمشاركة والتكامل مع القطاع الخاص .
- ✓ زيادة الاستثمار الخاص، وذلك باتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، وتبسيط الإجراءات ونظم التقاضي والشفافية واستقرار السياسات العامة.
- ✓ رفع معدل الادخار إلى 25% في نهاية الخطة العشرية، ، وذلك لتأمين مصدر تمويل محلي مستقر لتنفيذ الاستثمارات المستهدفة.

- ✓ زيادة الاستثمارات العامة وتظل نسبتها للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3% خلال فترة الخطة.
- ✓ تحديد أولويات الاستثمار العام بما يتوافق وأهداف التنمية الشاملة والمستدامة وفي ضوء الموارد المتاحة وذلك في إطار سياسات قوية وواضحة تحددها الدولة وترتكز على التوسع في الاستثمارات العامة، وبناء القدرات، وتعبئة الموارد، والمساعدات الإنمائية الرسمية.
- ✓ مراعاة الترتيب الزمني لأولويات الاستثمار في تنفيذ الخطة الاستثمارية تجنباً لحدوث اختناقات أثناء التنفيذ يمكن أن تعوق تحقيق الأهداف المطلوبة.

### 7. زيادة التشغيل والحد من البطالة:

في الواقع العملي لا يمكن القضاء تماماً على البطالة، ويظل دائماً هناك قدراً من البطالة لا يمكن تجنبه. ولذا فإن ترجمة هدف التشغيل الكامل تتمثل في تخفيض معدل البطالة بما لا يتجاوز 4% ووفقاً لمعدل النمو السنوي للسكان في تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

### 8. سياسات لحل مشكلات البطالة وسوق العمل:

- ✓ تحتاج مصر إلي تبني سياسات حصيفة وخلاقة للاستثمار العام في سياق استراتيجية إقليمية، وإلي تدعيم المؤسسات العمالية، ووضع سياسات استباقية خاصة Pro-active بسوق العمل وتبني إجراءات للحماية الاجتماعية ، وثمة ثلاثة مجالات أكثر أهمية من غيرها من حيث الدور الذي تلعبه في تحقيق نمو اقتصادي سريع وعادل وقابل للاستدامة في مصر وهذه المجالات هي:
- ✓ سياسيات اقتصادية كلية متماسكة تهدف الي النمو الاقتصادي والمنافع المشتركة،
- ✓ وسياسات اجتماعية متناغمة تعظم من آراء المواطنين وقابلية الحكومة للمساءلة،
- ✓ ونظم للحماية الاجتماعية توفر دخلاً وأمن وظيفي من خلال توزيع المخاطر علي كافة السكان، حيث ان النمو المتكافئ يعظم من فرص تحقيق أهداف الحد من الفقر ونمو العمالة.

### 9. سياسات على المستوي الكلي:

ينبغي على مستوي الاقتصاد الكلي توجيه سياسات الاستثمار، والسياسات المالية والنقدية والتجارية بما يعزز الطلب على العمل. كما ينبغي ادخال اصلاحات تشريعية ومؤسسية للاستفادة من التغييرات التي يرجي ادخالها على السياسات، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير سوق العمل غير المنظم في هذه المرحلة لحين دمجه في سوق العمل المنظم.

### 10. سياسة الحماية الاجتماعية:

تجب أن تكون آليات الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى حماية الأفراد والأسر المعيشية من البطالة والفقر جزءاً هاماً من حزمة السياسات الاجتماعية. وبصفة عامة، تتراوح هذه السياسات بين سياسات الامن الغذائي في المدي القصير، والضمان الاجتماعي لكافة السكان.

كذلك تجب تطوير برامج أخري مثل برامج تعويضات البطالة التي تنعدم تماماً في مصر كما تحتاج قوة العمل في القطاع غير المنظم وأولئك الذين يعملون لحسابهم وفي المناطق الريفية إلى أشكال بديلة لحمايتهم من التعطيل عن العمل. وكذلك يمكن تعزيز الحوار المجتمعي من خلال زيادة العضوية في المنظمات العمالية حيث أن رفع مستوي هذه المنظمات يزيد من فعالية تمثيل العمال، ويساعد على توضيح وجهات نظرهم واحتياجاتهم واهتماماتهم، وهو ما يمكن من تأمين التشغيل وفرص العمل بشكل أفضل.

وكذلك فإن زيادة تمثيل العمال في المنظمات العمالية، بما في ذلك عمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سيتيح لهم المشاركة بشكل فعال في صياغة وتنفيذ سياسات سوق العمل، وهذا من شأنه زيادة عدد فرص العمل الجديدة، ويمكن أن يلعب الحوار المجتمعي كذلك دوراً هاماً في تحقيق التوازن الدقيق بين القواعد المنظمة لاستخدام العمالة والحماية الاجتماعية. ويعد الحوار المجتمعي مفتاحاً رئيسياً للتواصل إلى توافق مجتمعي حول السياسات العامة كسياسات الأجور مثل مستوي الحد الأدنى للأجور.

### 11. تحسين نوعية الحياة:

يتطلب تحسين نوعية الحياة في الخطة العشرية تغير أسلوب الحياة، وتحسين جودتها، واللذان يتطلبان تطبيق مجموعة من السياسات تساعد على تحقيقهما .

### 12. تغيير أسلوب الحياة:

هناك ضرورة تحتم سرعة تغيير أسلوب حياة المجتمع المصري والمرتبط أساساً بأسلوب تفكيره وخاصة فيما يتعلق بالتالي:

- أسلوب وأنماط القياس والحكم والتقويم: حيث يغلب على أسلوب المواطنين في هذا المجال العاطفية والشخصانية، وليست الموضوعية.
- أسلوب وأنماط التعليم والتعلم والبحث العلمي: حيث أن التعليم قد صار الهدف الرئيس منه هو الحصول على الشهادة وليس المعرفة وليست هناك فرص متكافئة وعادلة للحصول على تعليم جيد أو مواصلة التعلم مدي الحياة .
- أسلوب وأنماط التنمية: فالتنمية العادلة والمتساوية لجميع أقاليم الوطن ومحافظاته وتجمعاته مهما بعدت أو صغرت، هي مبدأ أساسي في التوصل إلى التنمية المستدامة. وفي ظل هذا المبدأ، فإنه لا يمكن أن يستمر صعيد مصر مهملاً، وأن تظل مؤشرات التنمية لمحافظات الصعيد وهي الأدنى بين محافظات مصر الأخرى. وكذلك لا يمكن أن يظل حوالي 40% من سكان مصر يقطنون العشوائيات.
- أسلوب وأنماط العمران والعمارة: فلا يمكن أن يظل المواطنون يعيشون على مساحة لا تتجاوز 6.5% من اجمالي مساحة وطنهم ولا يمكن أن يبقي الريف مركز طرد للسكان الذين يهاجرون إلى الحضر وإذا لم تجدوا لهم مكاناً، لجأوا إلى تكوين العشوائيات حول المدن.

- أسلوب حماية البيئة: لابد من أن تتغير نظرة المواطنين للبيئة المحيطة وكيفية التعامل معها، لتحويلها من بيئة ممرضة جالبة للضيق والتعاسة إلى بيئة نظيفة مشجعة على الانتاج وجالبة للعيش السعيد.
- أسلوب الاستهلاك وأنماطه: لابد من تغيير أنماط الاستهلاك الحالية، وخاصة في الغذاء والتي تضر بصحة المواطنين وتضغط على مواردهم.
- أسلوب الهدر: وهو ما يرتبط بالإنتاج ونقله وتوزيعه واستخدامه. وينمثل هذا على سبيل المثال في مياه الشرب والمحاصيل الزراعية فيجب أن تكون "الكفاءة" في الإنتاج والنقل والاستخدام والاستفادة من المنتج هي معيار قياس الأداء.

### 13. تحسين جودة الحياة:

أصبح مصطلح ومؤشر "جودة الحياة" هو الأكثر استخداماً في الوقت الحالي كمقياس للتقدم ونوعية الحياة. ويستند مؤشر جودة الحياة إلى قيمة الدخل وفرص العمل إلى جانب عوامل أخري تحدد نوعية حياة الانسان، مثل البيئة العمرانية والصحة البدنية والعقلية والتعليم والترفيه وقضاء وقت الفراغ والانتماء الاجتماعي.

### 14. منظومة جديدة للتخطيط:

الإطار الأساسي لعملية التخطيط والذي يتضمن:

- ❖ الآثار المتوقعة للتخطيط وتنفيذ السياسات والتي تتمثل على خمس نتائج أساسية: صيغة مشتركة وآلية للتواصل، توافق مجتمعي، الثقة واليقين، الإفصاح، تعظيم الآثار.
- ❖ نطاق الإطار الاستراتيجي والخطة السنوية: حيث يعد الإطار الاستراتيجي بمثابة خارطة الطريق، الذي تحمل المبادئ الاسترشادية لإدارة مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

❖ وضع الإطار الاستراتيجي: في خطة قومية متكاملة، مع تشكيل لجنة التخطيط بتوجيه من وزير التخطيط وتحت اشرافه ويكون الغرض الأساسي منها مواجهة أوجه التناقض والخلاف التي يعانيها المجتمع المصري، والعمل على خلق نسق اجتماعي متناغم ومتسق، تحقيق الحيادية في نظم الادارة وضمان نزاهتها، الاستفادة من الخبرات المتخصصة شديدة التميز في مختلف المجالات، الوصول إلى توافق عام حول أساليب ونظم الإدارة.

منهج جديد للتخطيط:

تجب أن تستند الخطة الجديدة في صياغتها إلى آلية ديموقراطية وعلمية في الوقت ذاته، على النحو الذي يؤهلها لتكون الإطار الاسترشادى لتوجيه المجتمع بشكل صحيح. وهو الأمر الذي يستلزم أن تتم صياغة تلك الخطة وفقاً لفلسفة جديدة، تتمثل أبرز معالمها في:

✓ المرونة (كيفية تحقيق الهدف، وعدم تغيير الهدف الاجتماعي).

✓ وضوح الهدف (هدف يسهل فهمه من قبل جميع أفراد المجتمع).

✓ مواكبة الاقتصاد العالمي (أي ما يطرأ عليه من تغيرات).

✓ توجيه وقيادة المجتمع (حيث تمثل الخطة خارطة الطريق).

✓ خلق هياكل اجتماعية واقتصادية جديدة (رؤية ابداعية لمص الجديدة).

منهج وهيكل الإطار الاستراتيجي لمدة عشر سنوات:

إن العمل على إعادة هيكلة النموذج المصري الحالي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي يتطلب صياغة رؤية واضحة لما تجب أن تكون عليه البيئة الاجتماعية في مصر والمجتمع عموماً على المدي الطويل. ومن الضروري ألا يقل المدي الزمني لتلك الرؤية عن عشر سنوات على الأقل.

## نحو إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني

- ✓ إعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني في الصناعة، الزراعة، الخدمات الإنتاجية، والتجارة بما تحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتخلق فرص العمل الحقيقية.
- ✓ معالجة مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين الخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها وينعم بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.
- ✓ معالجة مشكلة العجز المتصاعد في الموازنة العامة والبحث على حلول غير تقليدية لزيادة وتنمية موارد الدولة وترشيد النفقات العامة، والحد من الاتجاه للتمويل بالعجز.
- ✓ تشغيل الطاقات العاطلة والمعطلة في المؤسسات الصناعية بقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص.
- ✓ توفير مقومات توافق اقتصاد السوق مع أهداف المجتمع من خلال تأسيس بنية قانونية ومؤسسات للرقابة والإشراف وتوفير الشفافية في المعلومات بما يهيئ المجتمع لمباشرة النشاط الاقتصادي الخاص في ظل نظام السوق بشكل منضبط، توفير الضمانات لسرعة الفصل في القضايا الاقتصادية وجدية تنفيذ الأحكام، تفعيل قوانين حماية حقوق الملكية وضمان احترامها واحترام العقود والتعهدات، تعميق استخدامات تقنية الاتصالات والمعلومات وتطبيقات الحاسب الآلي في أعمال الشهر العقاري للمساعدة على ضبط المعاملات وسرعة إنجازها وتقليل حالات الغش والفساد، وتطوير القوانين والنظم الخاصة بحماية المستهلكين وتوفير المعايير والمواصفات للإنتاج بما يضمن رعاية مصالحهم وصحتهم.
- ✓ توفير المعلومات والبيانات الكافية والصادقة والمستمرة التي يعتمد عليها المستثمرون، كذا العمل على ضمان صحة وسلامة البيانات المالية التي تصدرها الشركات والمشروعات مما يضع مسئولية

## 12. تقرير حول تطور الاقتصاد المصري صادر عن رئاسة الجمهورية

إن الاقتصاد المصري لا يكتفي بما يتم إنجازه من مشروعات عملاقة؛ بل يقوم على رؤية واضحة وتوجه حر يدعم اقتصاد السوق الذي يؤمن بدور القطاع الخاص في سياق بيئة اقتصادية مستقرة وفي هذا الإطار، وضعت مصر استراتيجية للتنمية المستدامة بعيدة المدى حتى عام 2030 تهدف إلى بناء مجتمع حديث وديمقراطي، عماده الإنتاج والانفتاح على العالم، وقد تم إعداد تلك الاستراتيجية وفقًا لمنهج التخطيط بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، اللذين قاما بدور محوري في إعداد الاستراتيجية، وذلك لضمان الالتزام بتطبيق وتنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات التي سيتم تبنيها لتحقيق تلك الأهداف الاقتصادية.

لقراءة التقرير اضغط علامة PDF

PDF

الفصل-الثاني.fdp

## 13. رؤية السيسي لمستقبل مصر عن الرؤية

بسم الله الرحمن الرحيم

شعب مصر العظيم

شاءت الأقدار أن تكون تلبيتي للنداء وترشحي للرئاسة في مرحلة من أصعب المراحل في التاريخ المصري المعاصر، لقد ثار الشعب المصري العظيم مرتين متتاليتين باحثاً عن الحرية والعزة والكرامة الإنسانية، مطالباً بعيش كريم وعدالة اجتماعية.

لقد كان بإمكاني أن أضع رؤية للسنوات الأربع القادمة، ولكن إدراكاً مني لحجم التحديات وعظم المسئولية التي نتجت عن انعدام التخطيط وترحيل التصدي للمشاكل، والتحديات العديدة الواضحة، وفي مواجهة أمينة وواقعية مني أمام شعب من المتوقع أن يصل تعداده عام 2050 حوالي مائة وخمسون مليون نسمة، مع تحديات كثيرة: أين سيعيش؟، وما هي مصادر سداد مديونياته؟، ومصادر تمويل بناء حاضره ومستقبله؟، وما هي مقومات اقتصاده؟ وكيف سنبني الشخصية المصرية الجديدة علماً وخُلقاً ومعرفة وثقافة؟ كل هذا فرض علي أن أضع رؤية تؤسس لمصر العصرية التي أعدت العدة ليحيا أبناؤها الحياة الكريمة التي يستحقونها.

لقد حان وقت البناء والتحديث، فمصر تستحق أن تتبوأ مكانها الطبيعي بين دول العالم المتحضر، وأن تنهض باعثة لعصر حديث يُحقق فيه أبناؤها طموحاتهم في دولة عصرية، تحارب الفقر وتقهره، دَعاماتها الاقتصادية متنوعة، ثابتة، متينة ومتنامية بمعدلات تحقق العيش الأفضل، وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية رفيعة المستوى تحفظ للمصري كرامته، دولة تُعَظِم من أصولها وتُحَسِن من استثمار عائداتها لخدمة مواطنيها ورعايتهم. دولة ينتشر مواطنوها على كامل أراضيهم مكتشفين لكنوز بلدهم من ثروات طبيعية ومياه جوفية، وأراضي زراعية، ومناطق سياحية، دولة تعي أخطاء الماضي، وتُخطط لتعمير مُنظم يُوفر لأبنائها مسكناً كريماً متكامل الخدمات، دولة فيها المرافق ممتدة، مناطقها الصناعية

متنوعة ومنتشرة حيث يسكن أهلها لتعاظم الاستفادة من الأيدي العاملة ولتطرق أبواب التشغيل كل ركن من أركانها، دولة تُحسِن تنشئة وتأهيل أبنائها علمياً ورياضياً وثقافياً وخُلقياً.

إذا كان هذا هو حلم كل مصري وحلمي معهم كمصري، فقد وفقني الله أن أضع رؤية تؤسس لتحقيق ذلك الحُلم. رؤية تضع الخطوات التنفيذية لتحقيق ما يصبوا إليه المصريون، وتؤسس لدولة عصرية تليق بمكانة مصر التاريخية وشعبها العظيم.

رؤيتي مفتاحها قرارات وتوجهات تفتح أبواب التحديث والعمل والتنمية والاجتهاد أمام أبناء مصر كافة في مساواة هي الأولى من نوعها بين أبناء كافة محافظات مصر فالكل سواء وفرص التنمية متكافئة أمام الجميع.

رؤيتي ترتكز في مقدمة أولوياتها القضاء على الفقر، وعلى الأمراض المزمنة، وعلى العشوائيات، وبصورة موازية تحقق العدالة الاجتماعية والعيش الأفضل، تسعى الرؤية إلى استخدام رشيد لأصول الدولة وثرواتها وأموالها وإلى تنمية اقتصادية غير مسبوقة قائمة على دعامات متنوعة ومتينة وإلى تصدٍ حقيقي وواقعي وصادق لكافة التحديات بشفافية كاملة وأمانة للمسئولية لوضع الحلول الملائمة والمنتجة دون تراخ أو تأخير.

إن شعب مصر مدعو لإحداث تلك النقلة النوعية لأبنائهم وأسرهم وبلدهم، مطلوب منهم بعد أن عاشوا على مدار الزمان على 6 % من أراضيهم أن ينتشروا على 100 % من أرض مصر. وأن يجنوا ثمار هذا الانتشار وهذا الجهد مما يرزق به الله تصديقاً لقوله تعالى "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ" صدق الله العظيم.

لقد خرج المصريون ليبهروا العالم بثورتهم، وبطرحهم الدستوري الجديد الذي يؤسس للديمقراطية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وعَهدٌ عَلى أن أضع نصب عيني تحقيق كافة أهداف 25 يناير

و30 يونيو بما في ذلك كافة الاستحقاقات الدستورية، ووضعها موضع التنفيذ كي تقر أرواح أبنائنا من الشهداء والمصابين وكافة الذين خرجوا إلى الشوارع والميادين ومن آزروهم وأيدوهم، أن بلدنا الغالية تسير في طريقها السليم وفقاً لخارطة الطريق المرسومة.

إن التحديات جسيمة وقوى الشر والإرهاب تتربص بمصر.

فى ظل أوضاعنا الاقتصادية، وأعباء مديونياتنا، كل هذا يجعل العبء كبير والتحدي خطير ولكنى كرجل أمضيت عمري مستعداً لتقديم روحي فداءً للوطن، وتربيت في مدرسة عسكرية فريدة من نوعها لا تعرف معنى الهزيمة، ولا الخنوع، تُعلى مبادئ العزة والكرامة. فقد أعددت العدة لخوض المعركة الكبرى، معركة مكافحة الإرهاب، معركة البناء والتحديث وقهر الفقر والأمراض المُتَوطِنة وتأسيس الدولة العصرية.

إن هذه الرؤية تُحَتِم علينا جميعاً العمل ليل نهار، ولكن الأمل الفسيح أمامنا أن نبني معا مصر الحديثة.

أَعِد شعب مصر بإصدار كل ما تتطلبه هذه الرؤية من قرارات وقوانين، وأن نؤهل مصر لتكون قبلة للاستثمارات من كل العالم، ولتُفتَح الآفاق بلا حدود أمام أبناء هذا الشعب العظيم ليمشوا في مناكبها، ويُحققوا لعائلاتهم وأبنائهم وأحفادهم حياةً كريمة رحبة تليق بهذا الشعب العظيم.

أدعوكم "جميعاً" أن نقف صفاً واحداً "كالبنيان المرصوص" وأن نعمل ليل نهار لتُحقق أهداف 25 يناير و30 يونيو، ونؤسس لمصر حديثة قوية عزيزة دائماً.

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

صدق الله العظيم

والله الموفق

عبد الفتاح السيسي

## مقدمة

تواجه مصر الآن تحديات مصيرية يتحتم عليها أن تقابلها بأقصى قدر من الانتباه والحرص، وبأكبر طاقة من المعرفة وحسن التدبير لأن قرار مستقبلها والآمال الكبرى والطموحات الواسعة المتصلة بهذا القرار لا يمكن أن تحققها غير إرادة تعرف مسئولية الأمل، وتملك شجاعة العمل الجاد على تحقيقه.

إن الشعب المصري بكل قواه، وبكل العزم لدى رجاله ونسائه وشبابه، وبكل التصميم القادر لدى طبقاته وطوائفه وجموعه وأفراده قبل تحدى الثورة على أوضاع تردت وأزمات تفاقمت، عارفاً حجم مسئوليته، قابلاً بتكاليفها، مصمماً على إنجاز وعده مع المستقبل، مستعداً له بإيمان وجلد، لكي يصنع بعزيمته ما تتطلع إليه آماله طوال سنوات وعقود.

إن الشعب المصري وهو يتقدم لمرحلة جديدة واثقة بنفسها ومسئولة، يدرك حجم العوائق التي تعترض سبيله داخل الوطن، وحول الوطن في كل اتجاه، ويرى أن هذا العالم يعيش فترة انتقالية هائلة، فهناك تغيرات كبيرة في موازين القوة، وإنجازات كبيرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وثورات في وسائل التبادل والاتصال، وكل ذلك ينشئ أوضاعاً تحاول العالم أن يتأقلم معها ومع نتائجها وتداعياتها، وضمنها احتمالات الفوضى التي تصاحب التحولات التاريخية والاجتماعية الكبرى.

إن الشعب المصري تحتاج إلى دراسة هذه المتغيرات، وتأهيل نفسه لتبعاتها لكي يتمكن من صنع مستقبله بما يرضى ضميره، ويناسب أمله، ويصون حقه في صنع مستقبله.

إن النظر إلى الأفق يقتضي منا أن نستوفى المطالب الضرورية للحظة الراهنة، وهى لحظة النظر والدرس والانطلاق، وهذه اللحظة الراهنة لها ضرورات في مقدمتها استعادة هيبة الدولة، وهي موصولة بكرامة المواطن وحقوق الإنسان فيه، كما أن تلك الهيبة موصولة أيضاً بضمانات المواطنة، وروابط الانتماء الحريصة على البلد والقيم والأماني، والعمل على هذه الأماني بفهم للعصر وأمانة المسئولية.

وتلك مطالب لا تتحقق إلا في ظل أمن متوفر للجميع، وطمأنينة تجمعهم على الخير، وإمكانيات للحياة تكفل الحد المقبول لعزة الحياة ذاتها، وتجعل التفكير في آفاق المستقبل ممكنة ومبررة .ومن ذلك اعتزامي بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، وإذا شاءت إرادة الله وإرادة الشعب أن أتحمل المسئولية، أن معظم قضايا مستقبلنا تحتاج إلى بحث جديد وإعادة نظر بسبب مقتضيات مستجدة وطارئة طالت كل شيء من وسائل الإنتاج، إلى ضرورات الأمن القومي والسلامة الوطنية، وهو المستقبل الذي تحتاج إلى حوار جاد وعميق يتحتم أن يشارك فيه وحوله كل القادرين من أبناء مصر، سواء على أرضها أو خارجها: رجالاً ونساءً وشباباً من كل الاتجاهات بلا استثناء أو إقصاء أو استبعاد أو تهميش أو تمييز، فالوطن للجميع، ومستقبله لهم خصوصاً إزاء حقوق أجيال قادمة من حقها أن نوفر لها الفرص بغير قيد، ونترك لها الإمكانيات ما يفتح الأبواب لطموحاتها بغير حد.

اليوم أتقدم إليكم برؤية للمستقبل، أعتقد أن قبولكم لها في الانتخابات الرئاسية القادمة، بداية طريق وعهد وعقد بيننا.

إن شعب مصر العظيم الذي ثار في 25 يناير و30 يونيو مقدماً زهرة شبابه من الشهداء والمصابين، في سبيل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والاستقلال الوطني، هذا الشعب يستحق أن تحقق حلمه وتجني ثمار ثورته، بإقامة مصر الجديدة التي تليق بتضحياته ونضاله النار تحتي ضد الظلم والقمع، حتى يظفر لا بالحد الأدنى من الرزق والكرامة، بل بأقصى ما يطمح إليه من الرخاء والشمية، والعدالة والأمان، له ولكافة الأجيال القادمة.

انطلاقا من هذه القناعة الراسخة بحقوق هذا الشعب، أقدم لكم رؤيتي للمستقبل الذي أسعى من خلالها إلى ترجمة الحلم بوطن أفضل واقع، وذلك بتبني رؤية واضحة، وخطة استراتيجية علمية متكاملة الجوانب، تدرك حجم الصعاب التي تواجه شعبنا، وخطورة التحديات السياسية والاقتصادية، والمعاناة

المعيشية لشرائح المجتمع الكادحة، التي أنعشت فيها الثورة روح الأمل والحلم ومنحتها حق السعي لحياة كريمة قائمة على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لعوائد التنمية وثروات الوطن، في ظل حياة ديمقراطية سليمة، مؤسسة على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع ضمان التوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه الذي يكفله الدستور المصري.

إن متانة البناء الداخلي والتماسك الشعبي هما الضمان الحقيقي للحفاظ على استقلال الوطن وسيادته، والتعامل المتكافئ مع القوى الإقليمية والدولية على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، والطموحات المشروعة لتحقيق التنمية المستدامة، والرخاء والتقدم الذي تنشده كل الشعوب.

ونحن على ثقة تامة من امتلاكنا لمصادر القوة وأسباب الرخاء، ومن قدرتنا على الاصطفاف شعباً وجيشاً وشرطة في كيان وطني تربى على الفداء والتضحية وبذل العرق والدم في سبيل رفعة وطنه وعرف كيف يتحمل مسئوليته بخسارة في السلم والحرب ومن أجله يرخص الغالي والنفيس لتحقيق أهدافه المجيدة في صياغة مستقبل يليق بمصر المحروسة ويصنع المعجزات مدعوما بالإيمان الراسخ والأمل المصري المنشود.

## مبادئ الرؤية وأهدافها

### مبادئ الرؤية:

- الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليس شعاراً فقط.
- لا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريـــــات.
- تأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته. تحقيق تحول ديمقراطي على أرض الواقع يمثل ضماناً لمستقبل مشرق.

- التنفيذ الكامل والفوري لكافة الالتزامات التي وردت بمختلف أبواب الدستور خاصة سيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات، والقضاء على الفساد، وتمكين الشباب والمرأة.

## أهداف الرؤية:

### تقوم الرؤية على ثلاثة أهداف محورية:

1. تحقيق حياة أفضل لجميع المواطنين المصريين (عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية – استقرار أمني).
2. مستقبل واعد لمصر والأجيال القادمة في دولة حديثة (خريطة إدارية واستثمارية جديدة، توزان سكاني، تكنولوجيا حديثة، رخاء، تنمية مستدامة).
3. العودة بمصر إلى مكانتها الإقليمية والعالمية الشامخة (سياسة خارجية رشيدة ومتوازنة).

## الركائز الاستراتيجية لتحقيق الرؤية:

تعد الركائز الاستراتيجية هي آليات تحقيق الأهداف، وتتمثل فيما يلي:

1. تحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسي في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته.
2. القضاء التدريجي على الفقر في مصر وتحقيق تحسن سريع وملموس في جودة الحياة لجميع المواطنين.
3. تحقيق عملية تحول ديمقراطي قائمة على احترام التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة واحترام الحقوق والحريات.
4. استحداث خريطة إدارية واستثمارية جديدة لمصر، تستفيد من كامل مساحتها وطاقتها وتستهدف التنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق طفرة صناعية وزراعية تستحقها مصر.
5. الاهتمام الجاد بالتنمية البشرية في شتى المجالات وأهمها التعليم والبحث العلمي ومنظومة الصحة والثقافة والرياضة حيث أن المصريين هم الثروة الحقيقية لمصر.

6. الاستغلال الأمثل لكل موارد مصر مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
7. التوصل إلى حلول جذرية ونهائية للمعوقات المزمنة للتنمية في مجالي الطاقة والمياه.
8. إصلاح مؤسسي شامل للجهاز الإداري للدولة تحقق الكفاءة في الأداء ويقضي على الفساد.
9. تبنى السياسات الاقتصادية السليمة التي تحقق استقرار الاقتصاد الكلى والتوازن بين النمو والتشغيل والتوزيع.
10. الحفاظ على البيئة من أجل حياة أفضل في الحاضر والمستقبل كمحور أساسي للتنمية المستدامة.
11. وضع منظومة واضحة ومتكاملة للعلاقات الخارجية المصرية تلتزم بثوابت أمنها القومي وتحقق الاستقلال الوطني ومصالح الشعب المصري.

ويلاحظ أنه تجدر الإشارة إلى أن:

إن هذه الركائز متكاملة وعلى نفس درجة الأهمية، وتجب أن يكون هناك تفاعل وتكامل بينها في التنفيذ، ولكل منها مجموعة من البرامج الفنية، ومجموعة من المشاريع سيتم تنفيذها تدريجياً على المدى القصير والمتوسط والطويل لكي تحقق جميع أهدافها، وبالتالي فإن تحقيق الأمل المصري يقع على عاتق كل من يتحمل مسؤولية هذا البلد الآن وفى المستقبل في إطار التداول الديمقراطي للسلطة.

وهنا أعرض رؤيتي لحل المشاكل والإطار الزمني لبداية ظهور النتائج الإيجابية لكل منها، على أن تكون التفاصيل الدقيقة للمشاريع هي مسؤولية الجهات التنفيذية المعنية تحت قيادتي ومسئوليتي إذا حظيت بثقتكم في الانتخابات الرئاسية الوشيكة، وفي هذا الصدد التزم بمشاركة مجتمعية واسعة النطاق في اتخاذ القرارات وبتحقيق النتائج الإيجابية تدريجياً أثناء فترة ولايتي إن قدر لي ذلك، هذا مع تأكيدي على القيام بعدد من التدابير الفورية التي تتصدى للمعاناة اليومية للمواطنين بمشيئة الله وعونه وتوفيقه.

## أولاً: الرؤية السياسية

- في عهد جديد ينتظر مصر ومستقبل أفضل يتوقعه المصريون يصبح من حق المواطن المصري أن يطمئن تماما إلى سيادة مبدأ المساواة والمواطنة، فيضمن حياد مؤسسات الدولة كلها، وحرصها على الفصل بين الدولة والنظام السياسي الحاكم رئيساً وحكومة وأحزاباً، حيث تقدم الدولة خدماتها لجميع المواطنين على أساس العدالة والمساواة الكاملة بينهم بصرف النظر عن انتمائهم السياسي أو عقيدتهم الدينية أو غير ذلك من الفروق الطبيعية بين الأفراد.
- في هذا العهد الجديد لابد أن تنطلق عملية جادة لإعادة بناء مصر ومراجعة طريقة حكمها وأسلوب إدارتها والعمل على إصلاح المؤسسات العامة بعد أن أصابها الترهل والرتابة، كي تستعيد كفاءتها وتقوم بتطوير أجهزتها الإدارية وتحديثها حتى تصبح قادرة على القيام بمسئولية النهوض بمصر الحديثة. وهو ما يتطلب إصلاحات جذرية لكنها ضرورية لا مفر منها الآن بعد أن أعلن الشعب المصري رفضه لسياسة المسكنات، وترحيل المشاكل التي طالما عانى منها على مدار عدة عقود، كما أنه يرفض هيمنة أي فصيل حزبي على أجهزة الدولة ومؤسساتها للسيطرة عليها، فمصر للجميع دون أي إقصاء أو استبعاد أو تهميش أو تمييز. إن عملية إعادة البناء ومسيرة الإصلاح تتطلب منا الصبر والتحدي فلم يعد أمامنا بديل بعد أن قرر الشعب المصري عبر ثورته تصميمه على بناء مصر التي تليق به وبتاريخه.
- تعتمد آليات التقدم الحضاري على التراكم في التجارب والخبرات، والتكامل بين المراحل التاريخية المتعاقبة، مما يجعل من تصحيح الأخطاء ضرورة حتمية قد تستلزم إحداث قطيعة مع بعض الممارسات والسلبيات في تاريخنا المعاصر. ولكن الإيمان بنضال الشعب المصري من أجل التحرر من الاستعمار وبناء الدولة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية كان هو الدافع الأساسي لثورتي

1919 و1952 ، وما سبقها ولحقها من ثورتين شعبيتين أصبحت علامات مضيئة في تاريخ مصر الحديث، على أن الإيمان بالقيم المدنية والديمقراطية التي بشرت بها هذه الثورات لا يعني إنكار ما وقعت فيه من أخطاء في الممارسة والعمل على تصويبها ، ومع الإيمان بالنظام الجمهوري الذي بشرت ثورة يوليو ودور قائدها جمال عبد الناصر في قيادة قضايا التحرر الوطني لشعوب العالم الثالث كله وتحقيقه لقدر عال من العدالة الاجتماعية فإن ذلك لا يعني تجاهل أهمية الارتكاز على مبادئ الديمقراطية وتداول السلطة في بناء نظام سياسي ناجح.

- إن الثورة طريق لتحقيق التقدم والتنمية والرخاء، وقد تبلورت طموحات الشعب المصري وتطلعاته العادلة بما يجعل من اللازم تحويل طاقة الاحتجاج ورفض الظلم التي فجرها الشعب المصري إلى طاقة عمل وإنتاج وبناء قادرة على أن تنقل البلاد نقلة حضارية واجتماعية حاسمة. فتجارب التغيير الناجحة هي التي تقدم البدائل السياسية والاجتماعية التي تستجيب لتطلعات الشعوب وضرورات المستقبل
- النظام الجمهوري الديمقراطي كما ترسخ في الدساتير المصرية هو أساس نظام الحكم في مصر، والجمهورية منظومة من القيم والمبادئ وليست مجرد شكل سياسي، فهي تعتمد على الحرية والمساواة والعدالة والاستقلال الوطني والالتزام بالقيم الدينية التي توافق عليها المصريون، وقد طوت صفحة الملكية دون رجعة، وتأسست نظما اتسعت لمشروعات جمال عبد الناصر وأنور السادات، لكنها تكلست ووقفت بعد ذلك دون أن تتقدم لتحقيق الديمقراطية، وهي تعود الآن لاستئناف مسيرتها وتقاليدها واستكمال أطرها، ومن هنا رفض الشعب مشروع التوريث الذي تم فيه اختطاف الدولة لحساب فئة أو طبقة أو مجموعة مصالح كما رفض محاولة خطفها وتفكيكها لصالح مشروع لا ينتمي للثوابت الوطنية الراسخة. كما أن روح النظام الجمهوري هي الحفاظ الكامل على

تطبيق جميع مبادئ الدستور وسن القوانين المنفذة لها، مما يتطلب استكمال عملية البناء الديمقراطي على اعتبار أن ضمان استقرار مصر وتطورها لن يتم بالحفاظ على المؤسسات فحسب، بل باحترام هذه المؤسسات للدستور ومبادئ دولة القانون دون أي خروج عليه أو انتهاك لقيمه أو استئثار لفصيل أو طبقة دون أخرى. إن العمل على استكمال عملية التحول الديمقراطي لضمان الاستقرار السياسي وتداول السلطة والعدل الاجتماعي لن يتحقق بدون معارضة قوية وأحزاب سياسية قادرة ومستقلة ومؤثرة في اتخاذ القرار والمشاركة بجديه في رسم سياسات الحاضر والمستقبل.

- ضرورة الوعي بأن أخطر ما يمكن أن تتعرض له دولة مثل مصر يعيش على أرضها نحو 90 مليون نسمة تواجه تهديدات من الداخل وعلى الحدود هو أن تسقط في براثن الفشل، وتعجز عن تحقيق الحد الأدنى المطلوب من الأمن والتنمية والعدالة لمواطنيها، بل إن هذا الخطر وصل في بعض البلاد العربية إلى حد انهيار الدولة وتفككها وسقوطها في هوة الحرب الأهلية. على أن مواجهة هذا الخطر لن تكون بمنع الاختراقات والإملاءات الخارجية فحسب، بل ببناء مشروع وطني ديمقراطي يعمل على تسريع إيقاع تحديث الدولة ومؤسساتها حتى تستطيع مواجهة التحديات من الداخل والخارج. ولن يتم التحديث الحقيقي سوى باعتبار العنصر البشري هو القاطرة الحقيقية للتقدم، والاستثمار فيه استحقاق ينجزه الوطن بتعليمه ورعايته صحيا ومجتمعيا وتفجير طاقات الإنتاج والإبداع لديه، وخلق بيئة مناسبة للعمل تحفظ حقوق الجميع وتضع قواعد للثواب والعقاب فتحاسب المقصر وتكافئ المجتهد، واعتبار كل ذلك ركائز النظام المجتمعي، مع تعقب مواطن الفساد ومحاربتها وفق قواعد قانونية منضبطة.

- العمل لتكون الجمهورية الديمقراطية دولة قانون ومؤسسات بمشاركة كل الاتجاهات في العملية السياسية وبتداول للسلطة يتم في إطار دستوري وقانوني يكون مكفولاً للجميع. و المعارضة السلمية وحق الإختلاف و التظاهر السلمي أمر مصون بحكم الدستور و القانون لا يستثنى من ذلك الا الممارسين و المحرضين على العنف و من ينتهكون السلمية معتبرين أنفسهم فوق الدولة و الدستور و القانون . إن مصر لن تبني إلا بتكاتف أبنائها من مختلف الاتجاهات، ونبذ العنف ومحاربة الإرهاب وعدم الستر عليه، وقبول الاختلاف بين الرأي والرأي الآخر وترسيخ ثقافة و أدب الإختلاف ، أن باب المصالحة الوطنية سيظل مفتوحا لكل من لم تتلطخ يداه بالدماء ولم يمارس العنف أو تحرض عليه. إن مصر للجميع وفوق الجميع .
- حفظ وحدة النسيج الاجتماعي المصري بعد حالة الاستقطاب الشديد التي تعرض لها المجتمع، وتعرضه لانقسامات عديدة بين الاتجاهات المختلفة، كما تجب الوقوف في مواجهة خطاب الانتقام الفردي أو المحاسبة خارج إطار القانون والتي في حال حدوثها لا قدر الله فمن شأنها أن تقضي على تماسك المجتمع ووحدته ومستقبل الأجيال القادمة، وأن من استخدم العنف والترويع، ومارس الإرهاب واستهدف رجال الشرطة والقوات المسلحة والمواطنين فإن محاسبته بكل حسم ستكون في إطار الدستور.
- تشجيع الكفاءات والعمل على تنمية مهارات الشباب والمرأة وزيادة خبراتهم حتى يستطيع المجتمع تمكينهم، وإعطاءهم الفرص المتساوية على ضوء معايير الكفاءة والعمل والعطاء التي يتم على أساسها صعود الشباب وغيرهم في السلم الاجتماعي والمهني والإداري للبلاد.

## ثانياً : الرؤية الاقتصادية

- إن الاقتصاد المصري المنشود لابد أن يرتكز في المرحلة القادمة على عدة دعائم أساسية تبلور طموحات المواطن في العيش الكريم والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يقتضي استغلال كل الموارد في تحقيق الرخاء وإنصاف الطبقات المحرومة وخلق فرص العمل وتقليص الفقر وتوزيع عادل لثمار التنمية في الإطار الذي حدده الدستور وانتهت إليه الخبرة المصرية في اختبار صلاحية مختلف النظم الاقتصادية وتطويعها لتلائم حاجات الشعب ومقتضيات المرحلة التاريخية الراهنة.
- وتحتاج مصر في هذه المرحلة إلى بناء نظام اقتصادي يحقق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية معاً، وهو ما ينبغي أن يقوم على نظام تنموي مختلف عن النموذج التنموي المعيب الذي أدى إلى تصاعد الفقر وتراجع الخدمات للمواطنين، وقد منح هذا النموذج امتيازات لأصحاب رؤوس الأموال دون الأخذ في الحسبان أحوال المواطن العادي وحقوقه، واعتمد بشكل مبالغ فيه على آليات السوق دون اتخاذ الإجراءات الفعالة التي من شأنها ضبط قوى السوق أو منع الاحتكار أو الفساد أو الحد من الفقر المدقع. وبالتالي لم يسهم ارتفاع معدلات النمو في إحداث أي تحسن ملموس في حياة غالبية الشعب المصري.
- إن هدف أي اقتصاد ناهض هو خدمة المواطن والتكريس لحياة أفضل له باعتبار أن حقوق المواطن الاقتصادية تقع في صدارة حقوقه الأصيلة. إن التفكير في خلق اقتصاد قوي يتطلب استغلال كل مواردنا البشرية والجغرافية والطبيعية والثقافية –وهي هائلة لو أحسنا استغلالها واستثمارها –من أجل رخاء الوطن والمواطن، وهنا تجب الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية:

1. لا تجب اعتبار الزيادة السكانية مجرد عبء يعوق حركة التنمية، بل لابد من النظر إليها باعتبارها رأسمال اجتماعي دافع للنمو ومحفز عليه، لما يتمتع به هذا الشعب من مقومات التفوق والعطاء، متى تهيأ

له التعليم الجيد والتدريب المناسب وفرص العمل المواتية، بما تحيل الزيادة السكانية إلى رافد لا ينضب من الطاقات البشرية الخلاقة.

2. عندما ندرك أننا نعيش على نسبة لا تتعدى 6 % من مساحة الوطن نستطيع أن نتصور حجم الموارد المهدرة، وأن نأخذ بجدية كبيرة مشروعات الخروج من الشريط الضيق لوادي النيل وغزو الصحراء حتى نصل تدريجيا إلى استغلال كامل مساحة الوطن في الحياة والعمل واستثمار الثروات الطبيعية في إطار مفهوم العدالة الجغرافية، بما يتطلب إعادة توزيع التركيبة السكانية والكثافة العمرانية لمختلف المناطق الإقليمية على امتداد المساحة الجغرافية لمصر. إن التخطيط للخروج من الوادي وصنع مجتمعات جديدة وإحداث توازن اقتصادي واجتماعي على كامل ربوع الوطن لا يتحقق بين عشية وضحاها ولكنه يحتاج إلى تخطيط طويل الأجل. وفي الوقت نفسه علينا ألا نغفل عن مشكلات ملحة للمواطن يعانيها منذ عدة عقود لابد لها من حلول سريعة وحاسمة دون أن تكون خصماً من استعدادنا للمستقبل.

3. إذا ألقينا نظرة سريعة على خارطة مصر التي تمتلك أطول السواحل المطلة على البحرين المتوسط والأحمر فضلاً عن الشواطئ النيلية وضفتي قناة السويس، لتبينا أن استثمار هذه السواحل في المجالات المختلفة يتيح لنا فرصاً عريضة لتنمية الدخل القومي.

4. ولابد من الاستفادة من وسائل التقدم التكنولوجي في رصد مخزون المياه الجوفية في الصحراء واستغلاله الاستغلال الأمثل.

5. إن الثروات الطبيعية المهدرة في مصر عبر عشرات السنين، مع عدم توافر الخبرة الفنية وإمكانيات التصنيع والأيدي العاملة، جعلتنا نعتاد على تصديرها كمواد أولية، مما أضاع علينا فرصا ثمينة في الاستغلال الأمثل لها، وقد آن الأوان لكي نتبع إستراتيجية رشيدة تحول دون هذا الإهدار بإقامة

المصانع وتشغيل العاملين وجلب أقصى فرص لاستثمار هذه الثروات على أرضنا، مما يعطى الإمكانية القصوى للاستفادة منها، كما حان الوقت الذي نستغل فيه الطاقات العلمية عندنا للدخول في مجال التنقيب عن هذه الثروات بالشراكة مع المؤسسات العالمية الكبرى، مما يتطلب تصحيح منظومة التعامل معها ، وإتباع سياسة رشيدة تحقق أكبر نفع منها لهذا الجيل دون عدوان على حق الأجيال القادمة فيها .

6. إن منجزات مصر الثقافية والحضارية والفنية هي أكبر ثروة من نوعها في تاريخ البشرية يمتلكها شعب قادر على الإبداع المستمر من آلاف السنين، ولابد لنا من استثمار هذه الثروات الموروثة عن أبائنا وأجدادنا وكذلك الإبداعات الفنية والأدبية والثقافية لهذا الجيل والأجيال القادمة، وعلينا أن نتذكر مثلا أن صناعة السينما والغناء – في زمن غير بعيد – كانت المصدر الثاني للدخل القومي بعد محصول القطن، ومن ثم لا يجوز أن نهدر هذه الثروات الطائلة من ناحية ودورها الفعال في تشكيل القوة الناعمة لمصر والداعمة لتأثيرها ومكانتها في محيطها الإقليمي والدولي.

7. وليس من الممكن استغلال هذه الموارد جميعاً إلا بتشجيع الاستثمار في كافة المجالات بحوافز حقيقية وبيئة أعمال جاذبة، فالاستثمار هو السبيل لخلق فرص عمل مستدامة وزيادة الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه. ولابد من البدء الفوري في مشروعات تنموية كبرى لتحقيق نتائج سريعة. وفي ذلك يجب أن تستغل مصر كل مواردها وقواها السياسية وعلاقاتها العربية والإفريقية والدولية، وسوف ندعو إلى تعبئة الجهود الدولية لدعم الاقتصاد المصري وفق خطة مصرية مكتملة الجوانب طارحة لفرص الاستثمار المتعددة والمشروعات المشتركة والقوانين المنظمة للتعاون الاقتصادي.

## ثالثاً: الرؤية الاجتماعية:

1. فرضت التجربة التاريخية على مصر أن تكون العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الطبقات الفقيرة ومحاربة الجهل والمرض والبطالة من أهم مطالب الثورات المثالية، ولا يكفي لتحقيق الحراك الاجتماعي رفع الأصوات للمناداة به كشعارات براقة فقط، بل لابد من ضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية واستثمار البرامج العلمية في التنمية والعناية الفائقة بجودة التعليم و التدريب وضمان التأمين الصحي الشامل على النحو الذي كفله الدستور المصري وأوجب على الدولة رعايته.
2. وتنطلق الرؤية الاجتماعية للبرنامج من إدراك واضح لحقيقة الأوضاع في مصر، حيث يعيش قرابة نصف المصريين يعانون من الفقر بدرجات متفاوتة، ومن هنا فإن الانحياز الحاسم لهؤلاء والسعي لرفع مستواهم في الدخول والخدمات بالبدء في توفير حد الكفاية لهم والعمل على صعودهم التدريجي إلى مستوى الطبقات الأعلى بأقصى سرعة ممكنة، وهو الهدف الذي ينبغي تدبير الآليات والنفقات والجهد المنظم للقيام به. لا يمكن أن يستقر السلام الاجتماعي مع هذه الفوارق الشاسعة بين دخول الأفراد ومستوياتهم المعيشية، ولابد أولا من إزالة التشوهات الهيكلية في الضمان الاجتماعي والرواتب المنتظمة والمساكن العشوائية والعجز الواضح في المدارس والجامعات والنقص المخيف في الخدمات الطبية حتى يمكن أن تتمدد الطبقة الوسطى بارتياح لتشمل تحت مظلتها المساحة العريضة من خارطة السكان، مع إعطاء الأولوية القصوى للمناطق المهمشة والقرى النائية في الصعيد والمدن المحرومة من البنية الأساسية، علينا أن نعيد بناء مصر بجهد أبنائها وتكريس كل طاقاتهم في التعمير والإنشاء لتحويل الحياة إلى المستوى العصري اللائق في البنية الأساسية والخدمات والمرافق والمنشآت التعليمية والصحية والأمنية وغيرها مما تتطلبه الحياة العصرية اللائقة.

3. إن جوهر رؤيتنا الاجتماعية تقوم على إدراكنا أن أي مجتمع مستقر وناهض في تاريخ البشر هو الذي تتمدد فيه الطبقة الوسطى وتمثل أغلبيته، وكلما ازدادت واتسعت هذه الطبقة ازداد الاستقرار والأمان والطمأنينة والنهوض لهذا المجتمع، وكلما تقلصت هذه الطبقة ازداد التوتر والقلق.

## رابعاً: الرؤية الثقافية

1. إن مشكلة مصر في العوائق التي برزت في الآونة الأخيرة خلال تجربة التحول الديمقراطي بعد الثورة وهي مشكلة ثقافية في جوهرها، لأن بناء العقل المصري عبر التعليم والإعلام شابه قصور ثقافي فادح، فاعتمد على التلقين الديني الموجه الغافل عن التنمية الوجدانية والفكرية والإبداعية والعلمية، فأصبح من السهل استغلال المشاعر الدينية لتغذية الطموح السياسي للسلطة والتلاعب بالمشاعر الطيبة للجماهير وابتزازها باسم الدين، ولولا وجود القاعدة العلمية السليمة في مصر متمثلة في الأزهر الشريف باتجاهه الوسطي المستنير، ولولا أن أهم ما تمتلكه مصر عبر تاريخها الحديث والقديم هو قواها الناعمة التي تمكنت من مد أثرها ونفوذها الأدبي خارج حدودها سواء في ريادتها النهضوية لمحيطها العربي أو قيمتها الحضارية على المستوى الإنساني، لولا ذلك لوقعت مصر في براثن الدولة الفاشية.
2. ومن الواضح أن تهاون مصر في تنمية الأبعاد العلمية والفنية لثقافتها القومية في العقود الماضية هو الذي أدى إلى استفحال تيار الاستغلال الديني في السياسة، ولا يمكن لمصر الحديثة أن تقع في هذا التقصير مرة أخرى، بل عليها أن ترتكز على منجزها الحضاري في الآثار والفنون والآداب والعلوم الطبيعية والإنسانية والإبداع بكل أشكاله كي تسترد مرة أخرى احترام الشعوب الصديقة وتستعيد دورها في المحيط العربي والإفريقي والدولي . وهو أمر يتكامل مع إلتزامها بمبادئ الدين و مكارم الأخلاق .

3. و نؤكد على إن أهم ما تمتلكه مصر عبر تاريخها هي قواها الناعمة التي تمكنت من مد تأثيرها خارج حدودها في كل العصور فربطت الوجدان الإنساني بحضارة المصريين التي أفاد العالم كله بمثقافاته المتعددة منها .
4. إننا ندرك أننا في العقود الماضية قد تخلينا عن دعم هذه القوى فباتت تترنح عاجزة عن أداء دورها في تنوير شعبها ومد أثرها خارج حدودنا ، ولا يمكن لتقدم أن يتحقق دون أن تكون هذه القوى الناعمة في قلب المعركة تشعل شرارات تنير العقول وتشكل وجدان الأجيال على الملامح الأصيلة للشخصية المصرية المعتادة على التسامح وقبول الاختلاف وإظهار وجهها الحضاري المنير وتصحيح بعض الصور السلبية عنها .
5. إن الصراع الدائر على الأرض ليس صراعاً سياسياً فحسب، ولكنه في العمق صراع ثقافي بامتياز بين جماعات تنشر التخلف والارتداد الحضاري وبين هذا المجتمع الذي يتوق نحو التقدم والرقي الإنساني والاجتماعي.
6. لقد أظهر الإنسان المصري جوهره الحقيقي في 25 يناير و 30 يونيو، حيث هب عن بكرة أبيه للدفاع عن هوية دولته والحفاظ على المقومات الأساسية للشخصية المصرية والتأكيد على حقه الضروري في الحرية الفكرية والاستمتاع بالفنون الراقية والعلوم المتقدمة خارج دائرة الوصاية والترهيب، والدفاع عن حق مؤسساته الإعلامية في أن تقدم الوجه الحضاري الراقي لمظاهر حياته وإبداعه، وعلى دور الدولة المصرية في التنمية الثقافية والاستثمار الأمثل لها في الإنسان والمنشآت والمتاحف والمسارح ودور السينما بالاهتمام ذاته الذي توليه معاهد العلم ومنارات الحضارة التي ستظل مرفوعة في ربوع مصر الحبيبة.

## خامساً :عن الحرية

- الحريةُ هى بيتُ القصيد ، وهى الحد الفاصل بين حياة الإنسان وغيره من الكائنات ، وهى الهدف الثانى من أهداف ثورتنا المجيدة ، إذ تلى العيش مباشرةً .
- وهى وثيقة الصِلةِ بالهدف الرابع من هذه الأهداف ألا وهو مبدأ الكرامة الإنسانية ،
- فلا كرامة بلا حُرِيةٍ ، ولا حرية بلا كرامةٍ ، كما أنَه لا حريةَ ولا كرامةَ بغير سيادة القانون واستقلال القضاء .
- كما أنه لا حرية ولا كرامة إنسانية بعيداً عن قيمنا الدينية و الحُكم الرشيد و الأطر الديمقراطية ووضع الدستور محل التطبيق الفعلى بتشريع القوانين حتى لا يتحول إلى وثيقة تاريخية .
- عُنِى دستورنا بالحرية حتى يمكن القول ودون مواراة أو مواربة، بأنه دستور الحرية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وسيادة القانون واستقلال القضاء .
- يُعنى البرنامج أيما عناية بالحُرية ، إذ أن مجلس الوزراء بصفة عامة، والوزارة المعنية بشئون التشريع ، والساهرة على برنامج الإصلاح التشريعى على نحو خاص ، مُكلفان بمراجعة كافة التشريعات المنظمة للحريات، والحقوق العامة، سواء كانت حريات شخصية ، أو حرية الاعتقاد ، أو حرية الفكر والرأى والتعبير بكافة صوره وأشكاله ، أو حرية البحث العلمى ، أو حرية الإبداع الفنى والأدبى وحقوق الملكية الفكرية ، أو حرية تداول المعلومات ، أو حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقى والمرئى المسموع والإلكترونى ، أو حرية الاجتماعات والتظاهُر ، أو حرية تكوين الأحزاب ، أو حرية تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، أو إنشاء النقابات على أساس ديمقراطى وحرية ممارستها لأنشطتها ، أو حق الإنسان فى مسكن ملائم وآمن وصحى، تحفظ كرامَتَه الإنسانية ، أو حقه فى غذاء صحى وكافٍ وماء نظيف ، أو حقوق الطفل ، أو حقوق متحدى الإعاقة والمسنين .

- كما أن الحكومة والوزارة المعنية مكلفتان أيضاً بمراجعة ذلك من خلال برنامج الإصلاح التشريعي والنصوص المتعلقة بسيادة القانون. تستهدف هذه المراجعة استحداث ما يتطلبه الدستور من تشريعات جديدة تضع الضمانات التي قررتها أحكامه موضع التنفيذ ، وإزالة أية عوائق تعترض ممارسة الحقوق والحريات في التشريعات القائمة .
- إن شعبنا العظيم قد ضَحى بالغالي والنفيس من أجل إمتلاك حُريتِهِ وعلى الدولة بكافة أجهزتها السهر على حرية الوطن والمواطن.

## سادساً : استقلال القضاء والعدالة الناجزة

1. تدعو رؤيتنا الأسرة القضائية إلى عقد "مؤتمر للعدالة" يُدعى له كل ذي صلة وصولاً لتوصيات منهجية لتحقيق تقدم في إجراءات التقاضي والعدالة الناجزة مع توصيات لتعديلات مقترحة في القوانين ذات الصلة لتخفيف العبء عن المحاكم، واقتراح حلول عملية لسرعة الفصل في المنازعات، مع إعادة النظر بموضوعية لعدد القضاة وسعة المحاكم، وما إذا كان الأمر يستلزم زيادة أعداد القضاة والتوسع في بناء المحاكم، واقتراح ما يلزم من تشريعات تحقق وتعزز استقلال القضاء وتؤمن له المناخ والآليات التي تساعده على الاضطلاع برسالته السامية.
2. تؤكد الرؤية على أن العدالة الانتقالية ليست عدالة انتقامية، كما أنها ليست عدالة انتقائية، إذ تجب تنقية مفهوم العدالة الانتقالية من أية أغراض أو توجهات سياسية.
3. إن مفهوم العدالة الانتقالية يقوم على الدور الأصيل للقاضي الطبيعي في كل ما يتعلق بشئونها، وبالمكونات الأساسية لتلك العدالة من كشف للحقائق، وتحقيق ومحاكمة، وتعويض الضحايا وجبر الأضرار، والعفو والمصالحة في إطار قانوني و تطبيق قضائي من صميم عمل قضاء مصر الشامخ.

4. ندعو الى إعلاء مصلحة الوطن والابتعاد عن المكابرة والمغالبة التي تسوغ الثأر والانتقام والتشفي، وكذا البُعد عن أية أهواء أو مصالح شخصية، واستحضار النية الصالحة بهدف ضبط التعامل مع مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيق آلياتها على أرض الواقع.
5. ترتكز الرؤية على تأكيد مبدأ المصالحة الوطنية بدعوة جميع أفراد الشعب لأخذ مكانهم على الخريطة الجديدة، والعمل جنباً إلى جنب مع إخوانهم متناسين أي خلاف، مُحققين حُلم المصريين في وطن آمن مُعاف اقتصادياً، وفي مواطن مرفوع الرأس مُصان الكرامة. إن مفهوم قبول الاختلاف لا يقتصر على أية خلافات سياسية، وإنما الدعوة ممدودة أيضاً إلى الجميع للعمل على خروج مصر من أزمتها الحالية والانطلاق نحو بناء مستقبل أفضل.
6. بالحلم المصري يصبح لدينا ما يجمعنا، وبممارسة الديمقراطية وبالدستور الجديد أصبحت حرية التعبير هي الطريق والمجال.
7. إن أُمةً تنظر إلى الوراء، يستحيل عليها البناء، فالكل مدعو للمشاركة والتكامل بهدف الإصلاح والبناء والتطوير والاستفادة من دروس الماضي وخبراته لتحقيق الحلم المصري

## سابعاً : تطوير التعليم

1. تهدف الرؤية إلى بناء الشخصية المصرية الجديدة، والتي تستطيع أن تنهض بمصر محققة الحلم المصري، وهو ما يستلزم منظومة تعليمية جديدة تواكب نظم التعليم المتقدمة، وفق ما يلي: التأكيد على الاستحقاق الدستوري بتوجيه الحكومة لتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي على التعليم على النحو المحدد دستوراً تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.
2. الربط بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وبين مخرجات العملية التعليمية.

3. فتح الآفاق لاختلاف المناهج من محافظة إلى أخرى لينوافق مع طبيعة ما يتطلبه سوق العمل في كل محافظة.
4. إحداث طفرة في المناهج العلمية وطرق تدريسها لأبنائنا، وذلك لتحقيق المعرفة التراكمية وتنمية مهارات الفكر التحليلي، وذلك للمساعدة في حل المشاكل.
5. تطبيق نظام التعليم الرقمي من أجل إعداد الأجيال القادمة للتفاعل مع أقرانهم بدول العالم المتقدم.
6. رعاية المتفوقين والموهوبين دراسياً من خلال مجموعة مدارس متميزة تؤهلهم تأهيلاً يدفع بقدراتهم نحو تمثيل مشرف لمصر ولتحقيق الاستفادة القصوى من قدراتهم الخاصة.
7. خطة متكاملة لتطوير الأبنية التعليمية ببناء العديد من المدارس الجديدة لخفض الكثافة بالفصول ورفع كفاءة التشغيل بصفة عامة بمدارس مصر.
8. تنويع وتحديث منظومة التعليم الفني باعتبار ذلك هدفاً قومياً لتأهيل الشباب، وتحفيز هذا التوجه لخدمة متطلبات سوق العمل ومشاريع التنمية التي شملتها الخريطة الاستثمارية (المقترحة) في كافة المجالات.
9. اعتبار تنمية روح الانتماء والوطنية وحسن الأخلاق والتعريف بالحقوق والواجبات قاسم مشترك أعظم في أي عملية تعليمية.
10. الدعوة لإقامة مراكز متخصصة لتأهيل المدرسين وتدريبهم على أحدث النظم التعليمية التي تتوافق مع متطلبات التعليم في القرن الحادي والعشرين والعمل علي تحسين أوضاعهم.
11. تتبنى الرؤية إصلاح للمنظومة الجامعية والبحثية التي تصبو إلى تحقيق التأسيس المعرفي للإنسان المصري بشكل يفتح آفاق التعليم والبحث العلمي، وربط تلك الجامعات ومراكز البحث العلمي بمراكز الصناعة تلبية لمتطلبات سوق العمل.

12. تؤكد الرؤية بعد رسم الخريطة الجديدة لمصر والهادفة لإعادة انتشار المصريين على كامل أرضهم، أن (التأسيس المعرفي) يجب تحقيقه على المستوى المحلى الذي تتواجد به الجامعات ومراكز البحوث علي نحو يؤسس لتعليم وتدريب خريجين يلبون حاجة التنمية وسوق العمل والذي هو في أمس الحاجة لجهودهم.

13. تهتم الرؤية بتحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس وإعلاء قيمة الابتكار وربط البحث العلمي بالصناعة، وتأسيس نظام واضح لحرية تداول المعلومات، مع تطبيق نظام التعليم الرقمي.

14. تحفيز الجامعات على تأسيس بنوك للأفكار من أساتذتها المتميزين بالإضافة إلى رجال الصناعة وغيرهم لصياغة ومتابعة خطط التنمية بالمحافظات، ولاقتراح الحلول المناسبة لمشاكلها تحقيقاً لتنمية مستدامة تفتح الآفاق الرحبة للأجيال الحالية والمستقبلية.

15. تؤكد الرؤية على وجوب أن يكون بكل محافظة جامعة على الأقل لخدمة أهداف التنمية بالمحافظة، وكذا تحفيز التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية الغير هادفة للربح.

16. التأكيد على الاستحقاق الدستوري بدعوة الحكومة لزيادة الموارد الخاصة بالبحث العلمي والمرتبط بالتطبيق التكنولوجي الذي يخدم أهداف التنمية بكافة المجالات. وقف جديد للتعليم:

17. كما تدعو الرؤية إلى إنشاء "وقف للتعليم" تخصص له "هيئة الأوقاف المصرية" وتشجيع وحث الاستثمارات لإنشاء مدارس تستأجرها الدولة بمقابل اقتصادي، وذلك جنباً إلى جنب مع توجيه استثمارات الدولة لذات الغرض.

18. دعوة الجميع للانضمام لهذا الوقف ودعمه، باعتبار أن تعليم أبناء الشعب المصري هدف قومي، وفى ذات الوقت فإن كل مساهم في هذا الجهد الخيِّر له التقدير والثناء.

19. دعوة كافة الأوقاف الإسلامية وغيرها ومنظمات العمل الأهلي حول العالم للإسهام في هذا الوقف لإحداث النهضة التعليمية المصرية ودعم إنشاء مدارس جديدة بهدف خفض كثافة الطلاب بالفصول بما يُمكِن الطالب من تحصيل دروسه في ظروف تواكب المعايير الدولية.

## خلاصة الرؤية فى شأن التعليم

ان نظرتنا إلى التعليم من رؤية دستورية تعتبره حقا لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية.

وتتضمن هذه الرؤية مجموعة من المشروعات تعمل على تطوير العملية التعليمية في مصر كماً وكيفاً، من خلال زيادة عدد المؤسسات التعليمية القائمة في مصر وتطوير الأبنية التعليمية في مرحلتي التعليم قبل الجامعي والجامعي، وانتشارها جغرافياً في كافة أنحاء الجمهورية، وكذلك رفع كفاءة العملية التعليمية عن طريق مراجعة المناهج التعليمية وأساليب التعليم والوصول بها إلى المستويات العالمية حيث أن مستوى الخدمة التعليمية المقدمة في مصر منخفض مقارنةً بمستواها في الدول النامية الأخرى.

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بقادة العملية التعليمية وهم المدرسون وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم من خلال تحقيق التوازن بين مسئولياتهم في التدريس من جانب، وتنمية كفاءتهم العلمية ومهاراتهم المهنية من جانب آخر، وذلك بإعادة نظام البعثات العلمية الكافية في جميع التخصصات وتدبير التمويل المناسب لتغطيتها بالربط بحركة البحث العلمي المتقدم في المراكز العالمية مع رعاية حقوقهم المادية والأدبية، مع وضع نظام علمي لتقييم العملية التعليمية يشكل حقاً وفقاً للمعايير الدولية بما يضمن الارتقاء المستمر بجودة التعليم. وكذلك تعزيز دور الاتحادات الطلابية والأسر الطلابية من أجل تنظيم العمل العام

بشكل إيجابي وتحفيز الطلاب على الاشتراك فيه والعمل على خلق تنافسية شريفة بين الطلاب/ الطالبات للحصول على المنح والحوافز والمكافآت، وكذلك تشجيع التواصل بين الطلاب وبين أعضاء هيئة التدريس مما من شأنه خلق مجتمع جامعي لا يقتصر فقط على العملية التعليمية ولكن يمتد إلى التنمية الشاملة للفرد مما يؤهل الشباب للمساهمة في التنمية الاقتصادية السليمة.

كذلك يتم العمل على تطوير الجامعات الوطنية والعمل على استعادة مكانتها بين جامعات العالم وعلى ربط قطاع التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل، مع إنشاء الدولة للمزيد من الجامعات الحكومية، وتشجيع ثقافة الاكتتاب العام لإنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح وتهتم بإنتاج الدراسات العلمية القيِمة، وإعداد الكوادر المصقولة المتخصصة في مجال الإدارة العليا والعلوم الاقتصادية والسياسية وإنتاج المعرفة الجديدة. ولتيسير كل ذلك، حرص الدستور على تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم بكافة مراحله، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وفى هذا السياق، هناك اهتمام شديد بإحياء دور الوقف في تشجيع البحث العلمي من خلال كفالة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والتعاوني وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي، بالإضافة إلى ما قرره دستور 2013 في المادة 23 منه حيث تنص: (تخصص للبحث العلمي نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1 % من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية) حيث تبلغ النسبة الحالية 0.23 % فقط، و هو ما يعكس اعتبار التعليم بكل أنواعه ومراحله والبحث العلمي قضية لصيقة بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والأمن القومي. كما تجب الاهتمام بالرياضة داخل المدارس والجامعات وتشجيع المتفوقين رياضياً لما للرياضة من دور إيجابي في الصحة النفسية والبدنية للطالب مع ضرورة الاهتمام بالتغذية الصحية والسليمة لأطفال المدارس.

## البرنامج القومي لمحو الأمية

لا يمكن إغفال حق الأجيال التي لم تحظ بالتعليم من حقها الدستوري الأصيل في الحياة الكريمة التي قد تحرمها الأمية منها . وتقوم هذه الرؤية على تنسيق الجهود والمشاركة المجتمعية واستخدام الوسائل الحديثة والحوافز غير التقليدية في عوامل ضمان تحقيق الهدف فعليا وليس فقط الاعتماد على الشعارات، وذلك من خلال الخطوات الآتية:

**أولا :** تجفيف منابع الأمية من خلال التحسين الكبير في نظام التعليم الأساسي والقضاء على ظاهرة التسرب من التعليم خاصة في الريف والمناطق النائية والأشد فقرا .

**ثانيا :** وضع خطة زمنية واضحة يشترك في تنفيذها الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاعات العريضة من الشباب المتعلم ووضع الحوافز غير التقليدية لتشجيع كل هذه الجهات على المشاركة في البرنامج، وكذلك ضرورة محو أمية المُجند كشرط لإنهاء فترة تجنيده مع وضع محو أمية الآخرين كجزء أساسي من البرنامج التدريبي للمجندين المتعلمين.

**ثالثا :** تفعيل اللامركزية في تنفيذ الخطة القومية لمحو الأمية حتى تتوفر المرونة وتتناسب آليات التنفيذ مع ظروف كل محافظة في مواجهة التفاوت في الطبيعة الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية لأصغر مستوى إداري (مثل القرى) .

**رابعا :** استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كآلية من آليات محو الأمية (كأقراص تعليمية مدمجة) يمكن استخدامها في الحالات التي يتعذر فيها الحضور للفصول الجماعية التقليدية (مجتمع محافظ، مناطق بعيدة...) . مع الأخذ في الاعتبار، وضع أولوية محو الأمية لصغار السن، وذلك لتأهيلهم للارتقاء بأوضاعهم وإيجاد فرص عمل مناسبة تؤهلهم للخروج من دائرة الفقر وتحقيق الحراك الاجتماعي المطلوب.

ندعو الى إعلاء مصلحة الوطن والابتعاد عن المكابرة والمغالبة التي تسوغ الثأر والانتقام والتشفي، وكذا البُعد عن أية أهواء أو مصالح شخصية، واستحضار النية الصالحة بهدف ضبط التعامل مع مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيق آلياتها على أرض الواقع.

ترتكز الرؤية على تأكيد مبدأ المصالحة الوطنية بدعوة جميع أفراد الشعب لأخذ مكانهم على الخريطة الجديدة، والعمل جنباً إلى جنب مع إخوانهم مشاركين أي خلاف، مُحققين حُلم المصريين في وطن آمن مُعاف اقتصادياً، وفى مواطن مرفوع الرأس مُصان الكرامة. إن مفهوم قبول الاختلاف لا يقتصر على أية خلافات سياسية، وإنما الدعوة ممدودة أيضاً إلى الجميع للعمل على خروج مصر من أزمتها الحالية والانطلاق نحو بناء مستقبل أفضل.

## ثامناً : تطوير منظومة الأمن

إن التزامي الأول أمام شعب مصر العظيم هو التصدي للإرهاب، ودحره، وعودة الأمن والأمان بمشيئة الله. لقد تعرض الوطن وما يزال لهجمة دنيئة شرسة من قبل جماعات الإرهاب الأسود والقوى المؤيدة لها في الداخل والخارج تستهدف تقويض أركانه. وسقط من أبناء الوطن و من المواطنين الأبرياء و من رجال الشرطة والقوات المسلحة مئات الشهداء والمصابين خلال مواجهتهم لهذه الحرب الدنيئة و لجميع هؤلاء منا كل تحية الإعزاز والتقدير، إلا أن ذلك لم ولن يفت في عضد المواطنين أو إخوانهم من أبطال الشرطة و القوات المسلحة و لن يثنيهم عن أداء هذا الواجب الوطني وبذل المزيدِ من التضحيات لحماية إرادة الشعب بكل شرف وإخلاص.

شرطة تُحقق الأمن والأمان والاستقرار على ربوع الوطن وتحقق أعلى وأفضل معدلات التأمين لكافة ثرواته البشرية والطبيعية وتتصدى للإرهاب والإجرام والبلطجة بكل حزم وشدة وتضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه العبث بثروات أو مقدرات هذا البلد العظيم. - القضاء على

الإرهاب، في ظل قناعتنا الكاملة أن مكافحة الإرهاب ليست قضية أمنية خالصة، بل تتضمن جوانب اجتماعية وسياسية واقتصادية ينبغي على كافة أجهزة الدولة مراعاتها وفقاً لخطة استراتيجية متكاملة.

تفعيل مبادئ واجراءات العدالة الانتقالية طبقا للمعايير الدولية.

## هل تحقق الرؤية في ضوء ما سبق عيش أفضل؟

1. الخريطتين الجديدتين الإدارية والإستثمارية (المقترحتين)، تمثلان توجهاً جديداً نحو تنمية بقرارات، تفتح آفاقاً بلا حدود لمشروعات فى قطاعات إقتصادية متعددة، تُحفز الإقتصاد لخو نمو غير مسبوق من أجل عيش أفضل ثار من أجلهُ المصريون وكان مطلب ثورتهم الأول. . تهدف رفع مستوى الدخل للفرد والأسرة من خلال:-
2. خلق حالة طلب بصورة غير مسبوقة لملايين فرص العمل فى مجالات تحديث أنظمة الرى، والإستصلاح الزراعى، والتنمية الصناعية، والعمرانية، والسياحية، والتعدينية، والخدمية، والمقاولات المرتبطة والنمو الجديد فى مجالات التعليم، والخدمات الصحية، والنقل، هذا التزايد فى الطلب كفيل بإحداث زيادة مؤكدة فى دخل الفرد، تأكيداً لاقتصاديات السوق، نتيجة لخلق طلب متزايد على سوق العمل والذى يستهدف فى المقام الأول العمالة المدربة ذات الخبرة من ناحية، ومن زاوية أخرى فان الطلب المتزايد يفتح الآفاق لإلتحاق أعضاء جدد من الأسرة بسوق العمل وهو ما يؤدى بالطبع إلى تحسين دخل الأسرة ككُل وخروجها من دائرة "الفقر" .
3. زيادة الإنتاج الزراعى بتحديث أنظمة الرى وبالأراضى الجديدة المستصلحة فضلاً عن زيادة الإنتاج الصناعى بتواجد منطقة صناعية بكافة الوحدات المحلية وذلك تهدف تحقيق تحسن فى أسعار المنتجات الزراعية والصناعية بما يزيد من قدرة الأسرة على الإنفاق ومن زاوية أخرى فإن التوسع فى الإستزراع السمكى يؤدى إلى توفير هذا الغذاء البروتينى المتميز بأسعار فى متناول الجميع.

4. التخطيط العمرانى لمناطق جديدة، والتوسعُ غير المسبوق فى الأحوزة العمرانية بالقرى والمحافظات بحدودها الجديدة، يهدف إلى إتاحة أكبر قدر ممكن من الأراضى المعدة للبناء، ووفرةِ المعروض من أراضى البناء تؤدى حتماً إلى خفض أسعار تلك الأراضى، ومن ثَم إتاحة فرصة أفضل لمواطن طال إنتظار حُلمه لمسكن كريمٍ، وهو أحد المحاور الأساسية لتحسين معيشة الإنسان المصرى.
5. تزايد موارد موازنة الدولة بزيادة معدلات النمو الاقتصادى، وهو ما يؤدى الى زيادة الإيرادات السيادية من ضرائب، وغيرها، إضافة إلى موارد جديدة ستفرض نفسها على الموازنة، فالتخطيط العمرانى (المقترح)، وما يصاحبه من موارد جديدة لخزانة الدولة من بَيع أراضى وسط العاصمة الجديدة والمدن السياحية والقرى والمناطق العمرانية الجديدة، وكذا من رسم التحسين للأراضى المضافة للأحوزة العمرانية، والمناطق الصناعية بالقرى، وكذا من إعادة إستغلال لأصول الدولة المملوكة بعد انتقال الحكومة المركزية إلى مقرها الجديد بوسط العاصمة الجديد والإيرادات المرتقبة من المناطق الحرة والمشروعات المطروحة بنظام "BOT" (مطارات وموانئ وغيرها)، كل ذلك من شأنه أن يأتي بموارد مالية جديدة تُعزز من قدرة الدولة على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والإسراع بمشاريع البنية الأساسية سعياً لتحسين جودة حياتهم.
6. المنظومة المتكاملة لمكافحة الفقر، إضافة إلى تحديث وترشيد منظومة الدعم، بهدف وصول الدعم لمستحقيه بالفعل، وبصورة فعالة، بحيث تستطيع فئة ليست بقليلة أن تشعر أن هناك خدمات ورعاية وإنحياز من جانب الدولة للفئة الأكثر فقراً.
7. المدارس المستهدف بناؤها على الخريطة الجديدة، بهدف تقليل كثافة عدد التلاميذ فى الفصول مع تطوير كامل للمناهج وإدخال التعليم الرقمى، بتحقق نقلة نوعية فى التعليم وهو ما يساعد التلاميذ

على الاستيعاب، ويوفر لهم مناخاً تعليمياً أفضل يقلل الحاجة إلى الدروس الخصوصية، بما يخفف العبء عن كاهل رب الأسرة ويحقق عيشة أفضل.

8. التوسعات الكبرى فى مجال المنشآت الطبية من مستشفيات ومراكز صحية وغيرها مع قانون تأمين صحى، يكفل علاجاً فعالاً وشاملاً يستهدف بصورة مباشرة تحسين جودة الرعاية الصحية للفرد، ورفع هذا العبء عن محدودى الدخل تحسيناً لمعيشتهم.
9. البرنامجُ الطموح لتوصيل مياه الشرب والصرف الصحى إلى المناطق المحرومة، يستهدف توصيل تلك الخدمات الأساسية لتوفير معيشة أفضل للمواطن.
10. تخطيطٌ عمرانى تستهدفه الخريطة الجديدة (المقترحة)، سيؤدى حتماً إلى توسعات فى النطاق العمرانى بالقاهرة، وعواصم المحافظات، بما يؤدى إلى حلول غير نمطية لمعالجة أزمة المرور وتلوث البيئة، بما يوفر حياة أفضل للمواطنين.
11. نقلةٌ نوعية فى المطارات، والطرق البرية، والمواصلات (سبق شرحها تفصيلاً فى باب تحديث قطاع النقل)، يستهدف تحقيق طفرة فى قطاع النقل والمواصلات، سعياً لحياة أفضل للمواطنين.

## تاسعاً: محددات التنمية الاقتصادية

تتطلع الرؤية إلى تحقيق معدلات تنمية غير مسبوقة، وإلى إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد المصري بعد أن يفسح المجال لذلك بخريطة إدارية جديدة (مقترحة)، وكذا خريطة استثمارية (مقترحة) للمحافظات كي ينتشر المواطنون المصريون مُحققين الحُلم المصري على 100 % من الأراضي المصرية، وذلك من خلال 7 محددات:

- ✓ مشروعات على الخريطة الاستثمارية لتحفيز الاقتصاد وزيادة معدلات النمو بكافة المحافظات بشكلها المقترح الجديد.

- ✓ مكافحة البطالة وفتح آفاق التشغيل أمام كافة أبناء مصر.
- ✓ مكافحة الفقر وكفالة توصيل الدعم لمستحقيه.
- ✓ تعظيم الاستفادة من أصول الدولة.
- ✓ صياغة منظومة تشريعية متكاملة تكفل تحفيز الإستثمار وحل مشكلاته.
- ✓ منظومة حاكمة للضرائب والجمارك.
- ✓ إحراز تقدم في مؤشرات الاقتصاد والتصنيف الائتماني لمصر.

## مشروعات على الخريطة الاستثمارية (المقترحة) لتحفيز الاقتصاد وزيادة معدلات النمو تشمل على النوازي كافة المحافظات:

ويُمكِن إيجاز محاور الخريطة الاستثمارية (المقترحة) على النحو التالي:

- مشروع متكامل لتحديث أنظمة الري بمليون فدان ضمن 6 مليون فدان تُروى حاليا بالغمر (الري الحقلي) وبما تحقق وفراً يقدر بـ 10 مليار م3 من المياه مع التوسع في الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة ومشروعات تحلية مياه البحر.
- إستخدام التقنيات الحديثة فى صناعة نظام زراعى متطور من خلال الصوب متعددة الطوابق ذات الإستخدام المحدود للمياه (10%) من المستخدم حالياً وتحقق إنتاجية تعادل 8 أمثال الفدان العادى.
- استحداث 26 مدينة ومركزاً سياحياً متكاملاً موزعة على 21 محافظة.
- تنفيذ شبكة عملاقة من البنية التحتية فى مختلف المحافظات خلال عامين على الأكثر تساعد فى التنمية المأمولة فى جميع النواحى.
- استحداث 22 مدينة للصناعات التعدينية، وفتح فرص الاستغلال للمحاجر والمناجم.

- تحديث وتوسيع العاصمة بأبعاد تصل لخليج السويس مع وسط عاصمة جديد تنتقل إليه الحكومة المركزية، ومجلس النواب.
- استحداث منطقة تجارة حرة في طور سيناء (جنوب سيناء سابقاً).
- طرح 8 مطارات دولية وثلاثة موانئ بحرية جديدة للاستثمار.
- شبكة طرق وخطوط سكك حديدية جديدة.
- مشروع قومي لتنمية الاستزراع السمكي في النيل والبحيرات، وعلى طول الشواطئ المصرية.
- التوجه الفوري نحو إنجاز توصيل مياه الشرب، والصرف الصحي مع فتح الاستثمار في هذا المجال.
- إطلاق مشروعات الطاقة الكهربائية المتجددة لتوليد 10 آلاف ميجا وات (العوينات – اسوان – الفيوم)، مع فتح آفاق الاستثمار في التوليد وشبكات نقل الكهرباء.
- مشروع قومي لتنمية صناعية غير مسبوقة، يَستحدثُ مناطق صناعية جديدة في الوحدات المحلية، لتعظيم الاستفادة من الأيدي العاملة المصرية، وطرق أبواب التشغيل والتنمية بكافة القرى والمراكز والتجمعات السكنية.
- مدينة صناعية كبرى في العريش.
- البدء في طرح بناء مليون وحدة سكنية جديدة لمحدودي الدخل وإحلال وتجديد وتأهيل العشوائيات.
- تهدف الرؤية إلى بناء العديد من المدارس والمستشفيات والوحدات الصحية الجديدة، بما يفتح الآفاق لقاطرات اقتصادية استثنائية بقطاعات المقاولات والتوريدات المرتبطة بها وفرص تشغيل غير محدودة (مباشرة وغير مباشرة) في قطاع البناء والتشييد.

- انطلاق المشروعات المختلفة بالخريطة الاستثمارية الجديدة "المقترحة" يستتبع حتماً توسعات بالمصانع الحالية، لاستيعاب الطلب المتزايد على مستلزمات كافة المشاريع سالفة البيان، وأن تنشط قطاعات كالمقاولات والخدمات والنقل والتمويل، وغيرها، لمواكبة التحرك المتزايد المرتقب في عجلة الاقتصاد المصري.
- استحداث موارد مالية جديدة للدولة بتحفيز عبور الكابلات البحرية المختلفة والأنابيب عبر المياه والأراضي المصرية.
- توجيه استثمارات الأوقاف إلى بناء المدارس والمستشفيات وغيرها بما يُحقق لها ريع أكبر ويُحفز على التوازي النمو الاقتصادي.
- البدء الفوري في طرح تنفيذ مشروعات تنمية محور قناة السويس.
- الاستثمار الأمثل لأصول الدولة خصوصاً بعد نقل الحكومة المركزية إلى وسط القاهرة الجديد.
- شبكة طرق حديثة لخدمة التنمية تربط المحافظات بحدودها الجديدة بإجمالي 4-5 آلاف كيلو متر طرق فضلاً عن قطارات سريعة مختلفة بالخريطة الاستثمارية مع تطوير النقل النهري.

## مكافحة البطالة وفتح آفاق التشغيل أمام كافة أبناء مصر

تستهدف الخريطة الاستثمارية الجديدة "المقترحة" محاور عديدة لفتح آفاق التشغيل أمام ملايين الباحثين عن فرص عمل في قطاعات مختلفة:

### * قطاع الري:

تحديث أنظمة الري بمليون فدان ضمن 6 مليون فدان تروى بالغمر، يفتح آفاقاً بلا حدود نحو التوسع في صناعات مستلزمات الري الحديث وفرص العمل بأعداد واسعة لتركيب وتنفيذ وتشغيل شبكات الري الجديدة.

* قطاع الزراعة:

استخدام المياه الجوفية والمياه الناتجة من معالجة مياه الصرف الصحي ثلاثياً، جنباً إلى جنب مع المياه التي يتم توفيرها بتحديث نظم الري بالبدء في استصلاح ملايين الأفدنة الجديدة بمحافظات مصر المختلفة، يوفر ملايين فرص العمل الجديدة في قطاع الزراعة.

* قطاع السياحة:

إضافة 26 مدينة ومركزاً سياحياً جديداً يستتبع فتح المجال لتوفير ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في قطاع السياحة.

* قطاع الصناعة:

المناطق الصناعية المستهدفة بالخريطة الاستثمارية "المقترحة" بكافة الوحدات المحلية، والمراكز وأماكن التجمعات السكنية، والهادفة لتنشيط الصناعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية، وتدوير المخلفات وتصنيع الأسماك وتنشر الصناعات كثيفة العمالة، والصناعات المغذية للصناعات الكبرى، والتي تتطلع الخريطة من خلالها لإحداث طفرة تنموية للصناعة المصرية بعد استبعاد كلفة نقل العاملين إلى المدن الصناعية الكبرى وتهدف من خلاله إلى توفير ملايين فرص العمل في مواقع لم تصل التنمية إليها من قبل في الصعيد والقرى والنجوع والمراكز المختلفة. فضلاً عن إضافة 22 مدينة للصناعات التعدينية (مقترحة) على الخريطة المصرية فضلاً عن مدينة صناعية كبرى بالعريش يفتح الآفاق لعشرات الآلاف من فرص التشغيل الجديدة.

* قطاع التنمية العمرانية والمقاولات:

التنمية العمرانية غير المسبوقة في العاصمة بحدودها الجديدة، والمدن السياحية المختلفة، والقرى والمراكز الجديدة المصاحبة لاستصلاح الأراضي وبالتوازي مع خطة بناء المدارس والمستشفيات بكافة أنحاء مصر،

وغير ذلك مما يفتح المجال أمام توسعات كبيرة في قطاع المقاولات وكافة الأنشطة المرتبطة بتوفير مستلزمات البناء بكافة صورها، موفرة لملايين فرص التشغيل (المباشر وغير المباشر) في قطاع التنمية العمرانية.

* قطاع المناطق الحرة والنقل والخدمات اللوجستية:

وفي إطار هذه الرؤية نتطلع لإنشاء 8 مطارات، و3 موانئ جديدة ومنطقة حرة بطور سيناء (جنوب سيناء سابقاً)، ومشروعات تنمية إقليم قناة السويس إلى جانب شبكات الطرق البرية المختلفة، ومجموعة القطارات السريعة المقترحة، وتطوير منظومة النقل النهري، وشبكة السكك الحديدية، كلها مشروعات خدمية عملاقة، تفتح الآفاق لاستيعاب مئات الآلاف من فرص العمل الجديدة في تشييدها أو مدها وتشغيلها.

* قطاع الأبنية التعليمية والصحية:

بناء مدارس، وجامعات، ومستشفيات، ووحدات صحية بكافة أنحاء مصر لخدمة انتشار المصريين على أراضيهم بالشكل الجديد، والتي تهدف على التوازي إحداث نقلة نوعية في تحفيز كثافة الطلبة بالفصول، وزيادة عدد الأسرة بالمستشفيات، تستوعب مئات الآلاف من فرص العمل لبناء وتشغيل تلك المنشآت.

* قطاع مياه الشرب والصرف الصحي:

العمل على توصيل مياه الشرب والصرف الصحي إلى مختلف مناطق الجمهورية بما يكفل توفير مئات الآلاف من فرص العمل في قطاع المقاولات، والتشغيل لهذه المرافق.

* القطاع الحكومي:

ان اللامركزية الإدارية تخدم أغراض التنمية في المحافظات بوضعها الجديد، ومنح تراخيص المشروعات وتراقبها وتخدمها، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى توفير مئات الآلاف من فرص العمل بالحكومة سواء

بالمحافظات، أو بالوحدات المحلية المختلفة، أو بالجهات الإدارية، والأمنية وهيئات وشركات إدارة المرافق الحكومية.

* القطاع المالي:

ان نمو الاستثمارات بالقطاعات المختلفة سيتبعه حتماً نمو القطاع المصرفي بما يصاحبه من استحداث لفرص تشغيل كبيرة في هذا القطاع.

* قطاع تجارة الجملة والتجزئة والتغليف والتعبئة والتخزين والنقل:

العمل على انتشار المشروعات المختلفة (المقترحة) على الخريطة المصرية يستلزم حتماً نمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة والتغليف والتعبئة والتخزين والنقل لمختلف أنواع المواد والخامات المُغذية أو النهائية لخدمة أغراض التنمية بما يوفر فرص تشغيل جديدة في هذا القطاع.

## مكافحة الفقر وتأمين وصول الدعم إلى مستحقيه

تهدف الرؤية إلى تحسين مستوى المعيشة للفرد والأسرة من خلال محاور رئيسية:

1. زيادة الطلب على سوق العمل من خلال استثمارات في شتى المجالات التي شملتها الخريطة الاستثمارية "المقترحة" بما يؤدى إلى زيادة دخل الفرد وارتفاع الحد الأدنى للأجور.
2. التحاق أفراد من الأسرة بسوق العمل بما يؤدى إلى زيادة دخل الأسرة ككل.
3. زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي بما يؤدى إلى السيطرة على ارتفاع الأسعار.
4. زيادة موارد الدولة بتزايد إيراداتها السيادية نتيجة النمو المرتقب في الاقتصاد، إضافة إلى مدخلات جديدة فرضتها الخريطة الإدارية والاستثمارية الجديدة بما يزيد من قدرة الدولة على دعم محدودي الدخل وتحسين جودة الخدمات المقدمة في: التعليم – الصحة – توصيل المرافق – تطوير العشوائيات – النقل والمواصلات والطرق.

وعلى التوازي تؤكد الرؤية على عدة نقاط:

- ترشيد منظومة الدعم السلعي بهدف التأكيد على وصول الدعم لمستحقيه.
- وضع حلول جذرية لدعم الطاقة حفاظاً على ثروات الوطن، وتوجيه ما يُهدر من أموال طائلة في دعم المحروقات حالياً لتحقيق مطالب شعبية حثيثة من خدمات ومرافق ومساكن ومدارس ومستشفيات وغير ذلك، إلى جانب رفع كفاءة الدولة في دعم السلع الأساسية "لمحدودي الدخل".
- تحقيق مستويات معيشية أفضل تسمح بخروج فئات من المجتمع من "دائرة الفقر"، وعلى التوازي تؤكد الرؤية على ضرورة الحفاظ على الدعم المخصص لأفراد الشعب "المستحقين له" لرفع المعاناة عنهم، وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم.
- منظومة جديدة توفر من تكلفة وصول السلع لمستحقيها، وتمنع التسرب والمضاربة والتربح، من أجل دعم أفضل وأكثر فعالية "للمستحقين له".

## عاشراً: تعظيم الاستفادة من أصول الدولة

1. الخريطتان الإدارية والاستثمارية الجديدتان (المقترحتان) يترتب عليهما تعظيم الاستفادة من مئات الملايين من الأمتار المربعة لأراضي على الخريطة المصرية لم تكن لها قيمة "سوقية" تُذكر لتواجدها خارج حدود المحافظات (بوضعها الحالي) أو خارج زمام المدن المختلفة. وبتفعيل هاتين الخريطتين يستتبع ذلك دخول تلك الأراضي الشاسعة زمام المحافظات، وهو ما يُمكِن الدولة من إعادة تسعيرها وفقاً للأسعار السائدة في السوق لمختلف الاستخدامات (سكنية، تجارية، سياحية، زراعية، صناعية وغير ذلك)، وهو ما ينتج عنه تعظيم قيمة الأصول المصرية بما يُحقق ملاءة مالية جديدة لمص ويُسهِم في تحسين درجات تصنيفها الائتماني ويساعد على تحفيز خطط التنمية المختلفة ولإنجاز مشروعات مُلحة مثل: الصرف الصحي والمياه وتطوير العشوائيات والمدارس والمستشفيات

والسكك الحديدية وغير ذلك (على غرار: مباني مجمع التحرير والوزارات المختلفة – أرض المعارض وغير ذلك .

2. إن طرح مشروع تنمية محور قناة السويس تحقق الاستفادة من كافة الأراضي الواقعة حول ممر قناة السويس.

3. إن إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة أُحسِن تخطيطها وبدء نقل أعداد ملموسة من قاطني العشوائيات، يُمكِن الدولة من الاستفادة من أراضى العشوائيات القديمة.

## منظومة تشريعية جديدة متكاملة و متطورة لتحفيز الإستثمار و دعم الثمية

هناك رؤية واضحة في هذا المجال ترتكز على نقاط ست، وهى:

- ✓ مص تحترم تعاقداتها مادامت لم ترتبط بفساد مالي مُجَرم.
- ✓ تسوية عادلة لمنازعات الاستثمار القائمة.
- ✓ تسوية الأوضاع القانونية للأراضي الزراعية المستصلحة ومنظومة جديدة لإتاحة الأراضي للاستثمار.
- ✓ تشريعات تفتح المجال لاشتراك الاستثمار المصري والأجنبي في مشروعات الطاقة بأنواعها وشبكات نقل الكهرباء ومشروعات المياه والصرف الصحي.
- ✓ تحفيز الاستثمارات المحلية والعالمية في المشاركات المختلفة BOT – PPP .
- ✓ حزمة تشريعات جديدة تساعد في تحقيق عدالة ناجزة وتحجيم الإدعاءات الكيدية المتعلقة بالاستثمار.

## منظومة حاكمة للضرائب والجمارك

1. يؤكد البرنامج أن الضريبة حق واجب السداد، ويهدف إلى تنمية حصيلة الضرائب من خلال تحفيز الاستثمار لإنجاز المشروعات المطروحة بالخريطة الاستثمارية "المقترحة"، وإزالة العقبات الإدارية والقانونية أمام الاستثمار، وكذا بإلزام الجميع بالإفصاح عن أوجه الأنشطة الاقتصادية المستحقة للضرائب، والوفاء بتلك الالتزامات مع تعديل المنظومة الضريبية بما تحقق رقابة أفضل للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وما يستتبعه ذلك من استحداث تشريعات ضريبية تحقق سداد المتهربين وغير المقيدين والمتهربين لحقوق الدولة، دون أعباء جديدة على الممولين الملتزمين ضريبياً تحفيزاً للاستثمار.
2. تهدف الرؤية وضع منظومة جمركية فعالة، تكافح التهريب بشتى صوره، لتعظيم إيرادات الدولة الجمركية وحماية الصناعة المحلية من السلع المهربة جمركياً و المواجهة الحاسمة لكل أشكال الجرائم المتصلة بهذا الشأن.

## إحراز تقدم في مؤشرات الاقتصاد والتصنيف الائتماني لمصر

تهدف الرؤية إلى تعظيم قيمة الأصول المملوكة للدولة، فدخول مئات الملايين من الأمتار إلى كردون المحافظات بالخريطتين الإدارية والاستثمارية (المقترحتين) كفيل بإعادة تقييم الضمانات والأصول المصرية بعد احتساب قيمة هذه الأراضي الشاسعة وفقاً لأسعارها في السوق حسب طبيعة استخداماتها المختلفة (سكنية – تجارية – صناعية – زراعية – سياحية وغير ذلك)، وهو ما يمكن معه احتساب قيمة سوقية حالية للثروة العقارية المصرية المملوكة للدولة ويؤدى ما سبق إلى:

- زيادة الجدارة الائتمانية المصرية نتيجة إمكانية احتساب القيمة الحالية للثروة العقارية المصرية في شكلها الجديد.

- إمكانية احتساب التدفقات النقدية المترتبة من حصيلة بيع واستغلال تلك الأراضي في سبيل تحقيق المشروعات القومية أو إتاحة أراضى لخدمة المشروعات على الخريطة الاستثمارية المقترحة، وهى إيرادات جديدة تُضاف لموازنة الدولة.
- إن المشروعات الجديدة واسعة الانتشار على الخريطة المصرية في مجالات اقتصادية متوازية (سياحية، زراعية، صناعية، عمرانية، تحديث ري، مقاولات، طرق، نقل، مطارات وغيرها) كفيل بإحداث معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة وتزيد بالتبعية من الإيرادات السيادية للدولة.
- إن زيادة الإنتاجية بالأراضي الزراعية الجديدة، وكذا المناطق الصناعية الجديدة بكافة الوحدات المحلية على مستوى الجمهورية كفيل بإحداث نقلة نوعية بزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي مما يؤدى إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وهو ما يستتبع إحراز تحسن في الميزان التجاري على المدى المتوسط.
- إن التدفقات النقدية من العملات الصعبة المترتبة من قطاعات السياحة والتصدير والخدمات والمناطق الحرة، ومن الاستثمار المباشر وغير المباشر بالخريطة الاستثمارية (المقترحة) يؤدى إلى تزايد الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة بما يُحدِث استقراراً في سعر صرف الجنيه المصري.
- الإعلان عن الكردونات الجديدة للمدن بالمحافظات، وخصوصاً وسط القاهرة الجديد (في المنطقة الواقعة بشرق الطريق الإقليمي الموازى) يؤدى إلى تنامي قيمة الأصول المصرية بما يُمكن الحكومة إذا ما أرادت من طرح مشروعات قومية في تنافسية وشفافية كاملة.

## حادي عشر : السياسات الاقتصادية

يعاني الاقتصاد المصري من ثلاثة تحديات أساسية تتمثل في:

1. تباطؤ معدلات النمو وارتفاع البطالة حيث انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي من 5.1 % عام 2009/ 2010 إلى 2.1 % عام 2012/ 2013، كما ارتفعت معدلات البطالة من 9 % إلى 13.2 % خلال فترة العامين نفسها .
2. استمرار العجز المزمن في ميزان المدفوعات، فقد وصل العجز في الميزان الخارجي للمعاملات الجارية إلى 5.6 مليار دولار عام 2012/ 2013 بما يمثل 2.1 % من الناتج المحلى الإجمالي، هذا بالإضافة إلى انخفاض الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي بشكل ملحوظ من 35 مليار دولار إلى 15 مليار دولار خلال نفس العامين.
3. ارتفاع عجز الموازنة من 8 . 1% عام 2009/2010 إلى 13.7 % عام 2012/2013 . وعدم تحقق تقدم ملموس في العدالة الاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة السكان الفقراء لتصل إلى 26.3 % عام 2012 مقارنةً بـ 19.6 % عام 2004، كما انخفض معدل نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلى الإجمالي من 2.8 % عام 2009/ 2010 إلى – 0.01 % عام 2012/ 2013 .

وتشكل هذه التحديات حلقة مفرغة يجب الخروج منها ، فالدفع بمعدلات النمو وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية يتطلب إتباع سياسات توسعية من شأنها زيادة عجز الموازنة بما يدفع نحو مزيد من التدهور الاقتصادي. ومن ثم لابد من إتباع سياسات اقتصادية سليمة ومتوازنة للخروج من هذه الحلقة لتحقيق هذه الأهداف.

### الأهداف المراد تحقيقها:

1. تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلى والوصول بها إلى الحدود الآمنة.

2. تحقيق نمو اقتصادي تخلق فرصا للعمل، ليصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي إلى 7 %، وينخفض معدل البطالة ليصل إلى 8 % عام 2017/ 2018 .

3. خفض نسبة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية بصورة ملموسة سنوياً وعلى نحو تدريجي .

البرامج التنفيذية:

السياسة المالية:

إن إصلاح المالية العامة يعد عنصراً أساسياً في الجهود الرامية إلى إحداث التوزان في الأداء الاقتصادي مرة أخرى، وحفز النمو . ولا يوجد شك أن تنفيذ الإصلاحات المطلوبة يمثل تحدياً كبيراً . ولذا يجب عند وضع السياسة المالية الموازنة بين العمل على خفض نسبة عجز الموازنة والدين العام من الناتج المحلى الإجمالي والعودة بهم تدريجياً إلى الحدود الآمنة ليصلا إلى 8.5 % و74.5 % على التوالي عام 2017/ 2018، مع تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية ليخفف الضغط على الاحتياطي النقدي وذلك كمرحلة أولى، لننتقل بعد ذلك إلى مرحلة مراكمة تلك الاحتياطيات بما يوفر حيزا واحتياطيا ماليا ملائما يسمح بالتعامل مع أي أزمات طارئة، وفى الوقت نفسه تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة النظر في هيكل النفقات العامة بما يعود بالنفع على الشرائح الفقيرة في المجتمع المصري .

ومن الإجراءات الإصلاحية المقترح تنفيذها ما يلى:

- إعادة النظر في منظومة الضرائب بما يتفق مع مادة الدستور الخاصة بتطبيق الضرائب التصاعدية العادلة على الدخل دون التأثير السلبي على الاستثمار .
- توسيع القاعدة الضريبية من خلال تحفيز القطاع الغير رسمي للانضمام إلى القطاع الرسمي، ومكافحة التهرب الضريبي من المهنيين .
- التحول من ضريبة المبيعات إلى القيمة المضافة .

- تطبيق قانون الضريبة العقارية.
- تسوية وتحصيل المتأخرات الضريبية.
- تطبيق نظام لإدارة التدفقات النقدية بالخزانة العامة والانتهاء من تطوير نظم الميكنة في الدفع والتحصيل.
- مراجعة عقود الصادرات وخاصة عقود تصدير الغاز.
- مراجعة أسلوب تقديم الدعم وتوجيهه لصالح الطبقات الفقيرة من خلال تطبيق نظام الكروت الذكية والعمل على التقليل التدريجي من الدعم المالي للطاقة وذلك لضمان وصول الدعم لمستحقيه، مع توجيه ما تم توفيره لتمويل إنفاق حكومي إضافي على التعليم والصحة، والبنية التحتية ودعم الإنتاج.
- زيادة الاستثمارات العامة في الخدمات الأساسية والبنية التحتية لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- تطوير نظام إدارة الدين الحكومي والاستثمارات الحكومية.
- تطوير نظم المراجعة المحاسبية الداخلية للحكومة.
- مراجعة شاملة لقانون المناقصات والمزايدات بشأن مشتريات الحكومة بما يضمن نصيب المنتج المحلي منها.
- فض التشابكات المالية بين الجهات الحكومية.
- إعادة النظر في هيكل الأجور حتى تحصل العامل على حقه مع ارتباط الأجر بالإنتاج، وربط الحد الأدنى من الأجر بالتضخم حتى لا تتآكل القيمة مع الوقت.
- استحداث برامج تأمين فعالة وعادلة ولاسيما في مجالات الصحة والبطالة، وذلك لحماية المواطنين ضد مخاطر العجز والشيخوخة والحفاظ على حقهم في حياة كريمة.

- ترشيد الإنفاق الحكومي داخل الوزارات وبآلية مركزية وقواعد صارمة تنطبق على الجميع وبدون أي محاباة.
- تعزيز المشاركة بين القطاعين العام والخاص، ولاسيما في مشروعات البنية التحتية لخفض الضغوط على الموازنة الحكومية.

## السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في التثبيت الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالتضخم وسعر الصرف مع الالتزام التام بالشفافية في إدارة السياسة النقدية، على أن تعمل السياسة النقدية على تحقيق ما يلي:

- التزام البنك المركزي باستهداف التضخم كهدف أولى.
- التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لترشيد تمويل العجز التضخمي، وبما يأخذ في الاعتبار سياسات الاقتصاد الكلى بما فيها أهداف التنمية.
- إتباع سياسة سعر الصرف المرنة التي تعمل على احتواء الضغوط التضخمية، وفى الوقت نفسه الحفاظ على تنافسية الصادرات المصرية.
- توفير الائتمان للقطاع الخاص بأحجامه المختلفة وخاصةً المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالأوعية المختلفة التي تتناسب مع مرحلة المشروع وحجمه وطبيعته.
- زيادة المنافسة في الأسواق وتفعيل القوانين الخاصة بمنع الممارسات الاحتكارية واستغلال المستهلك.

الاستفادة من الفرص التي تقدمها الأسواق العالمية (هجرة رؤوس أموال، عمالة، تصدير بكل أنواعه):

لم تنجح دولة من الاقتصاديات الناشئة بدون الاستفادة من الفرص التي تقدمها الأسواق العالمية، حيث أنه في المراحل المبكرة من التنمية عادةً ما تكون المدخرات المحلية والأسواق المحلية محدودة، وبالتالي

لابد من تبنى سياسات من شأنها جذب المدخرات من الخارج والتصدير والهجرة المؤقتة للعمالة بالشروط التي تحافظ على حقوق وكرامة العامل المصري في أي مكان.

## سياسات اقتصادية لتوسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في خلق فرص العمل، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد المصري على وجه التحديد حيث يوجد في مصر حوالي 2.5 مليون منشأة صغيرة ومتوسطة، يعمل بها حوالي 75 % من قوة العمل، وتمثل 99 % من المنشآت الخاصة غير الزراعية. وبالرغم من الوعي التام بأهمية تلك المجموعة من المشروعات خلال الفترة السابقة، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي على نحو يضمن نموها، حيث لا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعانى من العديد من المعوقات من أهمها: عدم توفر التمويل، انخفاض تنافسيتها نتيجة انخفاض جودة المنتجات، وعدم توفر التكنولوجيات الإنتاجية الملائمة، وعدم توفر العمالة الماهرة، وتعقد الإجراءات الحكومية وتعدد جهات الإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم تفعيل دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في هذا الصدد. ولذا يجب العمل على الترويج للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات تشمل:

1. بناء قاعدة بيانات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
2. منح حوافز للقطاع المالي لتقديم الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبحث في طرق غير مصرفية لتوفير التمويل (الإيجار التمويلي، بورصة المشروعات الصغيرة).
3. وضع حوافز لتشجيع الروابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة.
4. خلق آليات لتعزيز التعاون بين المشروعات الصغيرة في إطار فكرة العناقيد الصناعية.
5. تعزيز دور مركز تحديث الصناعة في تقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6. تفعيل دور المراكز التكنولوجية في خدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

7. تفعيل دور الصندوق الاجتماعي للتنمية (نموذج الشباك الواحد والتنسيق مع كافة الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة) .
8. توفير خدمات الأعمال غير المالية لصالح تلك المجموعة من المشروعات.
9. وضع نظام ضريبي خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة النظر في نسب التأمينات الاجتماعية والسماح بالعمل بصورة مؤقتة أو بالساعة لتخفيف عبء التأمينات الاجتماعية.
10. تخصيص أراضي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقرب من المناطق الصناعية وتجهيزها بالمرافق.

## التعامل الرشيد مع أصول الدولة

هناك حاجة ملحة لتطوير التعامل مع القطاع العام لما يعانيه من خسائر فادحة، إلا أن أسلوب تحقيق ذلك يتطلب القيام بما يلي:

- ✓ تقييم دقيق لكل شركة تابعة لقطاع الأعمال العام على حدة بحيث يتم التفرقة بين مجموعتين من الشركات هما: شركات ذات جدوى اقتصادية، وشركات ليست لها جدوى اقتصادية.
- ✓ تحديد حزمة من الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض بحيث يتم تنفيذها مجتمعة (استثمارات جديدة، تدريب عمالة) في كل مجموعة من الشركات، مع إشراك العمال في وضع الخطط المستقبلية لكيفية التعامل مع المنشأة.

وفي جميع الأحوال لابد من الفصل في مسؤولية التعامل بين تنافسية القطاع الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية تجاه العمال والتي يتم مراعاتها من خلال برامج لتجنب الآثار الاجتماعية السلبية على العمالة بما في ذلك تعويض العاملين، وإتاحة برامج تشغيل وتدريب.

## تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار

تعاني مصر من ضعف بيئة الأعمال بصفة عامة، حيث تحتل مصر المرتبة 109 من بين 185 دولة عام 2013 في مؤشر بيئة الأعمال، وتتضمن معوقات الاستثمار على سبيل المثال وليس الحصر:

- × تعدد وتضارب التشريعات المنظمة للاستثمار.
- × عدم وضوح قوانين العمل.
- × تعدد الإجراءات البيروقراطية وخاصة فيما يتعلق بالتراخيص والإجراءات الجمركية للإفراج عن البضائع.
- × وجود العديد من المشاكل المرتبطة بمنظومة الأراضي.
- × عدم كفاية قدرات الطاقة وإمدادات المياه، والمغالاة في تقدير رسوم مقاييس المرافق.
- × ارتفاع الرسوم القضائية وطول مدة التقاضي.
- × عدم وجود إجراءات واضحة للخروج من السوق.

هذا ويعاني الصعيد على الأخص من معوقات إضافية للاستثمار على نحو يجعله طارداً للاستثمار مثل:

- × صعوبة نقل الخامات والمنتجات من وإلى مكان الإنتاج والاستهلاك.
- × عدم توفر البنية التحتية الملائمة.

ولذا لابد من اتخاذ خطوات جادة لتحسين بيئة الأعمال من خلال سلسلة من الإجراءات تشمل:

- ✓ تيسير عمل الأسواق من خلال إنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية الفكرية، والحماية من الممارسات الاحتكارية.
- ✓ إعادة إحياء المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة) والتي تم إطلاقها في عام 2008 لمراجعة القوانين والأدوات التشريعية المنظمة لمناخ الأعمال.

- ✓ إصدار القانون الموحد للاستثمار.
- ✓ تعديل قانون العمل بما يتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية.
- ✓ تفعيل نظام الشباك الواحد بالهيئة العامة للاستثمار لعرض كافة الأراضي المتاحة لدى كافة الجهات صاحبة الولاية.
- ✓ استصدار قانون الأراضي الموحد.
- ✓ إجراء إصلاح شامل للإجراءات البيروقراطية وتحسين أداء أجهزة الدولة.
- ✓ إعادة النظر في تقدير رسوم المرافق.
- ✓ تحديث وتطوير البنية التحتية الأساسية مع البدء بمحافظات الصعيد.
- ✓ التوسع في إنشاء مجمعات خدمات الاستثمار لتغطي كافة المحافظات.
- ✓ تفعيل آلية التسجيل الإلكتروني.
- ✓ تفعيل مركز حل منازعات المستثمرين.
- ✓ إقامة مشروع تعاوني لنقل البضائع.
- ✓ تشغيل خط ملاحي نهري بمنطقة الصعيد.

وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى التصدي لمعوقات الاستثمار فهناك حاجة ملحة لوضع إستراتيجية للاستثمار تتفق مع توجهات التنمية قطاعياً وجغرافياً، مع وضع حوافز لتشجيع القطاع الخاص المبتكر والمنتج.

## ثاني عشر : الرؤية لتحقيق العدالة الإجتماعية

مفهوم العدالة الإجتماعية والتوجه لإحراز نتائج فورية.

العدالة الاجتماعية هي السبيل لتحقيق الحُلم المِصري، فهي السبيل لتحقيق عدالةٍ بقدر الإمكان في التوزيع الجغرافي بين محافظات مصر، كما أنها تفتح الآفاق أمام محافظات حُرمت من التنمية، لتجد نصيبها الوافر في التنافس لجذب الاستثمارات، ففي الخريطة الجديدة امتدت محافظات أسوان، والأقصر، وقنا، وسوهاج، وأسيوط والمنيا وبني سويف حتى شاطئ البحر الأحمر.. وما سينتج عن ذلك من عدم حاجة أبناء هذه المحافظات إلى الهجرة بحثاً عن فرص عمل لا تجدونها في محافظاتهم لأنهم بصدد إعادة انتشارهم داخل حدود محافظتهم باتجاه البحر، ولهم الأولوية في استغلال المياه الجوفية، وزراعة الأراضي الجديدة، والتعدين، وتصنيع خاماتها، وإقامة المدن السياحية بعد استحداث 6 مدن سياحية جديدة بتلك المحافظات، وبحدودها الجديدة المطلة على البحر الأحمر، الآفاق قد فُتحت أمامهم للتجارة مع العالم، وصيد الأسماك وتحلية المياه، واستحداث مصادر طاقة جديدة تمكنهم من تحقيق حُلمهم. وبالتوازي فإن التوجه بالمناطق الصناعية إلى حيث توجد قُراهُم، كفيل بفتح آفاق فرص عمل جديدة من شأنها الارتقاء بدخل الأسرة، ومستوى المعيشة، محققاً عدالة اجتماعية يؤكدها ويُعززها برنامج توصيل المرافق من مياه الشرب والصرف الصحي إلى كافة القرى، وكذا مجموعة المدارس والمستشفيات والوحدات الصحية المستهدفة بالرؤية.

*أبناء سيناء توجهت إليهم الخريطة الاستثمارية (المقترحة) برؤية جديدة للعدالة الاجتماعية من خلال رفع مستواهم المعيشي، ووصول المناطق الصناعية إلى حيث التجمعات السكانية، ومن خلال إنشاء محافظة جديدة في وسط سيناء تُطِلُ على خليجي السويس والعقبة، بما يؤهلها لاستقطاب استثمارات عديدة سياحية، وصناعية، وتعدينية، وعمرانية، وخدمية. وكذلك الأمر في شمال سيناء باستحداث

مركزين سياحيين بالعريش، والبردويل، ومدينة صناعية كبرى بالعريش، فضلاً عن مشروعات شرق بورسعيد، وكذلك جنوب سيناء، والرؤية تهدف إلى تحويلها إلى منطقة تجارة حرة عالمية، وإضافة ميناء محوري، ومطار دولي بالطور، وذلك إلى جانب مشروع محور قناة السويس، وجميعها تحقق عدالة اجتماعية في استحداث فرص عمل جديدة وفي فتح آفاق الاستثمار والتنمية وتحسين مستوى دخل الأسرة خروجاً لها من فئة محدودي الدخل إلى فئة أفضل اقتصادياً .

*أما أبناء مطروح، فالعدالة الاجتماعية بالخريطة ذاهبة إليهم بمحافظتين جديدتين هما السلوم والعلمين، لتفعيل التنمية بتلك البقعة الغالية، وتحقق العدالة كذلك بنزع الألغام من حقول الألغام المنتشرة، الأمر الذي يتيح لأبناء تلك المحافظة الأراضي الشاسعة لاستصلاحها وتنميتها وتعميرها .

كل ما سبق يؤكد أن الرؤية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوازن في المميزات الجغرافية بين المحافظات وفي توزيع الثروات الطبيعية والمياه الجوفية والواجهات البحرية وفرص التنمية والتشغيل والتعليم، إضافة إلى محاور أخرى عديدة:

1. طرق أبواب التنمية بمناطق صناعية ملاصقة للقرى، والتجمعات السكنية لضمان تكافؤ الفرص محققة العدالة بين كافة أبناء الشعب في الحصول على فرص عمل وتحسين مستوى الدخل.
2. توصيل مياه الشرب والصرف الصحي إلى كل شبر مأهول من أرض مصر.
3. التوسع في المزارع السمكية في كل مكان ليكون الغذاء البروتيني من الأسماك في مقدور الجميع وفرص المشاركة فيه مكفولة للكل تحسيناً لدخلهم.
4. استحداث ساحات وملاعب رياضية بكل المناطق المأهولة بالتجمعات السكنية في مصر، ليكون بمقدور كل مواطن ممارسة الرياضة التي يتمناها محققاً عدالة اجتماعية.

5. إتاحة أراض جديدة للبناء من خلال تخطيط عمراني منظم ومدروس، يوفر توسعاً عمرانياً سليماً ومنظماً يقضي على ظهور عشوائيات جديدة، ومن زاوية أخرى فإن توجيه إمكانيات الدولة المتزايدة في إنشاء مناطق سكنية جديدة من شأنه إتاحة الفرصة لسكن كريم ملائم يحقق العدالة الاجتماعية المنشودة.
6. تطوير منظومة التعليم بالرؤية من شأنه النهوض بمستوى التعليم والحد من ظاهرة الدروس الخصوصية، وكذلك ربط مخرجات العملية التعليمية بمتطلبات سوق العمل محققاً لعدالة اجتماعية.
7. إنشاء مدارس متميزة تُقلل الكثافة في الفصول وتحقق جودة أفضل في التعليم لتكافأ الفرص في التعليم.
8. خلق حالة طلب على سوق العمل في مختلف المجالات ليرتفع دخل الفرد، والنهوض بالحد الأدنى للأجور محققاً لعدالة اجتماعية.
9. النمو المرجو لإيرادات الدولة السيادية من ضرائب وجمارك، وكذلك المُدخلات الجديدة الناتجة عن المشروعات المختلفة على الخريطة الاستثمارية الجديدة (المقترحة)، يُمكِن الدولة من الوقوف بقوة لدعم محدودي الدخل، ومستحقي الدعم، محققة العدالة الاجتماعية.
10. تهدف الرؤية فتح آفاق التنمية السياحية، والعمرانية، والزراعية، والتعليمية، والتعدينية، والخدمية، لخلق سوق عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للأسرة مُحققاً لعدالة اجتماعية.
11. تهدف الرؤية إلى التصدي لظاهرة "أطفال الشوارع" وإعادة تأهيلهم من خلال عدة محاور، تفتح المجال أمام التحاقهم بسوق العمل، وكذلك انخراطهم في العملية التعليمية في المجتمع محققاً لعدالة اجتماعية.
12. برنامج طموح لمحو الأمية لتحقيق عدالة اجتماعية.

13. تهدف الرؤية إلى إتاحة الفرصة للجميع للمشاركة بمشروعات صغيرة في التنمية بتشجيع المؤسسات المالية على تمويل تلك المشروعات دعماً لصغار المستثمرين لتحقيق عوائد مالية تحسن من مستوى معيشتهم محققة لعدالة اجتماعية.
14. توصيل الغاز الطبيعي إلي مناطق جديدة، والتوسع في منح التراخيص لذلك تحقيقاً لعدالة اجتماعية.
15. تحديث قانون البنوك بما يفتح الباب للبنوك المصرية لإدارة الأموال والأسهم والممتلكات الموقوفة للخير، بما يفتح الآفاق نحو تنمية هذا العمل الخيري والداعم جنبا إلي جنب للطبقة المطلوب دعمها تحقيقاً لعدالة اجتماعية.
16. تشجيع العمل الأهلي وتحفيز القائمين عليه لتنمية التكافل المجتمعي.
17. تأمين صحي شامل يؤمن لمحدودي الدخل علاجاً فعالاً شاملاً في مرافق علاجية مؤهلة وحديثة يديرها طاقات بشرية مدربة ومؤهلة تحقق عدالة اجتماعية.
18. تذليل العقبات وتعديل التشريعات بما يفتح آفاق الاستثمار، ويسمح بتدفق رؤوس الأموال موفرة فرص العمل أمام أبناء الشعب محققة عدالة اجتماعية.
19. رعاية اجتماعية وصحية لكبار السن، وأرباب المعاشات، ضمن منظومة الدعم لحمايتهم من تضخم الأسعار وتآكل القيمة الشرائية لمعاشاتهم تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.
20. تحفيز المشاركة المجتمعية للشركات ومجتمع الأعمال من أجل الوقوف جنباً إلى جنب مع الدولة نحو رعاية محدودي الدخل تحقيقاً لعدالة اجتماعية.

## ثالث عشر: الرؤية لتحقيق الحرية والكرامة الانسانية

### الرؤية

- ✓ الحريةُ هى بيتُ القصيد ، وهى الحد الفاصل بين حياة الإنسان وغيره من الكائنات ، وهى الهدف الثانى من أهداف ثورتنا المجيدة ، إذ تلى العيش مباشرةً .
- ✓ وهى وثيقة الصلةِ بالهدف الرابع من هذه الأهداف ألا وهو مبدأ الكرامة الإنسانية ،
- ✓ فلا كرامة بلا حُرِيةٍ ، ولا حرية بلا كرامةٍ ، كما أنه لا حرية ولا كرامة
- ✓ بغير سيادة القانون واستقلال القضاء .
- ✓ كما أنه لا حرية ولا كرامة إنسانية بعيداً عن قيمنا الدينية والحُكم الرشيد . الأطر الديمقراطية ووضع الدستور محل التطبيق الفعلى بتشريع القوانين حتى لا يتحول إلى وثيقة تاريخية .
- ✓ عُنِى دستورنا بالحرية حتى يمكن القول ودون موارة أو مواربة، بأنه دستور الحرية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وسيادة القانون واستقلال القضاء .
- ✓ يُعنى البرنامج أيما عناية بالحُرية ، إذ أن مجلس الوزراء بصفة عامة، والوزارة المعنية بشئون التشريع ، والساهرة على برنامج الإصلاح التشريعى على نحو خاص ، مُكلفتان بمراجعة كافة التشريعات المنظمة للحريات، والحقوق العامة، سواء كانت حريات شخصية ، أو حرية الاعتقاد ، أو حرية الفكر والرأى والتعبير بكافة صوره وأشكاله ، أو حرية البحث العلمى ، أو حرية الإبداع الفنى والأدبى وحقوق الملكية الفكرية ، أو حرية تداول المعلومات ، أو حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقى والمرئى المسموع والإلكترونى ، أو حرية الاجتماعات والتظاهُر ، أو حرية تكوين الأحزاب ، أو حرية تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، أو إنشاء النقابات على أساس ديمقراطى وحرية

ممارستها لأنشطتها ، أو حق الإنسان فى مسكن ملائم وآمن وصحى، تحفظ كرامته الإنسانية ، أو حقه فى غذاء صحى وكافٍ وماء نظيف ، أو حقوق الطفل ، أو حقوق متحدى الإعاقة والمسنين .

✓ كما أن الحكومة والوزارة المعنية مكلفتان أيضاً بمراجعة ذلك من خلال برنامج الإصلاح التشريعى والنصوص المتعلقة بسيادة القانون. تستهدف هذه المراجعة استحداث ما يتطلبه الدستور من تشريعات جديدة تضع الضمانات التى قررها أحكامه موضع التنفيذ ، وإزالة أية عوائق تعترض ممارسة الحقوق والحريات فى التشريعات القائمة .

✓ إن شعبنا العظيم قد ضَحى بالغالى والنفيس من أجل إمتلاك حُريته وعلى الدولة بكافة أجهزتها السهر على حرية الوطن والمواطن.

ثورة 30 يونيو 2013

ثورة 30 يونيو 2013 – موقع الدكتور علي السلمي

## إقرأ جميع ملفات "رؤية السيسي لمستقبل مصر"

اضغط علامة
رؤية لمستقبل مصر - التنمية الزراعية و الارتقاء بالفلاح المصري.mth

رؤية لمستقبل مصر - التنمية السياحية.mth

رؤية لمستقبل مصر - التنمية الصناعية.mth

رؤية لمستقبل مصر - الرؤية والسياسات.mth

رؤية لمستقبل مصر - السياسات الاقتصادية.mth

رؤية لمستقبل مصر - العيش.mth

رؤية لمستقبل مصر - تحديث نظم الرى.mth

رؤية لمستقبل مصر - تطـوير التعـليم.mth

رؤية لمستقبل مصر - تطوير المنظومة الصحية.mth

رؤية لمستقبل مصر - تنمية الثروة السمكية.mth

رؤية لمستقبل مصر - توصيل مياه الشرب والصرف الصحي.mth

رؤية لمستقبل مصر - عن الرؤية.mth

رؤية لمستقبل مصر - لا مركزية إدارية.mth

رؤية لمستقبل مصر - مبادئ وأهداف الرؤية.mth

رؤية لمستقبل مصر - مقدمة.mth

رؤية لمستقبل مصر - منظومة طرق و نقل حديثة.mth

https://youtu.be/omYONg35C70?si=7ZRXIQxvtrOlyGhC

## 14. دكتور علي السلمي . . رؤية السيسي لمستقبل مصر . . . وماذا تحقق منها ؟

2016-06-13

لقد تبنت الرؤية التى أعلنها الرئيس السيسى أثناء الانتخابات الرئاسية مجموعة مهمة من المبادئ التى نفتقد أكثرها حتى الآن فى المشهد السياسى المصرى وهى؛ أن الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليست شعاراً فقط، وألا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريات، ثم تأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته، وتحقيق تحول ديمقراطى على أرض الواقع يمثل ضماناً لمستقبل مشرق، كل ذلك مع التنفيذ الكامل والفورى لكافة الالتزامات التى وردت بمختلف أبواب الدستور خاصة سيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات، والقضاء على الفساد، وتمكين الشباب والمرأة، وقد كان غياب تلك المبادئ فى نظام ما قبل 25 يناير وأثناء حكم جماعة الإخوان الإرهابية السبب الرئيسى فى انفجار الثورة مرتين فى غضون عامين، ولا يزال المصريون يأملون فى تحققها ليس مجرد فى شكل رؤى ووثائق نظرية، ولكن بأفعال وإنجازات ملموسة على أرض الواقع !

إن الالتزام أن تكون الثورة مبدأ وأسلوب عمل يعنى أن مصر تستطيع التخلص من مشاكلها المتراكمة عبر سنوات التردى والاستبداد فيما قبل 25 يناير، وأن تحقق التنمية الشاملة والمستدامة بالتخلص من السياسات العقيمة والجهاز الإدارى المنيبس والمترهل الذى ينتشر الفساد فى أركانه، وأن تنطلق مشروعات التنمية والتطوير والتحديث فى كل مجالات الحياة المصرية مستندة إلى ثمار المعرفة والمستجدات التقنية بما يوفر الوقت والجهد والتكلفة، إن مصر تستطيع بإعمال مبدأ الثورة أسلوب عمل وحياة، أن تحقق ثورة فى التعليم والبحث العلمى، وثورة فى منظومة الصحة وفى أساليب توفير الخدمات العامة بطرق غير تقليدية تستثمر طاقات الكيانات غير الحكومية الخلاقة وانفتاحها على كل جديد فى الإدارة

وتقنية الاتصالات والمعلومات بما يكفل القضاء على فرص الفساد وتحقق الرضا المجتمعى دون إرهاق الموازنة العامة بالمزيد من الأعباء.

وبالمثل، إن تحقيق مبدأ ألا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريات، تخلق فرصاً أفضل لتأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته، ويهيئ الوطن لطفرة ديمقراطية فى ظل التنفيذ الكامل والفورى لمقاصد الدستور وكافة الالتزامات التى وردت به، فضلاً عن حمايته والدفاع عنه.

إن مبادئ رؤية السيسى للمستقبل قد أسهمت فى تحديد ثلاثة أهداف رئيسية؛ الأول، تحقيق العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، والاستقرار الأمنى، والثانى، مستقبل واعد لمصر والأجيال المقبلة فى دولة حديثة، أما الهدف الثالث فكان العودة بمصر إلى مكانتها الإقليمية والعالمية الشامخة، وواضح أن تلك الأهداف الثلاثة تلخص أحلام ثورة 20 يناير/ 30 يونيو، وتترجم بصدق كل ما يتمناه المصريون، وقد تحقق الهدف الثالث بدرجة عالية من الكفاءة والنجاح، أما الهدفان الأول والثانى فما زالا فى انتظار التفعيل الكامل.

وقد استندت رؤية السيسى إلى مجموعة من الركائز الاستراتيجية باعتبارها آليات لتحقيق الأهداف، التى تشمل ضرورة تحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسى فى ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته، وهذا مطلب أساسى لكافة القوى السياسية والمجتمعية فى مصر، فضلاً عن أن غياب تلك الآلية يعطى الفرص للقوى الدولية للتدخل فى الشأن المصرى!

من ناحية أخرى استهدفت الرؤية القضاء التدريجى على الفقر فى مصر وتحقيق تحسن سريع وملموس فى جودة الحياة لجميع المواطنين، وهذه الآلية تفتقد الزخم والقدرة العلمية والتقنية غير المتوافرة للمؤسسات الحكومية التى يعهد إليها بالتنفيذ وهى أسيرة النظم الحكومية والبالية وتدنى مستويات الكفاءة فضلاً عن النزاهة المرجوة.

ومن أسف أن الدولة لا تبدو منفعلة بقضية التحول الديمقراطى القائم على احترام التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة واحترام الحقوق والحريات، وذلك كما جاء فى الركائز الاستراتيجية لرؤية مستقبل مصر، ولا تزال الإرادة السياسية فى ظنى منشغلة عن هذه الركيزة.

أما مسألة استحداث خريطة إدارية واستثمارية جديدة لمصر، تستفيد من كامل مساحتها وطاقتها وتستهدف التنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق طفرة صناعية وزراعية تستحقها مصر كما جاء ضمن الركائز الاستراتيجية للرؤية فلا تزال تتمثل فى مشروعات يقوم على تخطيطها والإشراف على تنفيذها الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة دون إطار تخطيطى متكامل معلن حتى يكون محلاً للحوار والنقاش من جانب العلماء والخبراء المتخصصين ومن القوى السياسية والمجتمعية، وذلك على الرغم من أن رؤية السيسى حرصت على أن تكون التفاصيل الدقيقة للمشاريع هى مسئولية الجهات التنفيذية المعنية تحت قيادة ومسئولية الرئيس، الذى أعلن التزامه بمشاركة مجتمعية واسعة النطاق فى اتخاذ القرارات وبتحقيق النتائج الإيجابية تدريجياً أثناء فترة ولايته.

وقد تضمنت الرؤية الرئاسية الاهتمام الجاد بالتنمية البشرية، والاستغلال الأمثل لكل موارد مصر، والتوصل إلى حلول جذرية ونهائية للتنمية فى مجالى الطاقة والمياه، وأن يتم إصلاح مؤسسى شامل للجهاز الإدارى للدولة، من ناحية أخرى اهتمت الرؤية الرئاسية بتبنى السياسات الاقتصادية السليمة لتحقيق النمو والتشغيل والتوزيع، ثم الحفاظ على البيئة.

وقد يتساءل البعض عن معنى الإصرار على تفعيل رؤية الرئيس لمستقبل مصر التى تعود إلى عام 2014 قبل انتخابه رئيساً، فى حين أنه أطلق فى فبراير 2016 رؤية جديدة لمصر 2030 ؟ والإجابة تكمن فى الفروق الجوهرية التى تميز رؤية الرئيس عام 2014 التى حددت مبادئ وأهدافاً سياسية مهمة

ومرتكزات استراتيجية تعد بمعالجات غير تقليدية لمشكلات الوطن جاءت رؤية الحكومة وهى خالية منها عام 2016 !

ولعلنا نسترجع بعضاً مما كتبه الرئيس السيسى عن رؤيته لمستقبل مصر وهو يتأهل لخوض انتخابات الرئاسة فى 2014 .

«فى عهد جديد ينتظر مصر ومستقبل أفضل يتوقعه المصريون يصبح من حق المواطن المصرى أن يطمئن تماماً إلى سيادة مبدأ المساواة والمواطنة، فيضمن حياد مؤسسات الدولة كلها، وحرصها على الفصل بين الدولة والنظام السياسى الحاكم رئيساً وحكومة وأحزاباً، بحيث تقدم الدولة خدماتها لجميع المواطنين على أساس العدالة والمساواة الكاملة بينهم بصرف النظر عن انتمائهم السياسى أو عقيدتهم الدينية أو غير ذلك من الفروق الطبيعية بين الأفراد .

فى هذا العهد الجديد لا بد أن تنطلق عملية جادة لإعادة بناء مصر ومراجعة طريقة حكمها وأسلوب إدارتها والعمل على إصلاح المؤسسات العامة بعد أن أصابها الترهل والرتابة، كى تستعيد كفاءتها وتقوم بتطوير أجهزتها الإدارية وتحديثها حتى تصبح قادرة على القيام بمسئولية النهوض بمصر الحديثة، وهو ما يتطلب إصلاحات جذرية لكنها ضرورية لا مفر منها الآن بعد أن أعلن الشعب المصرى رفضه لسياسة المسكنات، وترحيل المشاكل التى طالما عانى منها على مدار عدة عقود، كما أنه يرفض هيمنة أى فصيل حزبى على أجهزة الدولة ومؤسساتها للسيطرة عليها، فمصر للجميع دون أى إقصاء أو استبعاد أو تهميش أو تمييز، إن عملية إعادة البناء ومسيرة الإصلاح تتطلب منا الصبر والتحدى فلم يعد أمامنا بديل بعد أن قرر الشعب المصرى عبر ثورتيه تصميمه على بناء مصر التى تليق به وبتاريخه» .

وهذا سر الإصرار على تفعيل تلك الرؤية ! !

## 15. رؤية مصر للتنمية المستدامة

رؤية مصر 2030 محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية. كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة.

وتعد أيضاً تجسيداً لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. وتعتبر أول استراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملة لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد. وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم ترتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

كما ترتكز الاستراتيجية على مفاهيم «النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة» بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

لقراءة الرؤية كاملة اضغط علامة PDF

رؤية مصر 2030 (1).fdp

https://youtu.be/h3Zq-3-WJK8?si=ir8cBDurvMDr8U2X

## 16. ماذا ينتظر اقتصاد مصر في 2025 ؟ . . جراف تحليلي[5]

ينتظر اقتصاد مصر العديد من الأحداث الهامة خلال العام الجاري، والتغيرات الإيجابية، إلى جانب استمرار التحديات التي يعاني منها نتيجة التوترات الجيوسياسية من جانب ومساعي الدولة لتوفير المزيد من الإيرادات الدولارية لمنع تكرار أزمة نقص العملات الصعبة التي شهدتها خلال عامي 2022 و2023 والربع الأول من 2024 حتى توقيع صفقة رأس الحكمة.

### مشروعات في الطريق

ويتصدر ملف جذب المزيد من الاستثمارات أولويات الحكومة وخاصة الأجنبية منها، وهو ما دفعها لإعداد مجموعة من المشروعات التي سيتم طرحها على المستثمرين، إلى جانب مواصلة العمل على برنامج الطروحات الحكومية، مع وجود صفقات مرتقبة مع كيانات خليجية كبرى من قطر والسعودية، لرفع نمو اقتصاد مصر في الأعوام المقبلة، وفي الفيديو الآتي سوف نسلط الضوء على المشروعات المحتملة في العام الجديد.

[5] ماذا ينتظر اقتصاد مصر في 2025 ؟ . . جراف تحليلي - Bloom Gate - بوابة بلوم

https://youtu.be/lkv6k1eI-T0?si=PsLM19nWK3rDTa20

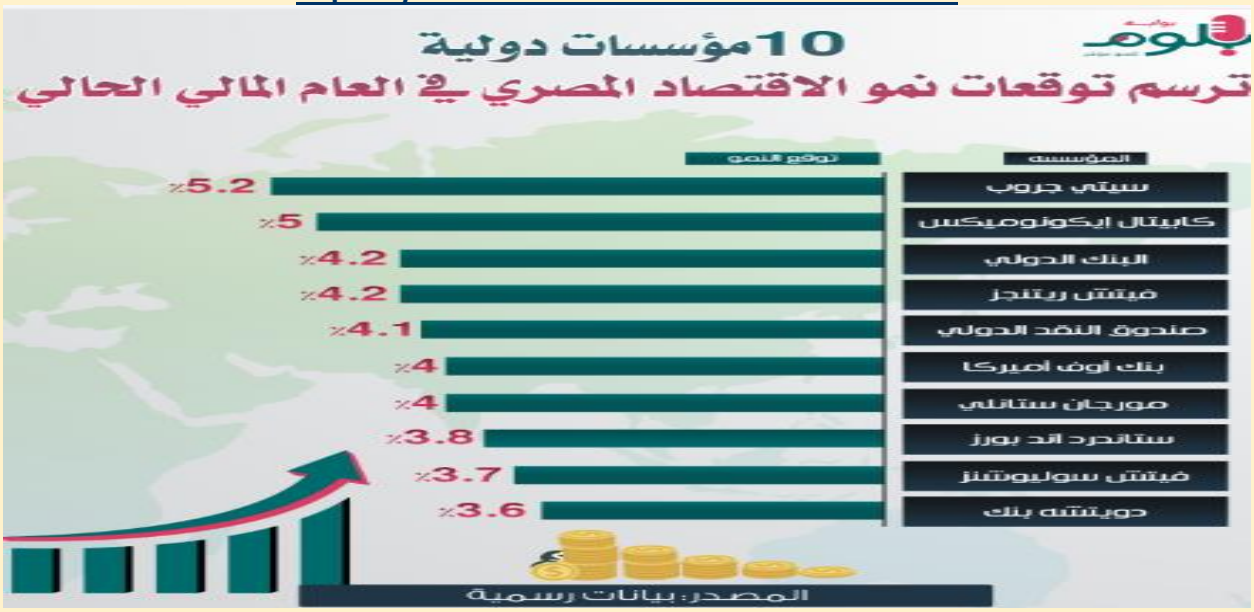


## توقعات النمو الاقتصادي

تتباين توقعات المؤسسات المالية الدولية لمعدل نمو اقتصاد مصر خلال العام المالي الجاري 2024 – 2025، حيث تتراوح التوقعات بين 3.6% حتى 5.2%، في حين تستهدف الحكومة نمواً قدره 4%، وحققت مصر خلال الربع الأول من السنة المالية الحالية أسرع وتيرة نمو في 6 فصول عند 3.5% بفضل تحسن عدة قطاعات أبرزها الصناعات التحويلية واللوجستيات والاتصالات والتكنولوجيا، مما عوض التراجع المسنس لإيرادات قناة السويس نتيجة اضطرابات الملاحة بالبحر الأحمر، وفقاً

لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ونستعرض في الإنفوجراف الآتي تقديرات المؤسسات العالمية لمعدل النمو في العام المالي الجاري.

## اتجاه سعر الجنيه

وفيما يتعلق بأسعار الصرف، فإن الجنيه المصري اختتم عام 2024 عند مستوى 50.9 للدولار، وتوقع مسؤولون ومحللون ببنوك استثمار ومؤسسات مالية أن يستأنف الجنيه المسار النزولي خلال عام 2025، تحت ضغط عدم كفاية التدفقات الدولارية لمواجهة الالتزامات الناشئة عن سداد أقساط خدمة الدين الخارجي وتغطية الواردات، وتداعيات الاضطرابات الجيوسياسية الناجمة عن الحرب بمنطقة الشرق الأوسط، ويتناول هذا الإنفوجراف الأسعار المتوقعة للجنيه في العام الجديد.

## تقديرات التضخم

تتوقع المؤسسات المالية أن يتحرك التضخم في مصر في مسار هبوطي واضح في الربع الأول من العام المقبل، مقارنةً بسنة الأساس التي شهدت مستويات تضخمية مرتفعة، على أن يستكمل هذا المسار حتى نهاية العام، وقرر البنك المركزي المصري تمديد الأفق الزمني لمعدلات التضخم المستهدفة، حيث حُددت المعدلات المستهدفة لتكون 7% (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط للربع الأخير من 2026، و5% (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط للربع الرابع من 2028، ويسلط الإنفوجراف التالي الضوء على تقديرات المؤسسات العالمية للتضخم في 2024 – 2025.

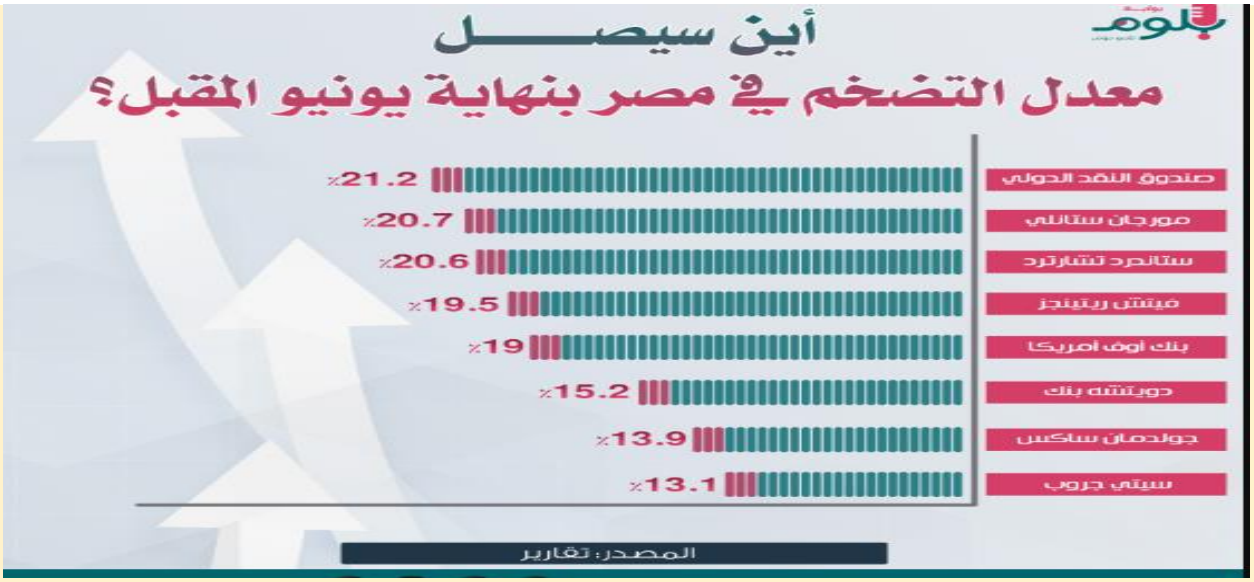


## مصير أسعار الفائدة

تتجه التوقعات أن يبدأ البنك المركزي المصري نهج سياسة خفض أسعار الفائدة في الربع الأول من العام المقبل، مع انخفاض وتيرة التضخم، وارتفعت أسعار الفائدة في 2024 بواقع 800 نقطة أساس إلى 27.25% و28.25% للإيداع والإقراض لليلة واحدة على الترتيب، ويعقد البنك المركزي المصري 8 اجتماعات لتحديد مصير أسعار الفائدة خلال العام الجديد وهو ما يتناوله الإنفوجراف الآتي.

## مطالب القطاع الخاص

تعول الحكومة على القطاع الخاص كثيراً للتغلب على التحديات الاقتصادية الراهنة لا سيما عجز الموارد الدولارية وجذب الاستثمارات الأجنبية وسد الطلب المحلي وتحفيز الاستثمارات والنمو، وأظهرت أحدث بيانات وزارة التخطيط نمو قيمة الاستثمارات الخاصة 133,1 مليار جنيه بالأسعار الثابتة في الربع الأول من 2025/2024، ما يمثل حوالي 63,5% من

إجمالي الاستثمارات، مسجلة زيادة بنسبة 30 % مقارنة بالربع الأول من العام المالي السابق، لذا كان من الأهمية تسليط الضوء على أهم مطالب القطاع الخاص من الحكومة.

## 17. حصاد مصر . . حصاد 2024 وتوقعات 2025[6]

### المحتويات


| | | | |
|---|---|---|---|
| 5 | تقديم | 6 | «تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي المصري: نمو متوازن ومستقبل واعد» |
| 14 | التأثيرات الخارجية على الاقتصاد لعام 2024 وآفاق 2025 | 21 | كيف أدار البنك المركزي المصري السياسة النقدية خلال عام 2024؟ |
| 27 | التجارة الخارجية المصرية حصاد 2024 وتوقعات العام 2025 | 34 | حصاد السياحة المصرية في عام: لجاج مستحق وتوقعات متفائلة |
| 40 | حصاد البورصة المصرية في عام 2024 وتوقعات عام 2025 | 49 | خطة مصر لطرح 10 شركات في 2025 |
| 57 | مستقبل الطاقة في عام 2025: استشراف المستقبل في ظل التحولات الاقتصادية العالمية | 66 | الجهات أسواق الطاقة المتجددة لعام 2025 |


لقراءة التقرير اضغط علامة PDF

PDF

fdp.o1qxue-شهر-يناير

رموز مصرية لها تاريخ

6

مصريون مكافحون!

https://youtu.be/-7a9qro9kxs?si=6H6l03qc09RI_bvL

دكتور مصطفى مشرفة، دكتورة سميرة موسى، دكتور محمد المشد، ودكتور جمال حمدان

## خلاصة القول في " برنامج لمصـــــــــــــــــر " !

إن البرنامج المقترح يسعى إلى تغيير الحال مصر إلى الأفضل . . . والتغيير إلى الأفضل يعنى الأوضاع والبنية الأساسية غير المنتجة والمعوقة للتقدم والتنمية . . . والمعنى أن مصر تحاجة إلى تغيير شامل للمؤسسات والأجهزة والنظم والتشريعات المتقادمة . . . وخلاصة القول أن الترميم ومحاولات "الإصلاح" غير كافية ولا مجدية . . . إن مصر تحاجة إلى " إعادة البناء " . . . وذلك إذن هو الطريق . . . . . .

## " إعادة بناء الوطن "

اعادة بناء الوطن – موقع الدكتور علي السلمي

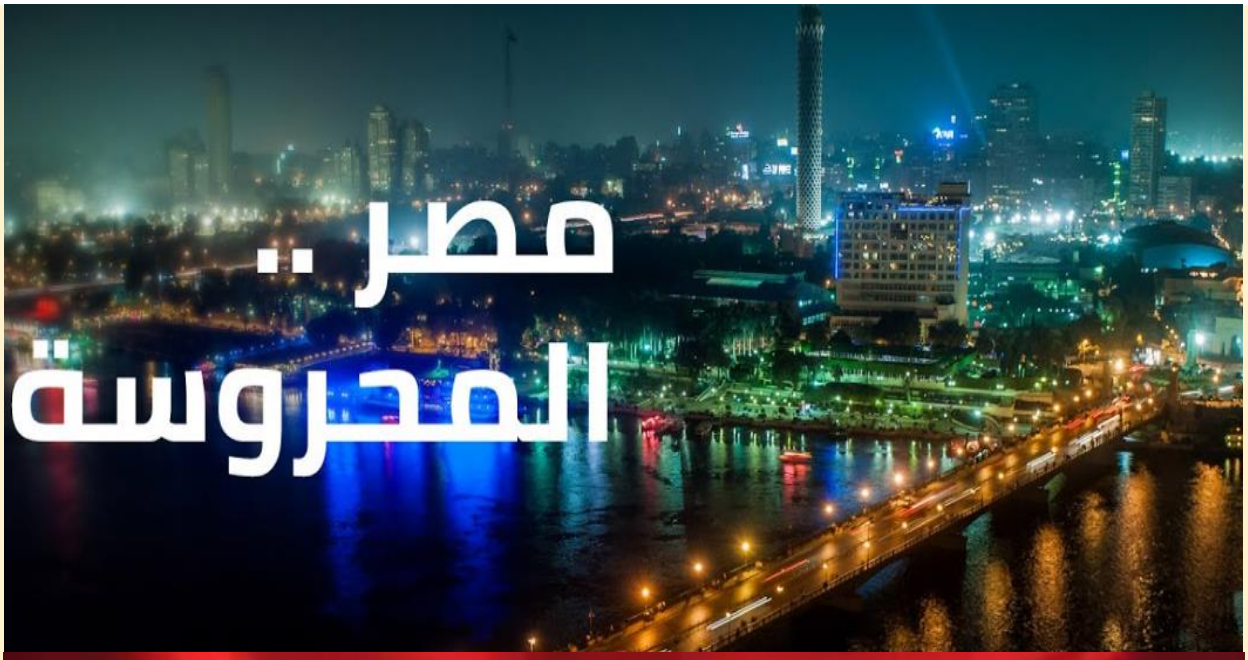
مصر ..
المحروسة

وستبقى مصر

بسم الله الرحمن الرحيم
وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا
وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ

مع تحياتي

دكتور علي السلمي

27 يونيو 2025